فلسفة التنمية المستدامة : رهانات في نقد التنمية

تأليف

Frank Burbage

ترجمة

د. أيمن محمد منير

الأستاذ المساعد بقسم اللغة الفرنسية

كلية اللغات والترجمة - جامعة الملك سعود



ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ المملكة العربية السعودية

ح دار جامعة الملك سعود للنشر، ١٤٣٩هـ (٢٠١٨م)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

برباج، فرانك.

فلسفة التنمية المستدامة:رهانات في نقد التنمية / فرانك برباج ؛ ايمن محمد منير؛

الرياض، ١٤٣٩هـ.

١١٢ ص؛ ١٧سم × ٢٤ سم

ردمك: ١ - ٦٤٠ - ٥٠٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - التنمية الاقتصادية- فلسفة ٢ - التنمية الاجتماعية - فلسفة

أ. منير ، ايمن محمد (مترجم) ب. العنوان

ديوي ٢٢٨,٩ ١٤٣٩/٥٧٦٥

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٥٧٦٥

ردمك: ١ - ٦٤٠ - ٥٠٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

هذه ترجمة عربية محكمة صادرة عن مركز الترجمة بالجامعة لكتاب:

Philosophie du developpement durable
By: Frank Burbage
© Presses Universitaires de France, 2013.

وقد وافق المجلس العلمي على نشرها في اجتماعه الثالث للعام الدراسي ١٤٣٨/ ١٤٣٩هـ، المعقود بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٤٣٩هـ، الموافق ١٦/ ١٠/ ٢٠١٧م.



مقدمة المترجم

لا يجهل أحد أهمية التنمية المستدامة ودورَها في التأثير الإيجابي على أنماط الإنتاج والاستهلاك، وعلاقتها بمظاهر السلوك البشري في مختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، ومن ثَمَّ كان السؤال: كيف يمكن تلبية احتياجات الأجيال الحالية بشكل متوازِن دون أن نُعرِّض للخطر قدرةَ الأجيال المستقبلية على الحياة على هذه الأرض؟

إن تأصيل فكر التنمية المستدامة يعمل على ترسيخ قِيَم ومفاهيم ترتبط بعدة مكوِّنات تُعَبِّر عن خصائص حقيقية تتمثَّل في عملية تطوير المجتمعات، بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها.

من هنا كان القول بأن التنمية المستدامة أصبحت واحدة من الفرضيات التي تتبنَّاها المجتمعات المعاصرة من أجل شراكة مستقبلية تفترض - بشكل عام - تغيير أنماط الحياة السائدة التي لا تزال تنتهجها الدول.

والحقيقة أن المؤلف بما يقدمه من رؤى وأفكار إنما يؤسس ليس فقط لدراسة فلسفية، وإنما لخلق فرضية علمية معاصرة لها علاقة وثيقة بالتنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة، أو ما أسماه واحدة من الفرضيات التنموية التي تفترض تغييرًا جذريًّا للاقتصاد (كطرائق الإنتاج والتبادل والاستهلاك)، وتفترض بشكل عام تغيير أنماط الحياة السائدة التي لا تزال تنتهجها الدول الناشئة واحدة تلو الأخرى.

لقد ساعدت المؤتمرات التي دعت إليها الأمم المتحدة على نشر مفهوم البيئة والتنمية، وكان لهذه الدعوات الأثر الكبير في تعبئة الرأي العام العالمي من أجل اتخاذ قرارات مصيرية تساهم في إضفاء الشرعية على مشاركة الدول المندرجة تحت مظلَّة الأمم المتحدة، بغرض وضع نهج كامل لعملية التنمية المستدامة.

وكان إعلان ريو "Rio" عن التنمية في عام ١٩٩٢م أنموذجًا لدعوة الأمم المتحدة إلى تَبَنِّي ثلاث ركائز رئيسة لاستدامة التنمية؛ فالبشرية تمثِّل الركيزة الأولى الأساسية للتنمية، حيث تقع في صميم الاهتمامات المتعلِّقة بالتنمية المستدامة، ولهذا يحق للبشر أن يحيوا حياة صحية ومنتِجة في وئام مع الطبيعة.

ووفقًا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي، فإن الركيزة الثانية من ركائز التنمية تدعو الدول إلى التمتع بالحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة وفقًا لسياستها البيئية والإنمائية، وهي مسؤولة عن ضمان ألَّا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارًا لبيئة دول أخرى، أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية.

أما الركيزة الثالثة فتتعرض لوجوب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل مُنْصِف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة[١].

يأتي هذا الكتاب "فلسفة التنمية المستدامة" في ظل موازين قوى سياسية واقتصادية لها ما بعدها من تحوُّلات بيئية كبيرة تُؤثِّر سلبًا على التنمية المستدامة بكافة أشكالها.

ويُعَدُّ هذا الكتاب محاولة شاملة لفهم قضية التنمية المستدامة من منظور فلسفي، حيث تعرَّض المؤلف لمناقشة العلاقة بين الإنسان والتنمية والمجتمع، والنظر في مجموعة من العلاقات؛ كعلاقة التنمية بالثورات الصناعية المعاصرة، وطرح جملة من المستويات النظرية عن مفهوم الاستدامة والعوامل المشكِّلة لتنمية مستدامة، وكذلك النظر في بعض السياسات الاقتصادية التي تطرحها هذه العلاقات ضمن ميدان فلسفي، ومحاولة التأسيس لمناهج ومفاهيم تنموية، ونعني ما ذكره المؤلف عن الحاجة إلى عصر جديد من النمو الاقتصادي يتَّصِف بالقوة والاستدامة اجتماعيًّا وبيئيًّا.

ليس الهدف من رهانات في نقد التنمية بيان العيوب والمثالب، بل هو التركيز على العدالة بين الأجيال فيما بينها، بحيث يمكن تقييم فكرة القابلية للاستدامة وفقًا لإمكانية التقاسُم والوصول إلى الموارد المتاحة حاليًّا؛ فالمسؤولية جماعية والعمل مشترك.

هذه العدالة تُمَهِّد لأجيال قادمة بانوراما تنمويةً تربط الحاضر بالمستقبل، ولأن الإنسان لن يستشرف أفقَ المستقبل إلا بتجربة قابلة للاستدامة تمد المرء برؤى تنموية، فمن الضروري ألَّا يَحْرِمَ الجيلُ الحالي الجيلَ القادم من الظروف المعيشية الجيدة والحرية والرفاهية.

---

(١) Source : http://www.un.org

إهداء المترجم

" كأن أبي – بعد – لم يذهب
وصحن الرماد.. وفنجانه
على حاله.. بعد لم يشرب
ونَظَّارتاه.. أيسلو الزجاج
عيوناً أشف من المغرب؟
بقاياه، في الحجرات الفساح
بقايا النور على الملعب
أجول الزوايا عليه، فحيث
أمر .. أمر على معشب
أشد يديه.. أميل عليه
أصلي على صدره المتعب
أبي.. لم يزل بيننا..."[1]

(١) http://www.nizariat.com

المحتويات

افتتاحية

ما التوجُّه في نقد التنمية المستدامة؟

"يحترق بيتُنا ونحن ننظر إلى خارج البيت، وبما أن الطبيعة يتم تشويهها واستغلالها استغلالًا مُفْرِطًا فمن المُسْتَبْعَد أن تعود إلى ما كانت عليه، ولهذا فإننا نرفض أن نقبل بهذه الطبيعة.

إن الإنسانية تعاني.. إنها تعاني من سوء التنمية، في الشمال كما في الجنوب، ونحن لا نبالي، وبما أن الأرض والبشر في خطر فنحن مسؤولون جميعا"[1].

كيف يمكن اقتسام الثروة بعدالة؟ وما البدائل التي يمكن أن تَحُلَّ محل الوسائل المتعدِّدة والمتجدِّدة باستمرار وتهدف إلى السيطرة والاستغلال الجائر للبشر وللطبيعة؟ الحديث عن المساواة والتحرُّر - وريث الثورات الحديثة في ظل مُتَغَيِّرَات أحدثتها الثورة الصناعية - يمكن أن يصاحبه بشكل تدريجي الحديث عن المخاوف التي يسبِّبها النظام العالمي الجديد، ولتوصيف هذه المخاوف بشكل سريع وفق مصطلح يستوجب مراجعة مستفيضة علينا استخدام "مصطلح البيئيات".

كيف يمكن تلبية احتياجات الأجيال الحالية بشكل متوازن دون أن نُعَرِّض للخطر قدرةَ الأجيال المستقبلية على الحياة على هذه الأرض؟ كيف يمكن تلبية متطلَّبات العدالة بين الناس مع مراعاة البيئات التي يعيش فيها الإنسان والبيئات التي تَحْوِي الكائنات الحية الأخرى؟ وماذا يمكن أن نفعل أمام قدرة القوى الإنتاجية المعاصرة الفاعلة نتيجة التقارُب بين التقدم العلمي والتقني، من ناحية، وما يترتب على هذا التقدم من السعي الحثيث إلى الربح التجاري، من ناحية أخرى، أَلَا ينعكس ذلك سلبًا على إمكانية العيش في هذا العالم؟

---

(١) كلمة الرئيس جاك شيراك (Jacques Chirac) باسم فرنسا في القمة الرابعة للأرض التي انعقدت في جوهانسبرج (Johannesburg) في سبتمبر ٢٠٠٢.

من بين محاولات الإجابة عن هذه الأسئلة تبقى فرضية "التنمية المستدامة"- أو "القابلة للاستدامة" - ذات مصداقية؛ إذ إنها أصبحت واحدة من الفرضيات التي تتبنَّاها المجتمعات المعاصرة، على الأقل من أجل شراكة مستقبلية.

هذه الصورة الجديدة للتنمية تفترض تغييرًا جذريًّا للاقتصاد (كطرائق الإنتاج والتبادل والاستهلاك)، وتفترض بشكل عام تغيير أنماط الحياة السائدة التي لا تزال تنتهجها الدول الناشئة واحدة تلو الأخرى[٢].

ولأنه توجَد خطوط فاصلة غير واضحة بين طرائق من الوصف والدعم والمتطلبات الضرورية فإن مفهوم التنمية المستدامة – القابلة للاستدامة – يمكن أن يُسْتَدَلَّ عليه من خلال تعدُّد الخبرات والمعارف والتجارب التي تهدف إلى وضع تعريف للتنمية، وبخاصة إمكانية ابتكارٍ وتقييمٍ لوسائل التنفيذ[٣].

---

(٢) أن تكون هناك أنماط حياة سائدة لا يعني في الواقع تَبَنِّي كل الدول لها بشكل قاطع، من المحتمل أن ينشأ من بين مكوناتها الأساسية أسباب متعددة تؤدي إلى انعدام المساواة والفقر، ولأن ثراء البعض يأتي على حساب فقر البعض الآخر فقد يُعَدُّ هذا الأمر الشرط الأساسي لمثل هذه الأنماط، ولا يعني هذا انعدام وجود أشكال وأنماط أخرى للحياة والثقافة أساسها حركة الفرد والجماعة التي تهدف إلى المقاومة والتغيير. انظر في هذا الصدد أعمال مارشال سالينز (Marshall Sahlins) وبخاصة "اكتشاف حقيقة البربرية ومقالات أخرى"

La Découverte du vrai sauvage et autres essais, Paris, Gallimard, 2007

"الطبيعة الإنسانية: وهم غربي" La Nature humaine : une illusion occidentale, Paris, Éditions de l'éclat, 2009

(٣) من بين الدراسات المعاصرة، يمكن أن نستشهد بـأمارتيا سين (Amartya Sen)، "نحو نموذج اقتصادي جديد، تنمية وعدالة وحرية"

Vers un nouveau modèle économique. Développement, justice, liberté, trad. fr. Paris, Odile Jacob, 2003 ;

جيفري دافيد ساش (Jeffrey D. Sachs) "دول الكومنولث : اقتصاد لكوكب مزدحم"

Common Wealth: Economics for a Crowded Planet, Penguin Press HC, 2008

أوليفي جودار (Olivier Godard) "التنمية المستدامة، وهم أم خدعة"

Le développement durable, une chimère, une mystification ? », Mouvements, 2005/4, no 41, p. 14-23.

كما أنه يوجد العديد من التحليلات الحديثة التي تناولت مقدمة عامة عن هذا المفهوم وتاريخه ونقاطًا للتأمل وعملية النقد وثبت بالمراجع الخاصة بـ فرانك دومينيك (Franck-Dominique) "التنمية المستدامة"

Franck-Dominique Vivien, Le Développement soutenable, Paris, La Découverte, « Repères », 2005.

نحو رؤية من منظور فاعل "للبيئة السياسية" ما زال قيد الإعداد، انظر آلان ليبيتز (Alain Lipietz) " ما علم البيئة السياسية؟ التحوُّل الكبير في القرن الواحد والعشرين"

Alain Lipietz, Qu'est-ce que l'écologie politique ? La grande transformation du XXIe siècle, Paris, Les Petits Matins, 2012 ;

انظر أيضًا، إيف كوشي (Yves Cochet) "دليل علم البيئة" Yves Cochet, Antimanuel d'écologie, Paris, Bréal, 2009

انظر أيضًا مجموعة المشاركات ضمن سلسلة تترأسها إميلي هاش (Émilie Hache) " البيئة السياسية، المجتمعات، الكون، البيئات"

Émilie Hache, Écologie politique. Communautés,cosmos, milieux, Paris, , Éditions Amsterdam, 2012.

كما يقوم هرفي كامف (Hervé Kempf) بنشر الكثير من المعلومات والتأملات بانتظام على موقع http://reporterre.net.

إن اهتمام الحكومات بهذه الأمور يجعل مصداقيتها على المَحَكِّ، يتعلَّق هذا الأمر بالدول التي يُطْلَق عليها "الدول النامية" التي لا تستطيع أن تَفِيَ باحتياجاتها الأساسية جدًّا، كما يرتبط هذا الوضع مباشرة بالدول الصناعية الكبرى التي تعمل - ولا تزال - على الاستغلال المُفْرِط للبيئات الطبيعية والبشرية، وعلى زيادة الأعباء البيئية؛ وهو ما يؤدي إلى تفاقُم المشاكل، لقد أصبحت الْأَمْرَكَةُ نمطَ حياة غير قابل للاستدامة بالنسبة "لأمريكا"، بالرغم من انتشار هذا النمط الأمريكي على نطاق واسع في جميع أرجاء العالم.

من المُسَلَّم به القول بأن التنمية المستدامة أصبحت من الآن فصاعدًا التحدي الوحيد من بين التحديات الأساسية التي تواجِه الحياة البشرية.

إن هذه الأخيرة، مع العلم بأنها لا تزال هشة، تُدْرِك بطريقة مُجْتَزَأة وغامضة أن الظروف المعيشية المناسبة لحياة الجماعة، التي يُفْتَرَض أن تكون حياة سعيدة، تبدو غير مؤكَّدة، ففي حين يرى الأكثر سذاجةً أو الأكثر تشاؤمًا في الْأَمْرَكَة حلًّا، يعتقد المتشكِّكُون أنها مشكلة، ولكن هؤلاء وأولئك يتَّفِقُون على ذات المصطلحات القابلة للنقاش.

لنحاول أن نفهم كيف وصلنا إلى هذه النقطة، وماذا تعني هذه النتيجة، ولماذا تستحق هذه المشكلة مراجعة نقدية واضحة.

لقد تم وضع تعريف للتنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة على أساس سلسلة من الخبرات الدولية أُجْرِيَت برعاية من الأمم المتحدة في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠م توضح(٤): "أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن نُعَرِّضَ للخطر قدرةَ الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم الخاصة"(٥).

ولكننا نجد أنه لا يمكن وضع تعريف للتنمية المستدامة، على الرغم من أهميته، من قَبِيل "حالة التوازن، وإنما بالأحرى من خلال إجراء تغيير يتم عن طريقه: استغلال الموارد، واختيار الاستثمارات، وتوجيه التنمية التكنولوجية، وأيضًا العمل على تغيير مُؤَسَّسِيٍّ قائم على أساس احتياجات الحاضر والمستقبل"(٦).

---

(٤) بما أن التاريخ قد تم دراسته ومعرفته جيدًا فلن نتعرض هنا سوى لبعض المراحل الأساسية (انظر الفصل الثاني)، يأتي هذا الزخم عبر دراسات قدمتها الأمم المتحدة في عام ١٩٦٨م من خلال إطلاق برنامج بحثي بعنوان: " الإنسان والفضاء البيئي" يتناول وضع اتصال فكري بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعة، ومن خلاله تقرَّر عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن البيئة البشرية في شهر ديسمبر ١٩٦٨م، علمًا بأن أول قمة للأرض كانت قد انعقدت في ستوكهولم في شهر يونيو ١٩٧٢م.

(٥)يظل تقرير برونتلاند (Brundtland) حتى الآن النص المرجعي الذي يُلَخِّص أعمال المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية، وقد تم نشره في عام ١٩٨٧م بعنوان مستقبلنا جميعًا، توجد النسخة الكاملة على موقع http://www.diplomatie.gouv.fr ، كما يوجد أيضًا العديد من التقارير والنصوص الرسمية على موقع الأمم المتحدة ("قسم التنمية المستدامة") http://www.un.org. حيث إنها الجهة الرسمية المشكلة والمعتَرَف بها دوليًّا للتنمية المستدامة.

إن إعلان ريو "Rio" عن التنمية في عام ١٩٩٢م يدعو إلى مبادئ، منها:

المبدأ الأول: يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلِّقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.

المبدأ الثاني: وفقًا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي، فإن للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة وفقًا لسياستها البيئية والإنمائية، وهي مسؤولة عن ضمان ألَّا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارًا لبيئة دول أخرى، أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية.

المبدأ الثالث: يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل مُنْصِف الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة(٧).

ويضاف إلى هذا، أن إضفاء الطابع الرسمي المتدرِّج إلى مفهوم الحاجات التي يلزم تلبيتها تخص في المقام الأول "البشر الأكثر فقرًا" (وتعني بالإنجليزية: الفقراء -the poorest)، وهو ما تُعَبِّر عنه باحتراف الكلمةُ الإنجليزية sustainable استدامة، في حين تستخدم الفرنسية كلمة «durable»"مستدامة"، ويكتنفها غموض بالطبع.

وكما جاء في تقرير برونتلاند (Brundtland): "إن الكثير من أنواع التنمية تستنزف الموارد الطبيعية [...]، وهذا الاستنزاف البيئي يمكن أن يقود إلى تقويض التنمية الاقتصادية، حيث يُعَدُّ الفقر كسبب ونتيجة للمشاكل العالمية للبيئة"(٨).

عندما يتعلَّق الأمر إذن بالمصالح المفترضة "للكون" و"للبشر الأكثر فقرًا" يتم بشكل تدريجي إعداد نموذج عام وتهيئته للتقييم والتحكُّم في السياسات العامة والأنشطة الاجتماعية، مع الاعتماد على العلاقة الوثيقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يرتكز الرهان الأساسي على التغيير من الداخل لأنماط من الإنتاج والاستهلاك الحالي، حيث يمكن أن يكون هناك تناغُم بين الأنشطة الإنسانية، من ناحية، ومجموعة الأوساط التي يُطْلَق عليها "طبيعيات"، بالإضافة إلى المكوِّنات غير الإنسانية التي تعيش على الأرض، من ناحية أخرى.

يستند مفهوم التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة على ثنائية التصوُّر، فمن جهة نجد أن المفهوم الأساسي "للتنمية" (الاقتصادية والاجتماعية والبشرية) يمكن – ويجب – المحافظة عليه

(٦) انظر تقرير برونتلاند (Brundtland)، ص: ١٠-١١.

(٧) Source : http://www.un.org.

(٨) انظر تقرير برونتلاند (Brundtland)، ص: ١٠.

لكافة المجتمعات المعاصرة، ولكن يجب - من جهة أخرى- أن يعتمد هذا المفهوم على التغيير الحتمي والجذري لآلياتها وفقًا لاعتبارات تقنية وأخلاقية وسياسية، وبالتالي يساهم مفهوم التنمية المستدامة في اتفاق مُقْتَضَاه يؤدي إلى زيادة الموارد المرتبطة بالوسائل التجريبية أكثر من الموارد ذات الصلة بالإجراء المنهجي والنمطي تحديدًا، فمن ناحية نحن نعتقد أن "التنمية" الاقتصادية - وبشكل عام ما يتعلَّق منها بالشأن الصحي والتعليمي والثقافي - تُشَكِّل ضرورة مُلِحَّة تُتِيحُ لنا معالجة تفاقُم حِدَّة الفقر على وجه الخصوص(٩).

إننا نتحدث عن برنامج حديث يهدُف إلى إصلاح شامل للأوضاع ويحتفظ بكامل فاعليته، ومن ناحية أخرى فإن وجود "نموذج آخر للتنمية" - بصورة توافُقِيَّة غير محدَّدة المعالم - يفترض أن يكون ضروريًّا؛ بغية السعي إلى التكيُّف الاقتصادي حسب الاحتياجات والمنافع الحقيقية، بدلًا من الرفاهية الاستهلاكية والمنفعة الوهمية، ففي حين يُعَدُّ التكيُّف الاقتصادي أقل استنزافًا للموارد الطبيعية وللمجتمعات وللثقافات وللدول وللطبيعة فإن تقاسُم الثروات الإنتاجية والتبادلية يُعَدُّ الأكثر إنصافًا.

من الناحية العملية تستوجب التنمية المستدامة وجودَ علاقة بين الأعمال المتدنية جدًّا على مستوى الحياة اليومية وبين القرارات ذات الأبعاد الشاملة التي يمكن أن نصفها عادة "بالسياسية"، هنا ترتبط السياسات الكبرى بالسياسات الصغرى، ولهذا يجب أن نتذكر أن طابع التدرُّج عند أرسطو (Aristote) يتيح للإنسان وسائل وغايات، وعندئذ يتلخَّص البحث عن السعادة في أعلى درجاتها، ومن خلال هذه الحياة السعيدة يمكن للمشترك السياسي أن يَعُمَّ ويكتمل(١٠).

إن مصير العالم لا يتحدَّد فقط عن طريق قرارات لها صدى واسع - على الرغم من نُدْرَتِها - ولكنه على الأرجح يتحدَّد من خلال الدمج غير الملموس للعديد من "القرارات الصغيرة" التي تتم بين طيات الهوى وثنايا الهموم اليومية.

يبدو أنه قد تَمَّ الترويج أخيرًا لِمَعَانٍ محدَّدة بشكل جيد، إنها ثنائية الأخلاق والسياسة، من المهم معرفة أن زيادة عدد سكان الأرض لن يكون ثمنه تدميرًا سريعًا للعيش على الأرض، ولن يكون سببًا لبؤس عدد كبير من البشر، كما أن التحسُّن التدريجي في ظروف حياة البشر - على اعتبار أن هذا التحسن يُعَدُّ رغبة جماعية لا يمكن التخلي عنها - يمكن أن يتحقَّق بشكل عام ومُنْصِف من

---

(٩) ولنقد هذه الرؤية القابلة للنقاش، انظر ماجيد راحنيما (Majid Rahnema)، عندما يبحث البؤس عن الفقر، Majid Rahnema, Quand la misère chasse la pauvreté, Arles,Actes Sud, 2003.
انظر أيضًا، انظر ماجيد راحنيما بالتعاون مع بول روبير (Paul Robert)، مقدرة الفقراء، Paul Robert, La Puissance des pauvres, Arles, Actes Sud, 2008. Cf. note 1, p. 43 infra.

(١٠) انظر أرسطو، أخلاق إلى نيكوماك (Ethique à Nicomaque)، الجزء الأول، وأيضًا "السياسات"، الجزء الأول والثالث. Aristote, Ethique à Nicomaque, Livre I, et aussi Les Politiques, Livres I et III.

دون أن نُعَرِّض للخطر - على المدى القصير أو المتوسط- فُرَصَ حياة الأجيال القادمة، من الذي يستطيع أن يعارض مثل هذا البرنامج؟!

هناك تحديات كبيرة للمعارِف والخبرات منذ انطلاق الثورة الصناعية العالِقة في دورات إنتاجية تعكس مردودية اقتصادية لا تعبأ بالنتائج على المدى الطويل، من الممكن الحديث عن إشارات جديدة لدراسة ذلك الأمر نَبَعَتْ من الشعور بالقلق من النتائج المدمرة للثورة الصناعية، وكذلك من ندرة الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي والبشري والطبيعي الذي ساهمت فيه الثورة الصناعية عن غير قصد أحيانًا وبنصيب وافر.

إن الأمر يتطلَّب تكنولوجيا ذات كفاءة عالية، خاصة في مجال إنتاج الطاقة واستهلاكها، ويتطلَّب ذلك أيضًا مؤشرات جديدة للمحاسبة، كما يتطلَّب إعادة تقييم المساعدات المخصَّصة للتنمية من جانب المجتمع الدولي، وكذا أساليب الحكومات شديدة التوجُّه الديمقراطي التي لا تخضع لضغوط الطبقات ذات الثراء الكبير، ويتطلَّب الأمر أيضًا، على وجه الخصوص، وَضْعَ قواعد ومعايير للصناعة والأسهم والتقييم والمردود، يُضَاف إلى ذلك ضرورة زيادة الحذر على المستوى المجتمعي.

وبتبنِّي مفهوم التنمية المستدامة والقابلة للاستدامة يمكن أن يأخذنا الحلم إلى علم وتقنية أقل تدميرًا، واقتصاد أكثر كفاءة، وسياسة يمكن لها أن تكون إنسانية ومتحضِّرة، إنها التنمية الواعية التي لا تُدَمِّر الروح، هذا هو الدور الذي يجب أن يلعبه "القائمون على عملية التنمية"، والعقلانيون الذين يُدْرِكُون جنون (الحداثة) الناتج عن التقدُّم غير المحدَّد، والذي لا يمكن السيطرة عليه[١١].

إنه الميل إلى استحضار أنموذج عصري لحكمة قديمة، أو أنموذج قوى لنهج وقائي يمكن أن يكتسب - أو أن يكسب - درجة وهيئة المبدأ الفاعل بشكل قاطع.

إن هذه الخصائص التي تتميز بها التنمية المستدامة تُعَدُّ علامة حاضرة في كل امتدادات الرهانات المعاصرة بين المؤسسات المحلية والدولية، فانعقاد القِمَم وتسيير المفاوضات المتخصِّصَة بشكل منتظِم حول التنمية المستدامة يتم الإعلان عنها على الشبكة العنكبوتية بانتظام، وفي إطار دعائي له دلالة تشتمل على نجاحات وإخفاقات[١٢].

ونتساءل: كيف يمكن لأي هيئة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أن يكون لها مصداقية دون أن تستعير - بطريقة أو بأخرى - النهج القابل للاستدامة؟ كيف يمكن صياغة تبرير لقضية

---

(١١)انظر برنار ستيغلر وآخرين (أثر تباطؤ النمو).

Bernard Stiegler, Alain Giffard et Christian Fauré, Pour en finir avec la mécroissance, Paris, Flammarion, 2009.

(١٢) وهكذا في عام ٢٠١٢م تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو +٢٠".

الاستثمارات أو المديونيات دون أن يكون هناك براهين موثقة؟ ففي الشركات والمؤسسات العامة يُكلَّف الكثير من المسؤولين، المنتخبين في بعض الأحيان، بمشاريع وبرامج للتنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة، في المدارس كما لدى العائلات يتم الحديث عن تعليم التنمية المستدامة، وعادة ما يتم ذلك أثناء أداء الواجبات المدرسية وتعلُّم العادات الحميدة، إنها تشكل جزءًا من مبادئ الأحزاب السياسية القديمة جدًّا وبرامجها، مثل الحزب الديمقراطي الاشتراكي في الدول الأوروبية على سبيل المثال، حيث تم إعادة هيكلته تدريجيًّا وفقًا لهذا النهج الجديد(١٣).

ومع ذلك فمع العديد من الحركات السياسية والاجتماعية، وخاصة تلك التي تمنح دورًا محددًا للقضايا البيئية، تُعَدُّ التنمية المستدَامَة ميدانَ حرب تتصارع فيه التفسيرات والمشروعات والمصالح والرغبات المتضادَّة أو المتناقضة في بعض الأحيان.

على مستوى التعريف والممارسة فإن المؤسَّسَات التي تهتم بالتنمية المستدامة تعمل على فحصها ومناقشتها، وأحيانًا معارضتها كليًّا، غير أن الانتقادات الحادَّة لا تستهدف الغموض الذي يشوب التنمية المستدامة فَحَسْب، وإنما تستهدف الصورة الخيالية لهذا الطموح الذي لا يمكن الاستغناء عنه، أي أن تنمية الظروف المعيشية وتحسينها كانت - ولا تزال- تمضي في أفق متشبِّع بالضبابية بالنسبة للجميع، وعلى العكس من ذلك يجب المُضِيُّ نحو "تفكيك عناصر التنمية" من أجل "إعادة بناء العالم"، فعلى مستوى الأفكار النظرية يجب أن ننتبه إلى المخاطر الناجمة عن عدم التماسُك والغموض المستمر، أما على المستوى العملي فيلزم الحماية من النتائج السلبية التي تَحُثُّ عليها برامج تعمل على "التنمية" كي تمنح نفسها وسائلَ الاستدامة الحقيقية والمنصفة(١٤).

وبغض النظر عن الحكم الذي يمكن أن نتخذه تجاه تلك الحالة، فإن هذا الانتقاد الذي يمكن أن ينسحب على التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة يصعب تحديده بشكل كبير، ولأن

(١٣)فعلى سبيل المثال يمكن أن نقرأ في "إعلان المبادئ" للحزب الاشتراكي الفرنسي:" يجب أن تلبي التنمية المستدامة حاجات الحاضر دون أن نُعَرِّض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم"، وتكمن رغبة الاشتراكيين الديمقراطيين في الحفاظ على كوكبنا الذي يتهدَّده مخاطر التغير المناخي وانعدام التنوع البيولوجي والعمل على حماية وتجديد المصادر الطبيعية والترويج لجودة البيئة، تتطلب مثل هذه الأمور إجابات من شأنها عدم إعطاء الأولوية للعائد العاجل، وإنما العمل على ربط الصالح العام بالصالح الخاص، ولكونهم مؤمنين بالعلاقة الوثيقة التي تربط الأنشطة البشرية بالأنظمة الاقتصادية، يضع الاشتراكيون على قدم المساواة كلًّا من الكوكب وأهداف الحزب الأساسية، من ناحية، والعمل على الترويج للتقدم مع الاكتفاء العادل بالحاجات، من ناحية أخرى.

(http://www.parti-socialiste. fr/la-déclaration-de-principes)

(١٤)انظر على وجه الخصوص: الدلالة التي تُمَيِّز هذا المنهج النقدي، العمل الجماعي "تفكيك التنمية وإعادة بناء العالم".

Voir notamment, comme un moment marquant de cette élaboration critique, l'ouvrage collectif Défaire le développement, refaire le monde, Paris, L'Aventurine, 2003..

التنمية المستدامة أسيرة لأزمات غامضة ناشئة، إضافة إلى وجود سلسلة هائلة من الكوارث والنزاعات غير المتوقعة، فإنها لم تنشأ كمفهوم مجرَّد أو زائد عن شيء ماثِل أمامنا كما لو كان حدثًا يمكن ملاحظته وقياسه، كما أنها أيضًا لم تنشأ كمفهوم شامل، بحيث يصبح الالتزام به أمرًا مكتسبًا فيما بعد، ولهذا فإن علاقة النوايا الحسنة بخصوصية الظرف تُعَدُّ غير واردة.

إن إطلاق مفهوم التنمية المستدامة وتنفيذه يرتكز على آليات قَيِّمَة للغاية، ولكنها أيضًا أكثر غموضًا، فهل التنمية المستدامة قضية فكرية مرتبطة بآراء يمكن النظر فيها؟ أم أنها قضية جدلية ليست دائمًا لفظية؟(١٥)

إن ما نشهده من دخول التنمية المستدامة إلى حلبة النزاعات إنما هو استمرار للضبابية التي تكتنفها، ولهذا فإن الغموض الذي يلف هذا المشهد يُنْتَظَر تسليط الضوء عليه، وبافتراض حقيقة ما يقوله باسكال (Pascal) عن الظروف "غير الملائمة" للإنسان التي تؤدي إلى "الانسياق وراءها"، وهو ما يجعلنا نطرح هذه الأسئلة: أَيُّ حقيقة هذه؟ ومع أي نوع من الحقائق نتعامل؟ أيُّ ارتحال وأيُّ رحيل؟ وما الرحلة التي تعتزم التنمية المستدامة اقتراحها؟

هل التنمية المستدامة مجرَّد لفظة داعمة للنقاش الدائر حول استراتيجيات الاتصال والإقناع، وتستخدمها السلطات التي تفضل العنف الناعم على اعتبار أنه حل توافُقِي يمكن السيطرة عليه على العنف الخشن؟

هل تُعبِّر التنمية المستدامة عن أولوية النهج المبدئي الذي يرتكز على "الصنف المعرفي الأول"، وبانتظار معارف أكثر فاعلية؟ وهل يوجد لهذا النهج محتوى متغيِّر وموضوعي إلى درجة كبيرة، بحيث يمكن أن يستند إلى معارف وتجارب لا تزال في طور الإعداد؛ كالاقتصاد وعلم الاجتماع وهندسة التنمية المستدامة؟

هل تُعَبِّر التنمية المستدامة عن معيار وقيمة وأسس الإنتاج والأسهم الجديدة، بحيث يمكن أن تكون ذات مدلول أخلاقي وقانوني في إطار تعدُّد السياسات المنتشرة التي يمكن تَبَنِّيهَا؟

ولأن مفهوم التنمية المستدامة والممارسات التي تقوم عليها تواجَه دائمًا بالنقد والرفض والسخرية، فإن العلماء والحكماء لا تُعْوِزُهم الأسباب كي ينصرفوا عنها باستخفاف، حتى يفضِّلوا عليها مناهج ومذاهب يعُدُّونها أكثر استنارة، ينطبق هذا الأمر تحديدًا على الخبراء في مجال الابتكار والانتعاش الاقتصادي الذين يرفضون، بناءً على ما لديهم من علم واسع، هذه المخاوفَ – الزائدة عن الحد وغير المعقولة – المرتبطة بمحدودية الموارد الأرضية

---

(١٥) فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة، انظر:

Raison publique, no 8: La justice environnementale (العدالة البيئية), juillet 2008.

ونفاذها. وعلى الرغم من ذلك فإنهم يقبلون بفكرة التثبُّت من قضية الاستدامة، أو قابلية الاستدامة التي تتصف "بالمعيبة"، كما أنهم يأخذون بعين الاعتبار هذه الصفة المتداوَلة التي يمكن الاستعاضة عنها باستخدام موارد طبيعية أو تقليدية، وهكذا يتخذ المُنَظِّرُون المعاصرون ذات الموقفَ من قضية تراجع النمو، بالرغم من أنه موقف إلى حد ما خلافي، وينتقدون – في التنمية المستدامة – الصورة المستمرة لأيديولوجية يعتقدون معرفة عدم صحتها.

ويبدو أن هناك دافعًا قويًّا لدى كل الأطراف يَحُثُّهُم على التعامل مع التنمية المستدامة كعملية ذات سمات فلسفية، تمتد إلى (أوجست كونت Auguste Comte)، وتتبنى المعطيات الإيجابية للعلم، أي أن تحال التنمية المستدامة إلى جانب العموميات والعقلانية المجرَّدة أو إلى أيديولوجية لا تستند إلى أساس، وأن يحل بديلًا عنها الدقيق والجاد من النظريات، وبرامج العمل الجيدة من الناحية العلمية ومن حيث قضية التبرير.

يمكن تحوير السؤال على النحو التالي: مَن الذي بِوُسْعِهِ معرفة ماهية التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة، بخصائصها المعيبة والزائفة، وكذلك معرفة المؤسسات والأنشطة المرتبطة بها؟ على أي أساس معرفي، وبأي مهارات، وبمقتضى أي حكمة يمكن أن نَعُدَّ أنفسنا قادرين على تعلُّم النقد؟

لا تَكْمُنُ الصعوبة فقط في تعريف التنمية المستدامة وتبريرها وتقييمها، وإنما تتعلَّق بمدى التفكير فيها والتدقيق في نقدها، كيف يمكن توجيه نَقْد للتنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة؟ وعلى أساس أي اعتبارات؟ هل يكون منطلق هذه الاعتبارات أسبابًا منطقية وتقنية وسياسية وأخلاقية ودينية؟ كيف يمكن لهذه الاعتبارات المتعدِّدة أن تتشابك، أو على العكس أن تتنافر؟ وكيف يتم تحديدها بشكل حصري في إطار تِقَنِي مع افتراض تحييدها من الناحية الأخلاقية أو السياسية؟ ما القدر الذي تتبَنَّاه الأحكام التقييمية الأساسية خاصة عندما يتعلَّق الأمر بنقد صيغة "الإفراط" الثابتة في التنمية المستدامة؟ أهي المجتمعات الحديثة حبيسة نزعاتها المادية، أم الإنسانية التي تتناسى محدوديتها الحتمية؟ على مَن تقع مسؤولية النقد؟ أتقع على المبتكِرين والمهندسين، أم على الداعمين المتخصِّصين، أم أنها تقع على عدد قليل من النشطاء الذين يعملون على بناء بيئة يُفْتَرَض أنها سياسية، أم على العديد من أصحاب الضمائر القادرين على ممارسة الأحكام وطرحها على الجميع في هذا الفضاء المفتوح الخاضع لمراجعات حرة وعامة؟ وحيث تنعدم الخبرة الفنية واليقين الراسخ لن يكون المعيار القاطع متاحًا كي تنكشف المظاهر الحقيقية، ويُسْتَخْلَص الحق المستدام أو القابل للاستدامة من الغث الأسطوري(١٦).

---

(١٦) انظر كاترين ورافائيل لارير، (Catherine et Raphaël Larrère) الاستخدام الأمثل للطبيعة. من أجل فلسفة بيئية
(Du bon usage de la nature. Pour une philosophie de l'environnement) Paris, Flammarion, 2009

وأيضا رافائيل لارير، الزراعة الاصطناعية أم استغلال الطبيعة
(Agriculture : artificialisation ou manipulation de la nature) Cosmopolitiques, n° 1 : La nature n'est plus ce qu'elle était, Editions de l'Aube, 2002, p. 158-173.

يمكن للتنمية المستدامة ألا تكون فقط محلًّا لاهتمام الاقتصاديين أو السياسيين الباحثين عن "أنموذج جديد"، وذلك لأن التنمية المستدامة تتميز بكونها تنطوي على مفهوم محدَّد بموضوعية، أو مفهوم قابل للتحديد ضمن مسار علمي موضوعي وحديث عقلاني، قد يتعلق الأمر حينئذ بجدول زمني محدَّد ولفترة معينة بحيث نجد أنفسنا - شئنا أم أبينا، فُرَادَى أو جماعات - أمام عالم يصعب معه تحديد هويتنا بشكل تام، كما يصعب أيضًا التخلص منه، فإذا لم تكن التنمية المستدامة سوى أسطورة، فعن أي خرافة تحكي لنا؟ أتحكي عن الغضب من نمو غير مستدام بما يعني مسارات جديدة لبداية هادئة؟

ولأنها تتماشَى مع الهندسة في ثوبها الجديد العقلاني، فهل يمكن اعتبار التنمية القابلة للاستدامة صورةً هندسية مُبَسَّطَة يمكن تنشيطها باستخدام فكرة تقدُّمِيَّة كبرى يتجدد فحواها بطريقة عشوائية؟ أهي فلسفة تاريخية نتحدث عنها وتكاد تَسْلَم من نكبات القرن الماضي ومخلفاته؟ ولأن هذا الوضع لا يكفي للتسليم بصحتها في كل الأحوال، فهل يمكن اعتبارها جزءًا لا يتجزَّأ من رؤية سهلة ويسيرة تتيح لنا ألَّا نتعايَش فقط في هذا العالم، ولكن أن نتقاسم - من جديد - الأملَ في مستقبل أفضل؟

الحديث عن الفلسفة ومُحِبِّيها: إن مَن يحب الفلسفة يحب أيضًا الأساطير؛ لما تشتمل عليه من غرابة ودهشة، ولأنها تُعَدُّ كمرآة - مُخِيفَة في بعض الأحيان - لأنفسنا، مَن مِنَّا يَوَدُّ ألا يكون متطوِّرًا وألَّا يطوِّر من نفسه بأسلوب مستدام (أو قابل للاستدامة)؟ يلزم أن نكون مجانين لرفض مثل هذه الرؤى وهذه الآمال، ولكن كيف يتسنَّى لنا عدم ملاحظة الطابع المزدوج للغموض والحيرة، وبصفة خاصة الطابع المناقض لهذه الأهداف النبيلة؟ أي إنسانية تلك التي ترتبط حقيقةً بالتنمية والبقاء؟ مَن الذي يحاول جاهدًا تنميتها بدلًا من تركها هكذا بسلام، ومعايَشة مسارها الهادئ؟ إن التعلُّق بالتنمية، إذا كانت مستدامة، يمكن أيضًا أن يصاحبه حلول عنيفة.

وللرد على مُنَظِّري التنمية ما بعد الحرب العالمية الثانية إليك ما كتبه إيمي سيزار (Aimé Césaire) في كتابه: خطاب عن الاستعمار:

هناك مَن تحدث معي عن التقدم والإنجاز والأمراض التي يمكن الشفاء منها، وعن مستويات للحياة تفوق ما هم عليه.

أما أنا فأتحدَّث عن مجتمعات فارغة في ذاتها، ثقافات تُدَاس ومؤسسات بها ألغام، وأراضٍ يتم مصادرتها، تُحَف فنية رائعة مُحَطَّمَة وإمكانات غير عادية لا تتاح لها فرصة.

ويحدِّثونني عن: إحصاءات وتَعداد كيلومتري للطرق وقنوات وسكك حديدية.

إنني أتحدَّث عن آلاف الرجال الذين قضوا في نهر الكونغو، في الوقت الذي أكتب فيه الآن، أتحدَّث عن أولئك الذين يحفرون بأيديهم ميناء أبيدجان (Abidjan)، أتحدث عن ملايين الرجال المحرومين قسرًا من ممارسة شعائرهم ومن أراضيهم ومن عاداتهم ومن حياتهم، ومن العيش، ومن الرقص، ومن الحكمة.

جعلوني أرى بِأُمِّ عيني أطنانًا من القطن والكاكاو للتصدير، وهكتارات مزروعة بأشجار الزيتون والعنب.

إنني أتحدَّث عن الاقتصاد الطبيعي، الاقتصاد المنسجِم والقابل للحياة، اقتصاد لصالح ابن البلد الأصلي غير المتطوِّر، أتحدَّث عن محاصيل زراعية مدمَّرة، ونقصٍ في الغذاء حادٍّ، وتنمية زراعية موجَّهة فقط وَفْقَ مصالح الدول الكبرى، كما أنني أتحدث أيضًا عن نهب المنتجات والمواد الخام.[...]

لقد كانت مجتمعات محلية لكنها لا تبدو كذلك بالنسبة للبعض..

لم تكن فقط مجتمعات ما قبل الرأسمالية، كما يقال، بل مناهضة لها. وحيث إنها كانت مجتمعات ديمقراطية دائمًا، فهي مجتمعات متعاونة فيما بينها، إنه المجتمع الأخوي.

إنني أعتذر دائمًا لتلك المجتمعات التي قضت عليها الإمبريالية، فبالرغم من كونها محور القضية لم يكن لديها أي طموح بأن تكون في بؤرة الفكرة، كما أنها، رغمًا عن زَلَّاتِهَا لم تكن أبدًا مَبغوضة ولا مُدَانَة، لقد رَضِيَتْ بأن تكون على هذا النحو، لم يكن لديها معنى لكلمة إخفاق أو أي تحوُّل فلسفي، ولا زالت تنتظر الأمل الواعد[١٧].

واليوم، ما الذي يمكن أن يصفه إيمى سيزار (Aimé Césaire) عندما يلاحظ أوجه التنمية الجديدة؟ نعلم بالخبرة التاريخية أن التاريخ يعيد نفسه بشكل عنيف أحيانًا، في واقع الأمر لا شيء يضمن لنا ألَّا تكون الأنماط الحياتية المنقوصة أو المعاقة، التي ننتقدها ونقاومها اليوم، هي القاعدة والمعيار لحياة "طبيعية" في المستقبل. أهو القلق المبالَغ فيه بسبب جحيم التنمية الجديدة بالرغم من إخلاص النوايا الحسنة وهذه الحذلقة المعرفية؟ من أين أتت هذه الثقة الفريدة التي تتيح - بوحي من التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة بعد فترة طويلة من التردُّد والجدال - العثورَ على قاعدة تكفي لعمل مشترك؟ أَلَا يُعَدُّ هذا الأمر في حد ذاته ومن خلاله شيئًا جيدًا؟

---

(١٧) إيمى سيزار (Aimé Césaire) "خطاب عن الاستعمار"

Aimé Césaire, Discours sur le colonialisme, Paris, Présence Africaine, 1955 et 2004, p. 23-25.

انظر أيضًا: أحمدو كوروما (Ahmadou Kourouma) "شموس الاستقلال"

Voir aussi Ahmadou Kourouma, Les Soleils de l'indépendance, Montréal, Presses de l'Université de Montréal, 1968.

اكتشاف التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة

متواليات يشوبها الغموض

من الواجب الحفاظ على الثروة الطبيعية، بحيث يقل الاستهلاك (بالنسبة للأغنياء على أية حال)، ويكون الإنتاج بطريقة اقتصادية فَعَّالَة، وذلك بتجنُّب الاعتماد على السيولة المالية والمضاربات قصيرة الأجل، مع العمل على التوزيع العادل للموارد على المستوى العالمي، الأهم من ذلك أيضًا أنه قد آنَ الأوان لوضع حد لهذه «التنمية الخاطئة»؛ من أجل المحافظة على كلٍّ من الطبيعة والطبيعة الإنسانية، مع الاحترام الكامل للاختلاف، وعدم الاستقرار الذي يميِّز طبيعة عن أخرى، على أن يسايِر قطارُ «التقدم» غير المنتظم المتطلباتِ الإنسانيةَ الضرورية قليلة التكلفة، وأن نستثمر قِيَمًا أخرى مخالِفة لما يسمى بالثراء السريع.

في سلسلة محاولات الإقناع تناول جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) تلك القضايا التي ما زالت لها صدى في الوقت الحالي[1]، لكنه اعتمد منهجية المراحل دون اهتمام حقيقي بالمقتضيات البيئية للتنمية الاقتصادية.

أما عن المجتمعات التي بها أزمات فقد وضع تصوُّرًا لمرحلتين متميزتين: ترتكز المرحلة الأولى على أمر يُطْلَق عليه "المشكلة الاقتصادية" يرتبط بزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتوفير سبل العيش على نطاق واسع؛ لمواجهة ازدياد البشر يومًا بعد يوم، أما المرحلة الثانية فتختص فقط بالاستثمار وفقًا لأهداف وقِيَم جديدة، بصرف النظر عن استحقاقات السوق، ولهذا سوف تتم – من الآن فصاعدًا – عملية الدمج بين المرحلتين بطريقة عصرية ودقيقة، بما يسمح بإنتاج الأهداف والوسائل البيئية العقلانية وتبادُلها واكتسابها.

---

(١) انظر: جون مينارد كينز، "وجهات نظر اقتصادية تتعلق بأطفالنا".

John Maynard Keynes, « Perspectives économiques pour nos petits enfants », Essais de persuasion, Paris, Gallimard, 1931.

ندرك أن العلم لا يمكن أن يكون مُجَرَّدًا تمام التجريد، بل من الممكن أن يُدْرَج - أو في طريقه إلى أن يندرج - ضمن القوانين والعادات، وأن ينتعش في الذاكرة القَلِقَة من تأثيرات القرن العشرين المدمِّر، ولأنه لا سبيل إلى وجود تناغُم بين التقدم الاقتصادي والتقدم الإنساني، وبين التقدم التقني والتقدم الأخلاقي، فإن حتمية التنمية البشرية تتطلب قوانين وقواعد ومؤشرات متخصصة.

قد لا يعني هذا الأمر التخلِّي تمامًا عن كل الرؤى التي تدعو إلى التفاؤل بهذه الحقبة التاريخية - بدءًا من الدعم الضروري للمنتجات الحيوية - بل هي محاولة لإحداث تأثير، ومن ثَمَّ إبراز الجانب السلبي للتنمية التي تختلط مع مفهوم النمو غير المتميز للمنتجات، يضاف إلى ذلك مجرد الاستهلاك للسلع المادية، والعمل بشكل عنيف جدًّا على تدمير كُلِّي لأشكال الحياة التي تتقدم ويتم اختبارها واختيارها على مهل من أجل أن تتاح للإنسان معيشة سعيدة نسبيًّا على الأرض، غير أن هذه المعيشة قد تصبح فجأة عديمة الجدوى وخَرِبَةً باسم "الحداثة" وباسم "العقلانية".

إن الكفاح من أجل إنهاء الاستعمار، والوعي النقدي الذي يتنامى تدريجيًّا نظرًا للهيمنة في فترة ما بعد الاستعمار التي امتدت وهي ترتدي غالبًا حُلَّةَ النوايا الحسنة تحت مظلة "التعاون"، كما أن المخاطر العظيمة الناتجة عن التقدم التقني، والضغوط التي يمارسها أعداد هائلة من البشر على المناطق الآهلة، كل ذلك له تأثير كبير مشترك ينتج عنه إلحاق أذى عميق بقضية التنمية الاقتصادية الكبرى[٢].

لم يَعُدْ هناك ترادُف بين "الانتعاش" (الاقتصادي) و"التنمية" (البشرية)، نتيجة لاعتبارات أكثر دقة، والغرض من ذلك إلحاق القضية الكونية المرتبطة بالبقاء وبنوعية الحياة البشرية بقضية النشاط الاقتصادي، والسؤال الذي يطرح نفسه: ما نوع الانتعاش الذي نحن بحاجة إليه؟ وما علاقته بالعدالة الاجتماعية؟

---

(٢) انظر في هذا الموضوع خطاب الرئيس الأمريكي ترومان (Truman) خاصة على الموقع الرئاسي بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٤٩ ويتناول فيه قواعد "هذا البرنامج الجديد والطموح" حيث يفترض "عرض لمزايا التقدم العلمي والصناعي من أجل تحسين وتنمية المناطق غير النامية"، "ومساعدة الشعوب الحرة على الإنتاج بجهودهم الخاصة لتوفير كميات كثيرة من الغذاء والملابس ومواد البناء والطاقة الميكانيكية وذلك للتخفيف من أعبائهم"، كما دعا ترومان كل الدول "إلى أن يتقاسموا مصادر التكنولوجيا في هذه العملية". (المصدر:http://www.trumanlibrary.org). وفيما يتعلق بالإصرار على المفهوم العرقي للتنمية بما في ذلك تناول القضايا المعاصرة، انظر ديبش شاكرابارتي (Dipesh Chakrabarty,) "مناخية التاريخ.. أربع قضايا".

Dipesh Chakrabarty, « The Climate of History: Four Theses », Critica lInquiry, 35, Hiver 2009, p. 197-222 ; trad. fr., « Le climat de l'histoire : quatre thèses », La revue internationale des livres et des idées, no 15, janvier 2010.

ولنفس المؤلف، أقلمة أوربا، فكر ما بعد الاستعمار.. الاختلاف التاريخي

Du même auteur : Provincialiser l'Europe. La pensée postcoloniale et la différence historique, Paris, Ed. Amsterdam, 2009.

إن بروز هذا التساؤل حول التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة يمكن طرحه في هذا السياق، حتى ولو لم يتم الاقتصار عليه، فإذا كان التاريخ الآن معروفًا بشكل جيد فسيكون هذا التساؤل معقدًا للغاية، وقد يؤدي إلى تفسيرات مختلفة جدًّا، ولن يكون من السهولة بمكان وضع معيار محدَّد.

وحيث إنه قد تمت صياغة هذا المفهوم فسيظل محل خلاف، فقد دخل هذا المفهوم في خضم سلسلة من المعارك حيث تختلط الكلمات والأفكار والمصالح التي يمكن استيعابها إلى حد ما، كما امتزج الإيمان بالعاطفة، البداية هي هذه الرغبة في عمل نشاط متواصل وفقًا لمنظور التنمية المستدامة، حيث توجَد رؤية جديدة وربما فرصة واعدة.

أما أولى المعارك فتتعلَّق بعملية الترجمة التي ترتكز خاصة على الاستخدام الملتوي للمصطلح الفرنسي "مستدام"؛ لأنه مهما كان النقد الذي يمكن توجيهه إلى التوصية التي تبنَّاها المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية الذي انعقد في عام ١٩٨٧م ، فإن إشكالية اللغة تجعل من كلمة "sustainable" حَمَّالَةً لمعنيين في السياق "الأنجلوساكسوني "anglo-saxon"، في حين أن المصطلح الفرنسي "durable" ليس له إلا معنى واحد، فمن ناحية العامل الزمني – ونتيجة لحاجات الأجيال الحالية والمستقبلية ومصالحهما – فإن هذا الأمر يهدف إلى الحفاظ على الحياة على الأرض على المدى الطويل، ومن ناحية أخرى أيضًا، يمكن قبول المعنى التقليدي أي «القضية الاجتماعية»، بحيث يكون تقاسُم الثروة بين الأجيال الحالية والمستقبلية كما هو الحال بين الأجيال الحالية في مختلف الأمم، لن يتم هذا التقاسم، ولن يكون "soutenable" قابلًا للاستدامة إلا بشروط معينة عادلة (يلزم تحديدها بدقة بالغة)، إن هذه القابلية للاستدامة تعتمد على قضية العدالة، وليس فقط على عامل الزمن، بمعنى آخر: إن مفهوم "soutenable" "القابل للاستدامة" يركز على أمرين في الوقت نفسه؛ أولًا: العدالة بين الأجيال (بحيث لا يَحْرِمُ الجيلُ الحالي الجيلَ القادم من الظروف المعيشية الجيدة والحرية والرفاهية)، ثانيًا: العدالة بين الأجيال فيما بينها ("soutenabilité" يمكن تقييم فكرة القابلية للاستدامة وفقًا لإمكانية التقاسُم والوصول إلى الموارد المتاحة حاليًّا).

تكتسب هذه المعاني الثنائية أهمية كبرى إذا اعتبرنا أن نمط التنمية الخارج من عباءة الثورات الصناعية ومن حقبة الاستعمار ومن الإمبريالية ما بعد الاستعمار يؤدي إلى المطالبة بالاستحواذ التام وغير العادل على الموارد الطبيعية والمكتسبات الوظيفية والثقافية.

هناك منطقة من هذا العالم "insoutenable" غير قابلة للاستدامة بطريقة أو بأخرى، وهي لصيقة الصلة بمجموعة مُحْكَمَة من المظالم نتيجة الاستغلال الاقتصادي المُفْرِط والهيمنة السياسية.

يمكن بالطبع أن نراهن بتفاؤل على مقدرة القُرَّاء الفرنسيين على العودة المنهجية بالمصطلح " durable""مستدام" إلى تعريفه من خلال ربط القضية الاجتماعية لاقتسام الثروات بالقضية البيئية التي تحترم الأرض التي يمكن العيش عليها، إن الأعراف والعادات اللغوية تُعَدُّ عاملًا قويًّا بشكل

كافٍ كي تختفي هذه العقدة في غالب الأحيان، وهو ما يجعل ميزان الدلالة يميل إلى جانب الاهتمامات البيئية البسيطة على حساب الاعتبارات الاجتماعية والسياسية، والتي من دونها تفقد المقتضيات "القابلة للاستدامة" قدرًا كبيرًا من أهميتها ومصالحها(٣).

ولهذا يَصْعُب علينا – على سبيل المثال – أن نتفهَّم بشكل تلقائي اهتمام وزارة أو اجتماع مخصص "للتنمية المستدامة" بشيء آخر خلاف القضايا البيئية ليتناول مسائل لها أبعاد اجتماعية وسياسية.

ترتبط المعركة الثانية بمكانة البيئة وتعريفها، وبطبيعة النهج الذي يمكن أن نضعه بين الاقتصاد والبيئة، إن ما يتم طرحه بعناية على شكل استقصاءٍ تطورٌ كبيرٌ – بعد عقود من التصنيع المخالِف للصواب – يناسب كثيرًا التحوُّل في مفهوم التنمية المستدامة من حيث الرؤى الناقدة التي تم تفعيلها في سبعينيات القرن الماضي في إطار ما كان يسمى بالتفكير "البيئي- تنموي""éco-développement "(٤) لنبحث عن تصوُّر بديل للضرر الذي لحق بالمواد الأولية والطاقة الناجمة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك الغربي التي تم فرضها بشكل تدريجي على جميع شعوب الأرض، وبدون شك يشتمل مفهوم "البيئي- تنموي" على العديد من النقاط الغامضة، كما أنه يفتقر إلى شمولية النقد.

إن هذا المفهوم (البيئي- تنموي) يسمح بالتفكير فيما يلي: وجود قيود مادية حتمية مرتبطة بمكوِّنات كوكب الأرض، حيث وصل التدهور إلى درجة عالية نتيجة لحدة التوتُّر المتزايِد بين محيط الكائنات الحية، والآليات التقنية التي تتبنَّاها المجتمعات الصناعية والرأسمالية، مع احتمال وجود رؤية لتغيير جذري للمنطق الداعي إلى اقتصاد مُهَيْمِن، مع الأخذ بعين الاعتبار الضغوط الحقيقية المفروضة على البيئات الطبيعية والبشرية، والعمل على إعادة دمج مجموعة السلبيات التقليدية التي تم إهمالها في الحسابات المحلية والدولية(٥)،

---

(٣) إن الإجراء الذي تعهدت به فرنسا انطلاقًا من العام ٢٠٠٧ تحت مسمى "جرونيل للبيئة" " Grenelle de l'environnement" يتمحور تحت شعار التنمية المستدامة، أظهر هذا الإجراء عودة الازدواجية، فمن ناحية "جرونيل" "Grenelle" تشير إلى المفاوضات الكبيرة المرتبطة بالرواتب بعد إضرابات شهر مايو ١٩٦٨، ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام بمواضيع "بيئية" يُعَدُّ غالبًا منفصلًا عن قضايا العدالة الاجتماعية، ولأن التلاعب والتحييد السياسي الناتج عن النهج البيئي منفصل عن القضايا التي تتعلَّق بالعدل والسلطة – ويُعَدُّ كرهانات سياسية في حد ذاتها– فقد أصبح من الممكن استردادهما.

(٤)ظهر المصطلح «بيئي- تنموي» "éco-développement" – حيث ينسحب معنى «Eco» إلى البيئة "écologique"– في عام ١٩٧٣م في أعقاب مؤتمر ستوكهولم (١٩٧٢م) تحت رعاية موريس أجناسي "Maurice Strong et Ignacy Sachs "، وقد كانت الأعمال الأولى – المشاركة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية – في جزء منها مستوحاة من هذا التوجُّه، بما في ذلك الآراء الناقدة التي وجهت إليه، بينما تمَّت التغطية على هذا القدر من النقد وإهماله في مواضع معينة.

(٥) وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون: «العوامل السلبية الخارجية».

وكذلك إعادة تقييم الثقافات القديمة واستثمارها بعيدًا عن تلك الرؤية الضيقة عن التقدم التي تقول بأن زمانهم قد ولّى، والتركيز على وضع تعريف للتنمية.

وفي تصريح قوي في عام ١٩٩٢م بمناسبة قمة الأرض (في مؤتمر ريو "Conférence de Rio") «قال موريس» "Maurice Strong "- وهو أحد مُنَظِّري المفهوم "البيئي- تنموي" -: «نموذج التنمية الذي وضعناه يؤدي إلى تدمير الموارد الطبيعية، وهو غير قابل للحياة، ويلزم أن نغيره»(٦).

في ثمانينيات القرن الماضي، وبناءً على أسس فكرية متباينة جدًّا، بدأت مرحلة جديدة من السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي، حيث تم الالتزام بأعمال ومفاوضات من شأنها أن تؤدي إلى التصديق على مفهوم التنمية القابلة للاستدامة، كما هو موضح بتقرير برونتلاند (Brundtland).

وتُعْرَفُ التنميةُ المستدامةُ بأنها السعي الحثيث لتلبية احتياجات الأجيال في الوقت الحاضر دون المساس بإمكانية الوفاء باحتياجات أجيال المستقبل. وعلى كل الأحوال فإن هذا الأمر لا يتعلَّق بوضع حد للنمو الاقتصادي، بل العكس هو الصحيح(٧)، إنه الاعتقاد - لصيق الصلة بهذا المفهوم - القائل بأننا لا نستطيع أبدًا حَلَّ مشكلة الفقر والتخلف إذا لم ندخل في مرحلة من الانتعاش الجديد، حيث يكون للدول النامية النصيب الأكبر، وتتحقَّق لها الاستفادة القصوى، [...] واليوم، ما نحتاج إليه هو عصر جديد من النمو الاقتصادي يتَّصِف بالقوة والاستدامة من الناحية الاجتماعية والبيئية(٨).

وفي سياق متصل بتنشيط النمو يستعرض تقرير برونتلاند (Brundtland) بعناية قضية المحدودية، ومن ثَمَّ يعمل على تخفيف حدة القلق التي عبَّر عنها وأثارها تقرير ميدوز "Meadows"(٩) ومُنَظِّرو المفهوم البيئي-تنموي.

يتحدث هذا التقرير عن واقع قضية النمو غير المحدود المتعلِّق بإنتاج المواد الخام واستهلاكها، ولا يمكن تصوُّرُه في عالم محدود؛ مما يستدعي تحولًا جذريًّا يمكن استيعابه إلى حد ما بشكل نسبي.

من المُسَلَّم به أن مفهوم "التنمية [القابل للاستدامة]" يفترض حدودًا معينة، ولكن من الضروري الإشارة إلى أن الأمر "لا يرتبط بحدود مطلقة، بل بحدود يفرضها الواقع الحالي للتقنيات والبيئة الاجتماعية، مع الأَخْذ في الاعتبار مَقْدِرَة المحيط الحيوي على تحمُّل نتائج الأنشطة البشرية".

---

(٦) إعلان ٤ مايو ١٩٩٢.

(٧) نُؤَكِّد على ذلك.

(٨) تقرير برونتلاند، ص ٣٧.

(٩) تقرير نادي روما، محدودية النمو، تم نشره قبل أزمة البترول الكبيرة في عام ١٩٧٣ بفترة قليلة، وفي إطار نقاش مُحْتَدِم يتعلَّق بموارد الأرض المحدودة.

Le rapport du Club de Rome, The Limits of Growth (trad. fr. Halte à la croissance, Paris, Fayard, 1972), paraît peu avant le premier grand choc pétrolier (1973) et dans le cadre d'un large débat relatif à la finitude des ressources terrestres.

نعلم أن العديد من المشكلات الاجتماعية والبيئية ترتبط بصعوبة - أو لِنَقُل: استحالة - «دمج بعض الأنشطة الإنتاجية» داخل البيئات الطبيعية والبشرية، من الممكن - في هذه الحالة - تبسيط هذه الفكرة بالتأكيد على أننا قد أصبحنا قادرين - في ظل تكنولوجيا واستثمار جديد وبجودة عالية - على تدعيم الظروف، وإدامتها لزيادة استدامة الثروات، «نحن قادرون على تحسين التقنية والبيئة الاجتماعية بطريقة تفتح الطريق لعصر جديد من الانتعاش الاقتصادي».

في الوقت الذي غزت التعبيرات البلاغية قضية التنمية القابلة للاستدامة، بالبحث عن "شكل جديد للتنمية"، على مستوى الفضاء الاجتماعي للاتصال، كان هناك صمت مُطْبِقٌ فيما يتعلَّق بمقولة المُنَظِّرين - في سبعينيات القرن الماضي عن الظروف الضرورية "القابلة للاستدامة" "soutenabilité" -: تغيير مفهوم التنمية إلى مفهوم "تنموي- بيئي" جنبًا إلى جنب مع القضية المتعلقة بسياسات المرحلة الانتقالية، وبإعادة التكيف الديمقراطي الذي يؤدي إلى هذا التغيير.

من الناحية المنطقية والنظرية بشكل عام لا شيء يَحُول دون أن يكون مفهوم التنمية المستدامة قد تمت دراسته وتعديله، والتخطيط له في بعض الأحيان من قِبَلِ الداعمين المعاصِرين للرأسمالية المعدَّلة.

لقد وضع آدم سميث "Adam Smith" في كتابه "ثراء الأمم (١٧٧٦م)" معادلةً لا تزال أساسية إلى الآن:

تُعبِّر الحالة التقدمية - بالنسبة لمختلف الطبقات الاجتماعية - عن حالة القوة والصحة الكاملة، أما الحالة المستقرة فهي حالة تتَّسِم بالثبات والجمود، في حين أن حالة الضعف عبارة عن حالة من الخمول والمرض، وكما أن المكافآت المُجْزِيَة تشجِّع العاملين على العمل فإنها تُحفِّز على زيادة التصنيع لدى الطبقات الدنيا، وحيث إن أجور العمل تُعَدُّ حافزًا على التصنيع - مثل أي صفة إنسانية أخرى - فإن التصنيع يتحسَّن وَفقًا لنسبة التشجيع الذي يتلقَّاه العامل، ولأن مستوى المعيشة المرتفع يزيد القوة البدنية للعامل، ولأن الأمل معقود على تحسين الظروف المعيشية، خاصة في مرحلة الشيخوخة بحيث تكون مُرِيحَة وسهلة، فإن هذا الأمر يَحُثُّ العامل على أن يستفيد من قواه البدنية[١٠].

وبالحديث عن التنمية المستدامة فإن السعي إلى تعزيز مصداقية عصر الانتعاش وتَقَبُّل مشروعه - الذي يعتمد على الاستثمار، وعلى الفوائد التي تقدمها العديد من القطاعات الجديدة - أدَّى إلى الدخول في مرحلة جديدة من بداية الاختراعات المدمِّرة التي يُعْتَقَد أنها مُثْمِرَة جدًّا على المستوى التقني والاقتصادي، لقد كان للاقتراحات التي تضمَّنَها تقرير برونتلاند (Brundtland) صدى واضح على مستوى المباحث المؤسِّسة لعلم الاقتصاد السياسي الحديث من دون تقديم حل مستديم.

---

(١٠) انظر: آدم سميث، "ثراء الأمم"

10Adam Smith, La Richesse des nations, Livre I, ch. VIII : « Des salaires du travail ».

وبالمقارنة، من المفيد أن نتذكَّر أن مفهوم التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة لم يَرِد مطلقًا في أول تقرير لنادي روما سنة ١٩٧٢م[١١] المتخصص، قبل أول أزمة نفطية (في عام ١٩٧٣م)، في قضية "محدودية الانتعاش"، وفي هذا التقرير أوصى المجتمِعون بما يلي: على الدول الأكثر فقرًا تبنِّي قضية الانتعاش الاقتصادي من أجل إعادة التوازُن والقضاء على الفقر، أما الدول الأكثر ثراءً فيلزمهم تحديد شديد لمستوى استهلاك المواد؛ إذ إن الانتعاش على مستوى "البداية- الصفر" يعني الوصول إلى مستوى الانكماش، وعليهم الابتعاد عن الكماليات، والرفاهية المرتبطة بالأنشطة الإنسانية الأخرى.

لقد ذاع صِيتُ هذه الرؤية النظرية المختلفة تمامًا، والتي بدأت في ثمانينيات القرن الماضي؛ إذ إنها تتصل بالسياق الذي يهدف إليه بعض الاقتصاديين ويُطلق عليه الثلاثينية المجيدة[١٢]، ويعني: الصعود القوي للتوجُّه الليبرالي الجديد للسياسات الاقتصادية والقانونية العالمية، مع زيادة عامة للإنتاج والإنتاجية المرتَبِط بتكثيف التبادُل، والقيام بتعديلات وفقًا للقانون المحلي والدولي[١٣].

إن الانتعاش الاقتصادي كان - ولا يزال - إلى اليوم بالنسبة لمُنَظِّري التنمية القابلة للاستدامة ومهندسيها هدفًا وغاية من الطراز الأول، من خلال هذا الانتعاش، وفي إطار اقتصاد السوق العالمي، وعلى أساس افتراضات "المميزات النسبية"، وهي النظرية التي وضعها ريكاردو "Ricardo"، كان العزم على مواجهة التحديات السكانية العالمية غير المستقِرَّة، والعمل على تحسين مستوى معيشة الطبقات الدنيا في الوقت الحاضر، وخَلْقِ فرصِ عملٍ وسبلٍ للاندماج الاجتماعي، كان يلزم - بل ويكفي - القيام بإجراءات محدَّدة لكي نتلافَى بشكل فَعَّال ومستدام انعدام المساواة

(١١) ولأن مفهوم التنمية القابلة للاستدامة لم يتم الإشارة إليه، فقد أوصى المتحدثون بتحديد استهلاك المواد بدرجة كبيرة، وذلك بالنسبة للدول الأكثر ثراء، في الواقع إن المجتمعين بأنفسهم (تقريبًا) أخذوا بعين الاعتبار هذا الأمر بعد مرور نحو عشرين عامًا – أي في العام الذي عقد فيه مؤتمر ريو الدولي "Rio" – حيث تم نشر "ما وراء الحدود، دمار الكون أو مستقبل مُسْتَدَام" (Beyond the limits. Global Collapse or a Sustainable Future (Londres Earthscan, 1992)

يتضح هذا المفهوم وما يرتبط به من قضية المرونة التي تم تناولها في أول الأمر.

(١٢) إنها الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٧٥م التي تميزت بانتعاش مرتفع جدًّا للدول التي يقال عنها "متقدمة".

(١٣) يعد مصطلح "انعدام الانتظام" "dérégulation" المستخدم لوصف مثل هذا الإجراء مناسبًا في الغالب، إلا أنه من مساوئ استخدامه إهمال مهامه في إنتاج لائحة جديدة تتفق مع متطلبات التداول التجاري بشكل عام، فالليبرالية الجديدة لا تقف موقف المتفرج، وإنما تعمل بالأحرى على مفهوم التدخل المستديم.

انظر كتاب "مولد السياسة الأحيائية" لـ ميشيل فوكو.

Voir, sur ce point, Michel Foucault, Naissance de la biopolitique. Cours au Collège de France, Paris, Le Seuil/Gallimard, 2004 ;

وأيضًا " الليبرالية الجديدة " لـ سيرج أوديه

ainsi que Serge Audier, Néolibéralisme(s). Une archéologie intellectuelle, Paris, Grasset, « Mondes vécus », 2012.

الشديد، ولكي نخلق الوظائف والمهن يتطلب التعريف الدقيق بهذه الصورة الجديدة عن التنمية إضاءات تِقّنية وعلمية، وهو ما ننتظره من علوم الحياة والأرض، فيما يتعلق بالاحتباس الحراري، والعلوم الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص، على أن تكون هذه الصورة الجديدة متعلِّقة باقتصاد التنمية والبيئة(١٤)، فعلى المستوى النظري والعملي يُعَدُّ الهدف بالنسبة لداعِمي التنمية المستدامة هو إصابة هدفين بحجر واحد: تحييد الرجعيين والتقدميين، من جهة، وأنصار حماية الطبيعة ومَن يعمل على استغلالها لأقصى درجة، من جهة أخرى، ولهذا فالتنمية المستدامة تحمل في طياتها كل معاني الغموض وعدم اليقين في سياسات يقال عنها: "الطريق الثالث"(١٥).

وبهذا لم يَعُدْ هناك سوى خطوة يمكن أن تُتَّخَذ، وغالبًا هذا ما يجب أن يكون، حيث إننا نعلم أن القلق الناتج عن الضعف العالمي، والدعوة إلى إدارة بسيطة للموارد، أو إلى تباطؤ في الانتعاش، يُعَدُّ من صنيع الأغنياء المنشغِلين بحياتهم الخاصة، وبسبل راحتهم، والمهتمين بشكل كبير جدًّا بكيفية احتواء الضغوط المثيرة لقلق منافسيهم الأقل نموًّا من أجل التسابُق لامتلاك الموارد الأرضية واستغلالها، في الحقيقة.

وفي الوقت الذي أكَّدت فيه بجلاء هذه الدول، التي نُصَنِّفُها على استحياء "بدول الجنوب"، بأغلبيتها التامة والكاملة على أنهم الفاعلون الحقيقيون للإنتاج والتبادل الدولي(١٦)، بدأت "دول الشمال" في الاهتمام بمصير الأجيال المستقبلية، وبالخسائر التي تقع على البيئات الأرضية، وهكذا أصبح من الممكن عمل دعاية إستراتيجية متلوِّنة بالعودة إلى بداية الاهتمامات البيئية المعاصرة التي تهدف إلى كشف الهيمنة التامة والأساسية للنزعة الطبيعية المحافِظة في شمال أمريكا، والعمل على كشف غموض القوة التي اكتسبتها المنظمات غير الحكومية، فهي رائدة في مجال التدخل والاستحواذ أحادي الجانب على الأراضي وأحيانًا الشعوب، وتحديد عدم كفاءة العوامل التنظيمية، وخاصة ما يتعلَّق بالتلوُّث الجوي الذي ينتهي عادة بالسماح لمن لديهم الوسائل بأن يستثنوا أنفسهم مما يشكل حاجات حقيقية تخص الأشد فقرًا، وهو ما يُفَسَّر بأن الشكل السائد "للتنمية المستدامة" في هذه

---

(١٤) انظر أمارتيا سين "Amartya Sen"، "نحو نموذج جديد للاقتصاد.. تنمية وعدالة وحرية".

Voir notamment Amartya Sen, Vers un nouveau modèle économique. Développement, justice, liberté, trad. fr. Paris, Odile Jacob, 2003.

(١٥) انظر "عصران من الخطاب الرجعي" لـ ألبير هيرشمان

Voir Albert O. Hirschman, Deux siècles de rhétorique réactionnaire, trad. fr. Paris, Fayard, 1991.

(١٦) طالب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٧٤ "بنظام دولي جديد"، في حين ظهر في فترة السبعينات مفهوم "الانتعاش على مستوى "البداية- الصفر"، وبذلك دخل على المشهد السياسي حركات وشخصيات تهتم بالبيئة –مثل رينيه ديمون"René Dumont" في فرنسا، وهكذا يكفي خطاب صغير لخلق علاقة مريبة (تفتقر للجدية) بين هذه التوجهات.

الآونة لا يُعَبِّر حقيقةً إلا على الجانب الغامض من إستراتيجية الغزو السياسي والتجاري، بحيث تظل فيها قضية مكافحة الفقر والمحافظة على البيئة هدفًا قابلًا للتعديل.

نستنتج في النهاية أنه بسبب تحديد إشكالية حالة العالم المعاصرة، في ظل التأثير والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية لصالح الأغنياء (حيث تختلط الطبقات والبلدان)، فإن نَقْد الفقر بأسلوب بَنَّاء يتطلب التخلُّص من هذا القلق الزائف ومن المؤسسات التي تعمل على إذكائه، ولكنه في ظل هذا السياق (المثير للرِّيبَة) سنحاول أن نغض الطرف عن هذا العامل الأساسي، بالنظر إلى المؤسِّسِينَ الأمريكيين لـمفهوم "القلق البيئي" (Thoreau, Emerson ou Muir" ثورو، امرسن، موير") نجد أنهم مُنَظِّرُونَ ومشارِكون بطريقة منهجية بالخبرة وبالتجربة الديمقراطية، كما أنهم اتخذوا موقفًا غير مؤكَّد، مما يطلق عليه النزعة الطبيعية المحافِظة أو الاحترازية(١٧).

وبالنظر إلى الموقف الذي يُؤْخَذ عن الماركسية(١٨)، ويستند إليها، يمكن اعتبار أن "التنمية المستدامة" متداخلة مع الأيديولوجيا التجريبية والمتبنية لمواقف طبقة معينة ومصالحها - أي الطبقات المتوسطة الحضرية ميسورة الحال نسبيًّا، وتتمتع بمستوى تعليمي مرتفع - التي تجتمع حول مفهوم متاح ومرغوب فيه بحيث يكون محلَّ توافُق جديد، إنه المشروع الأخضر (green deal) الذي يوفِّق ما بين طرائق الإنتاج والاستهلاك والحفاظ على بيئات حيوية، بشرط الدمج بين الاكتشافات التقنية (التقنيات النظيفة واقتصاديات الطاقة)، وإعادة توجيه السياسات العامة، خاصة الاقتصادية والضرائبية، بما يُتِيحُ خَلْقَ تعاوُن تطوُّعي بين المجتمع والدولة.

يُعَدُّ مفهوم التنمية المستدامة على هذا النحو - بالإضافة إلى المناقشات بشأن التعديلات التي أَسْفَرَت عنها - مشاركًا ومراقبًا لُمخْرَجَات النُّخَب الذين يلعبون على وتر الديمقراطية التمثيلية، ويهتمون بالاندماج في أجهزة الدولة، بحيث يشكلون من خلالها - خاصة في أوروبا - عددًا معينًا من الحركات والأحزاب التي تستند إلى وجهات نظر محدَّدة ومتطابقة من الناحية الديمقراطية لمندوبيها تهدف إلى تعديل "مستدام" للسياسات العامة، يمثل هذا الموقف قوةَ جَذْبٍ للنزعة الحداثية للتنمية، ولا يتعلق الأمر من قريب أو بعيد بالحفاظ أو بحماية طبيعة افتراضية، بل إن الأمر يرتكز على وسائل متقدمة جديدة، بحيث يمكن مرة أخرى تَبَنِّي عملية نَقْد الاعتقاد القديم القائم على

(١٧) انظر كاترين لارير، "فلسفة البيئة"

Voir Catherine Larrère, Les Philosophies de l'environnement, Paris, Puf, «Philosophies», 1997.

(١٨) انظر باتريك فاربيز، "النشأة السياسية لعلم البيئة العام"

Voir Patrick Farbiaz, «L'émergence politique de l'écologie populaire», Intervention au Congrès Marx International, Université Paris 10, Octobre 2007.

الوجود والقيمة للتجانُس والتوازن الطبيعي، أو حتى التقاليد القديمة والحياة الزهيدة المتقشِّفَة، على أن يتم استبداله في ضوء علم بيئة أوفر حظًّا وأفضل من الناحية العلمية.

ويتميَّز مثل هذا الموقف بكونه توافقيًّا من الناحية السياسية، ويندرج ضمن النزعة الإصلاحية المتأنية والمتدرِّجة، إنها لا تُعَبِّر عن سياسة التغيير الشامل، وإنما تُعَبِّر عن سياسة التغيير الهادئ، إنه التغيير الجزئي الذي يمكن تقديمه واستيعابه تدريجيًّا(١٩).

وبالقياس على هذه المناقشات التي صاحبت تأسيس الحركة العمالية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين يمكن أن نشعر بالقلق الحقيقي بسبب ضعف مثل هذا الموقف وغموضه، فبالرغم من أنه يرتكز على قاعدة اجتماعية، لكن الأُفُق الفكري والثقافي له يضيق بشكل كبير؛ لذا فنحن أمام أيديولوجية تنتمي إلى الطبقات الوسطى، ونادرًا ما يكون لها حاضنة شعبية، أي أنها تقتصر على الطبقات الغربية أو المستغرِبة، ويرافق هذا الموقف نزوعٌ متزايد نحو جمود نسبي مرتبط بمقتضيات وعلاقات القوة التي تتصل بملكية وسائل الإنتاج والتمويل، ولأننا نُثَمِّن الإصلاحات البسيطة التي تحل محل التغييرات الجذرية، فدائمًا ما نتجنب قضية المراكز الفاعلة للسلطة بالابتعاد عن مفاوضات تتعلَّق بتنازُلات وتسويات الحل الوسط، وهي ما تلجأ إليها معظم الحكومات في تعاملها مع الشركات الصناعية العملاقة في مجال النفط أو المناجم، ولهذا فالتنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة يمكن أن تُعَدَّ البديل المعاصر للثورة والإصلاح، والمعتقَد، والمسؤولية، والتجديد الخيالي أو الطوبوي، وعمليات الدعم الحقيقي - المحفوف بالمخاطر - لحركة هذه الاتجاهات.

هناك تبرز وسائل التحرُّر الحقيقي من خلال الحركات الشعبية الأكثر تشددًا في تحليلها وأهدافها وممارساتها، والأقل تأثُّرًا بالخطط الوصفية والنماذج المعيارية الغربية(٢٠).

---

(١٩) ففي فرنسا على سبيل المثال توجد "لجنة التنمية المستدامة" بالجمعية الوطنية لمراقبة القوانين التشريعية في هذا المجال، في إطار "جرونيل للبيئة" "Grenelle de l'environnement"، حيث تم إثراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا البعد "البيئي".

(٢٠) انظر ماجيد راحنيما "عندما يلاحق البؤس الفقر"

Voir Majid Rahnema, Quand la misère chasse la pauvreté, Arles, Actes Sud, 2003.

وخاصة بالتعاون مع بول روبير "قوة الفقراء"

Et surtout, en collaboration avec Paul Robert, La Puissance des pauvres, Arles, Actes Sud, 2008.

أقدم المؤلفون على تأسيس منهج لنقد ما أسموه بـ "التنموية" – وهي القضية الجوهرية – أي ما يتعلق باستمرار حالة الارتباك الناتجة عن البؤس والفقر: لقد تم إهمال النواحي الإيجابية، أي القوة الفاعلة لحالة الفقر، المرتبطة بالتقشف وليس بالحرمان، كما أن السباحة ضد التيار في رأي المؤلفين فيما يتعلق بالتقاليد القديمة أو بالفقر شبه الطوعي يسمح، في نفس الوقت، باحتواء بؤس العامة من الناس، وبالتحكم في مستوى الانزلاق نحو ديناميكية مدمرة لتراكمات غير

لقد تعرَّض مفهوم التنمية المستدامة في الواقع لتذبذبات نظرية كبيرة، حيث يعتمد هذا المفهوم على انطلاق عملية إصلاح بطريقة تفتقر إلى النزعة التقدمية المنبثقة من عصر التنوير الأوربي، ومن نماذج التنمية الصناعية التي تتبنى هذه النزعة.

إنه المفهوم الاقتصادي المعتمَد والمُطبَّق حاليًّا، ولكنه يمكن توجيه نقد لهذا المفهوم من منطلق التحليلات التي قدَّمها كورنيليوس كاستورياديس وأندريه جورز (Cornelius Castoriadis ou André Gorz)، حيث وضع الاثنان مبادئ علم الاقتصاد الأكثر والأفضل كفاءة.

في الواقع، لقد مَرَّ مصطلح "الاقتصاد" بتحولات عميقة جدًّا، بالرغم من أنه لم يتم ملاحظتها تقريبًا أَدَّت إلى ضغوط شديدة مصاحبة لها، فبينما يرتبط الاقتصاد بالعناصر المكمِّلة للإنتاج والتبادل والاستهلاك تتمحوَر القضية السائدة والشائعة بين مختلف هذه العناصر حول تحقيق الحد الأقصى للدخل، بما يعني الحصول على أعلى النتائج بأقل النفقات دون أن يتحمل مدلول كلمة "أقصى" معنًى آخر سوى المدلول المرتبط بالقدرات الإنتاجية والتداولية بحكم تعريفها المتذبذب والمتعلِّق أيضًا بسفسطائية متطوِّرة حسب الحاجات. يشير مصطلح "الاقتصادي"، من منطلق تقليدي، إلى الشخص الذي يعرف إدارة أمواله، بالمعنى الواسع لهذا المصطلح، وفقًا لحدود معينة يمكن لها أن تكون مطلقة أو نسبية، ويمكن أن تكون مستدامة بشكل كبير بحيث تمتد إلى حدود قصوى.

من منظور الحكمة الذي يتشابه مع الممارسة العقلية طبقًا لمذهب ديكارت[٢١]، فإن الأمر يتعلَّق، على الأرجح، بالمراهنة على رؤى التنمية اللانهائية التي لا تزال تتمسك بثوابت محدَّدة على الرغم من كونها محتملة، إنه التوجُّس من استراتيجية "الرصيد" المستقبلي، كما تنبَّأ بذلك كورنيليوس كاستورياديس (Cornelius Castoriadis):

إن العوامل الخارجية التي تعمل حاليًا على الفصل بين التقنية والاقتصاد سوف تصطدم مع بعضها البعض، إن عاجلًا أو آجلًا، كما أن تجاوُز البلدان الفقيرة لهذا الفقر المُدْقِع لا يمكن أن يتم دون حدوث كارثة إلا في حال قبلت البشرية بإدارة جيدة جدًّا لموارد الكون مع تحكُّم نوعي في التقنية والإنتاج، وتَبَنِّي معيشة متقشفة، ريثما يتم هذا الأمر بشكل تَعَسُّفِيٍّ وغير منطقي عن طريق

محددة، تُعَدُّ الإشارة إلى غاندي "Gandhi" أساسية عند راحنيما (Majid Rahnema) وتقود إلى نقد مضمون المعونة الدولية التي كانت تقدم منذ تأسيس الأمم المتحدة:"اتركوا الفقراء في طمأنينة".

(٢١) انظر في هذا الصدد رينيه ديكارت "René Descartes"، خطاب المنهج، الجزء الثالث: "الحكمة الثالثة" عن مفهوم الأخلاق تعني "الزاد"، إننا ننسى غالبًا أن عبارة "أن تكون سيدًا ومالكًا للطبيعة" في الجزء السادس ليست سوى التجديد طبقًا لما قدمه ديكارت عن النموذج المهني (وليس الصناعي) ولا يُعَدُّ لهذا التجديد معنى إلا من خلال فكرة القوة البشرية طبقًا لتعريف محدَّد.

نظام حكم يتسم بالاستبدادية أو الشمولية، فإنه من المحتمل أن تستطيع البشرية المنظمة ديمقراطيًّا تَبَنِّي هذا الوضع شريطة أن تتخلى تحديدًا عن القيم الاقتصادية وأن تستثمر قيمًا أخرى(٢٢).

ومن الضروري لاستثمار هذه القيم الأخرى أن نُمَيِّز بين متطلَّبَيْن أساسيين:

يُعَدُّ المتطلب الاقتصادي المرتبط بالدخل مختلفًا تمامًا عن المتطلَّب البيئي المتعلِّق بالإدارة، تتمثل البيئة العقلانية في: توفير الاحتياجات المادية بطريقة مُثْلَى، والاستفادة بأقل قدر ممكن من الخامات الغنية، والاستفادة بطريقة الاستخدام، وباستمرارية الاستدامة، وفي ظل أدنى قدرٍ ممكن من ساعات العمل ورؤوس الأموال والموارد الطبيعية.

في الواقع إن البحث عن العائد الاقتصادي في حَدِّه الأقصى يرتبط بطبيعة البيع الذي يعتمد على مكسب يعادل ارتفاعُه تحقيق القدر الأقصى من الإنتاج والكفاءة، وهو ما يتطلب زيادة قصوى في مستوى الاستهلاك والحاجيات، ولكن هذه الأخيرة هي فقط التي تتيح زيادة ووفرة متنامية لرأس المال(٢٣).

لا يتعلق الأمر هنا بحلم يهدف إلى إنتاجٍ أو استهلاكٍ لشيء محايِد من الناحية البيئية، إن أصغر خلية حية دائمًا ما تكون في حالة تفاعل معَ البيئة التي تحيط بها، بحيث تؤثِّر فيها وتتأثر بها، ولكنه لا تزال توجد طرائق للإنتاج والاستهلاك تركز على مسألة تجديد رؤوس الأموال المستغَلَّة، ولا شيء آخر، بل إن الأمر يتعلق، على سبيل المثال، بممارسات قديمة جدًّا؛ كالانتهاكات الجسيمة (razzia)، أو الممارسات الصناعية الحديثة التي لا تتردد في استنفاد الموارد التي نعلم أنها غير متجدِّدَة، أو قد تؤدي إلى عدم الاستفادة بشكل مستدام من أجزاء معتبَرة من سطح الأرض أو باطنها أو من المحيطات، فعلى النقيض من "النزعة التقنية" التي تراهن على الاستبدال التام لرأس المال الصناعي برأس المال العيني، فإننا نتجه من جديد نحو القضية الأولى المرتبطة "بجودة الإدارة".

إن "الابتعاد عن القيم الاقتصادية" لا يعني التخلِّي عن الاقتصاد، وإنما نسعى لاقتصاد أقل تكلفة يعمل على أن يحل منطق "جودة الإدارة" محل البحث عن العائد الأقصى والربح الآني، أي إدارة البشر والموارد وبيئات الأرض.ولأن الأمر ليس بِهَيِّنٍ على الإطلاق؛ إذ إنه يُعَدُّ من المصاعب الكبيرة التي يتضمَّنها هذا المقترح، فمن الضروري الإشارة إلى مفهوم "الإدارة الجيدة"، ومفهوم "الاقتصاد المنزلي"، ليس القصد استعمال أي شكل من أشكال الوصاية التي تتناقض مع الأهداف الديمقراطية.

---

(٢٢) انظر كورنيليوس كاستورياديس (Cornelius Castoriadis)، "العالم المنقسم مفترق طرق المتاهات ٣".
Cornelius Castoriadis, Le Monde morcelé. Carrefours du labyrinth 3, Paris, Le Seuil, 1990, p. 170.

(٢٣) انظر أندريه جورز، "الرأسمالية والاشتراكية والبيئة"
André Gorz, Capitalisme, socialisme, écologie, Paris, Galilée, 1991, p. 91-92.

يقدم الاقتصاد المنزلي – على اختلاف القيم الإدارية – نموذجًا (من الناحية النظرية على الأقل) يُعَبِّر عن التوازن الجيد بين "المُدْخَلات" و"المُخْرَجَات"، إنه الاقتصاد المبني على التوازن التام، حيث يقوم أهل البيت أو العائلة، بشكل طبيعي، بالمزج ما بين الاهتمام المتواصِل بمصير الأجيال المستقبلية والحالة التجريبية للعدالة المعيشية؛ وهو ما يُعَدُّ أكثر فاعليةً مقارنةً بالقواعد التي يمكن تنفيذها بصورة سلسة وغير محدَّدَة نسبيًّا "كلٌّ حسب حاجته"(٢٤).

تبرز مشكلتان أساسيتان لأول وهلة:

-من الممكن أن نتخيَّل (أو أن نلاحظ) إنسانًا ما – بمفرده أو ضمن جماعة – يقرِّر "الابتعاد عن القيم الاقتصادية" من أجل الاستثمار في قيم أخرى، ولأن مفهوم التقشف الذي تحدَّث عنه كاستورياديس (Castoriadis) لا يفتقر إلى مؤيدين من الزمن الماضي ولا في الوقت الراهن، فإنه يستنِد إلى مجموعة من الاختيارات والقرارات الفردية، بحيث يبدو من غير الواقعي الاعتقاد بشكل عام وبتلقائية شديدة أن يلقى هذا المفهوم مَن يشاركه، ولهذا فهو يتناقَض مع مبدأ حرية الفرد؛ لأنه مفروض عليه بشكل تَعَسُّفِيّ، إنها قضية التعليم المستمر والمتأنِّي، برعاية معلِّمين على دراية بمُجْمَل أهداف "إعادة الاستثمار"، إنه طريق طويل، وعلى الرغم من أنه أمر مُلِحٌّ فلا شيء يضمن حقيقة أن تتغلَّب الصيغة الجديدة التالية "المصلحة المتَّفَق عليها" أو "الفائدة الحقيقية" على المصالح أو الآمال الأكثر إلحاحًا، هذا الطريق له مبادئ وأهداف لا يمكن الوثوق بصلاحيتها في الواقع، إلا في إطار مذهبي حصري، إنها قضية "الاستثمار" التي تُعَدُّ من ضمن المباحث الرئيسة لهذه المشكلة التي تنطلق من مبادئ "علم الاقتصاد النفسي"، أو لنقل بطريقة أخرى: إنها الرغبة الطامحة في الالتجاء إلى أنماط من الاستهلاك أو الاستخدام أقل دمارًا، وهو ما قد يؤدِّي إلى خَلْق نوع من التأثير السلبي على مدى الأفق الناضب الناتج عن المصالح الشخصية لما يمكن أن نطلق عليه مع هوم (Hume) لباقة في التصرُّف(٢٥)، لذا فليس من السهل وضع علاقة بين هذه النظرة عن التقشُّف أو "جودة الإدارة"، وتلك المتعلِّقَة بحرية إعادة تنظيم المجتمع وخيارات القِيَم التي تحكمه.

---

(٢٤) نحن مدينون لجون راولز (John Rawls) لما قَدَّمَهُ من تحليلات تتعلَّق بدور العائلة في التعلم، وأيضًا في "عملية تعبئة"– بالمعنى المسرحي تقريبًا– مفهوم العدالة الاجتماعية. انظر خاصة: "نظرية العدالة"

Théorie de la justice, § 17, « La tendance à l'égalité », trad. fr., Paris, Le Seuil,1987, p. 135-136

"بيت العائلة، في المفهوم النموذجي وبالممارسة العملية هو الموطن الذي يرفض مبدأ المميزات القصوى، في العادة لا يرغب أعضاء العائلة الواحدة في ربح لا يخدم مصالح باقي الأفراد في نفس الوقت"، ويُعَدُّ مفهوم الزمن الممتد الذي يشمل العائلة أيضًا أحد العوامل الهامة في هذا المنطق "المشترك".

(٢٥) انظر في هذا الصدد: ديديه ديلول ، هوم ومولد الاقتصاد الحر،

Didier Deleule, Hume et la naissance du libéralisme économique, Paris, Aubier-Montaigne, 1979, p. 168-169

-وانطلاقًا من هذا المفهوم فإن فكرة الاقتصاد الآخر - من حيث إنه يستند إلى عقلانية "جودة الإدارة" أكثر من استناده إلى "الدخل" - بالرغم من كفاءته في مجال إدارة الموارد التي يتم تعبئتها واستخدامها، يفتقر إلى التماسك، ومع ذلك فليس من المقبول أن يكون نموذج الاقتصاد العائلي أو المنزلي قابلًا للتعميم بشكل فعلي، من المؤكد أنه، كافتراض انعكاسي، يسمح بشكل واضح بوجود تعارُض بين الاستعمال والتبادُل والتراكم المعقول والمضاربة الجنونية، والمِنَح الفاعلة والتمويل المتهوِّر، والخامات المفيدة فعليًّا وتلك الأقل فائدة(٢٦)، ولكن ديناميكية الاقتصاد "الكبرى"، أو بالأحرى "الاقتصاد السياسي" يرتبط بإزالة هذا النموذج المنزلي؛ فالدولة - أو بالأحرى مجموعة من الدول- ليست عائلة أو مَشْغَلًا أو مَتْجَرًا، وليست أيضًا - بالرغم من أن هذه المفردات متداوَلة بإلحاح هذه الأيام - "شركة" كبيرة، أيضًا لا بد من التمييز بين النشاط التشريعي لشعب صاحِب سيادة متداوَلة بشكل عام والقرار الخاص بحكومة ما، ويجب التمييز بين الاقتصاد العام والاقتصاد المنزلي، ويجب أيضًا التمييز بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد الإداري(٢٧)، ولكي يتماشى هذا الأمر مع الأهداف الخاصة بالأمة، أو بمجموعة من الأمم، فلا يجب أن تخضع السياسة الاقتصادية، بحكم تعريفها، لقواعد إدارة تتسم بوجهة نظر

انظر أيضًا إلى الملحوظة الهامة التي وردت في صفحة ٢٠٦-٢٠٧ والمتعلِّقة بالنقاش الدائر عن "الحضارة" بين هوم- روسو.
notamment, ainsi que la longue note p. 206-207 consacrée au débat Hume-Rousseau à propos de la « civilisation ».

(٢٦) اقرأ سلسلتين من التحليلات الهامة لوجهة النظر هذه: تعريف أرسطو (Aristote) الثنائي للإدارة والتفاوض "chrématistiques" التي وردت في (Politiques, I)، واقرأ أيضًا الفروق التي وضعها لوك (Locke) في كتابه "المعاهدة الثانية للحكومة المدنية، جـ ٥"((Second Traité du gouvernement civil, V)) بين الملكية التي تنظمها الطبيعة والحاجات، وتلك التي تكتسب من خلال التراكم، نلاحظ أن الأمريكيين، كما يتصور لوك، يتطلعون إلى ما هو أقل من احتياجاتهم "إنهم غرباء الأطوار" (fantaisistes).
(Traité du gouvernement civil, Paris, Flammarion, « GF », 1984, p. 210).

(٢٧) من المعلوم تاريخيًّا أن صياغة أنطوان دي مونت كرستيان لمصطلح "الاقتصاد السياسي" في مؤلفه "محاولة نحو اقتصاد سياسي"(Antoine de Montchrestien dans son Traité de l'économiepolitique, 1615)) تهدف إلى وضع إدارة عامة وثقافة للتفكير، ومجلس يتمتع بنظرة ثاقبة تختلف عن تلك التي يتمتع بها صاحب أعمال خاص، بحيث يكون لديه معرفة تطبيقية فَعَّالَة، مع القدرة على إنجاح أعماله. انظر في هذا الصدد: ديديه ديلول ، هوم "مولد الاقتصاد الحر" Didier Deleule (Hume et la naissance du libéralisme économique, op. cit., p. 290-296) وفيه يتعرض الكاتب للإشكالية الدين عند هوم الذي يتعارض مع مذهب التجاريين والفيزيوقراطيين: إن مبدأ توازن الحسابات المأخوذ من الممارسات المنزلية أو من زيادة الأعمال (المرتبط بمفهوم الصراع على مستوى العلاقات الدولية) يمكن بل يجب أن يترك لصالح إستراتيجيات تعاونية تهتم ليس فقط بالاستحواذ الكلي على مخزون محدد للثروة، وإنما بزيادة مشتركة للعناصر الإنتاجية المتداخلة في بعضها البعض.

ضيقة بالضرورة[٢٨]، وحيث إن لكل منهم مناصريه، فمن المهم إعطاء الحق للعائلة، أو لِنَقُل على طريقة هيجل "Hegel": للمجتمع المدني البرجوازي (أي الإدارة الجيدة تحديدًا)، أو حتى للدولة، على اعتبار أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تنحصر أبدًا في مجموعة لها مصالح محدَّدة دون أن تُفْرَض عليها قواعد المحاسبة المقيَّدة التي تخضع لمعيار التعويض على حساب ديناميكية الدين، ولهذا فنحن نقاوِم الحنين إلى أصحاب المذهب الطبيعي، أو التقليدي في المجتمعات البدائية، أو حتى الحنين إلى أصحاب الممتلكات الصغيرة والمتوسطة.

قد يصل الأمر إلى وجود مشاحَنة، وربما عدم توافُق بين ما هو ضروري من الناحية السياسية، تحديدًا لحكومة ديمقراطية قائمة على الاستقلال التام لمجتمع سياسي صاحب سيادة، وما هو ضروري من الناحية الاقتصادية لإدارة جيدة تتعامل وفقًا لحدود لا يمكن تجاوُزها، وتعود - بشكل مؤقَّت - إلى موارد أرضية أُسِيءَ استغلالها بسبب الإسراف المنظم[٢٩].

يمكن توضيح هذا التوتر بسهولة بأن الغرض من "مكافحة الاقتصاد المنزلي" الذي تَبَنَّاه مؤسِّسُو الاقتصاد السياسي الحديث يعتمد في جزء منه على توقُّعَات لنمو على نطاق واسع جدًّا لا حدود له، بحيث يمكن الاستفادة من أراضٍ وموارد جديدة، مع العمل على إشباع الحاجات من سِلَع وخدمات إنتاجية تفي بالغرض.

إن عصرين من الثورات الصناعية، وانقسامًا دوليًّا معقَّدًا تجاه قضية العمل لم يَسْبِق له مثيل، يبرِّر الباعث على هذه الرؤية الاقتصادية الجديدة، وهذا الوضعِ البيئي الحديث الذي يتَّصف بحالة من القلق والتشاؤم النسبي.

---

(٢٨) إنها مشكلة الإدارة المعاصرة التي تتناقض مع نفسها لاعتمادها على أساليب تقليدية إلى درجة كبيرة، وهو ما يجعلها إدارة عائلية.

(٢٩) بخصوص هذه القضية، انظر بورديو، "الوفد والهوس بالسياسية"
P. Bourdieu, « La délégation et le fétichisme politique », dans Choses dites, Paris, Minuit, 1987, p. 185 sq.

ماوراء مالتوس[1]

ما حدود النمو الاقتصادي؟

في هذه الآونة ما المبرِّرات التي تدعو إلى البحث عن «نموذج جديد للتنمية الاقتصادية»، وتَحُثُّ على عدم اليأس من تنمية مستدامة بذاتها؟

الركيزة الأساسية للإجابة عن هذا السؤال تحديدًا تكمن في الفكرة التي ينطلق منها أمارتيا سين (Amartya Sen) ويعرضها كما يلي:

إن نموذجًا آخر للتنمية الاقتصادية هو بالتأكيد مُرَحَّبٌ به، وكذلك قابل للتنفيذ، على اعتبار أن عالَمَنا يشهد – من جهة – رخاءً لم يسبق له مثيل، ومن جهة أخرى يشهد عالَمُنا مستويات من الحِرْمَان وانعدام المساواة والتدمير ومشكلات جديدة تُضَاف إلى ما هو قديم، وأشكالًا جديدة من الفقر والمجاعة والمرض، يضاف إلى ذلك الحرمان من الحرية، والعنف المستخدَم ضد الحقوق الأساسية، وكذلك التدهوُر في مستوى مَسْكَن البشر ومَوْئِل غير البشر.

إن هذا الأمر يؤدي إلى اعتبار أن الحالة العامة للأشياء، والحالة الواقعية للعالَم لا تختلف عن كونها نوعًا من العقلانية المثالية، ويمكن أن تكون حينئذ إحدى الموارد التقليدية للتفاؤل الميتافيزيقي[2].

---

(١) توماس روبرت مالتوس باحث سكاني واقتصادي. Thomas Robert Malthus, http://ar.wikipedia.org

(٢) فعلى سبيل المثال، وفي التعريف الذي يقدمه لايبنتز ("Wilhelm Leibniz" فيلسوف وعالم طبيعة وعالم رياضيات ودبلوماسي ومحام ألماني: http://ar.wikipedia.org/wiki) :" فالنظر إلى لوحة جميلة جدًا ثم لنضع عليها غطاء بحيث لا نرى منها إلا جزءًا صغيرًا: ماذا نرى فيها سوى أشياء غامضة وألوان دون انتقاء أو فن، حتى ولو قمنا بفحصها عن قرب، أو حتى لو اقتربنا منها أكثر فأكثر، ومع ذلك وبمجرد نزع الغطاء، وبالنظر إلى اللوحة كلها من مسافة مناسبة، سوف ندرك أن ما بدَا مجرد خطوط رسمت بالصدفة على هذه اللوحة يعبر عن براعة الرسام." انظر "الإنتاج الأصيل للأشياء المأخوذ من منبعه".
(« De la production originelle des choses prise à sa racine », in Opuscules philosophiques choisis, Paris, Vrin, 1978, p. 90.)

العولَمَة ليست في حد ذاتها ضربًا من الجنون، لقد أثْرَت العالم من الناحية العلمية والثقافية، وأفادته كثيرًا على المستوى الاقتصادي، منذ عدة قرون خلت كان الفقر والحياة «البائسة والبهيمية والقصيرة» من السمات الغالبة على العالم، كما ذكر توماس هوبز "Thomas Hobbes"(٣)، باستثناء مناطق قليلة كانت تتمتَّع بالثراء، ولمعالجة هذا الخَلَل كان للتقنية الحديثة وللتبادُل الاقتصادي أهمية قصوى.

لا يمكن لهذه الأوضاع المتأزِّمة أن تتغيَّر إذا تم حرمان الأكثر فقرًا من الفوائد الجَمَّة للتقنية المعاصرة، ومن الفاعلية القوية للتجارة، ومن التبادل الدولي، بالإضافة إلى المزايا الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح العيش في مجتمع منفتح غير منغلق(٤)، ولهذا فإن التوزيع العادل لثمار العولمة يُعَدُّ أمرًا ضروريًّا(٥).

ففي الوقت الذي يمكن من خلاله مقابلة الأشياء بعضها ببعض يصبح من المُحَتَّم طرح السؤال، المباشر أو غير المباشر، المرتبط بانعدام المساواة بين الأمم، ومن ضمنها: انعدام المساواة على مستوى الثروة والسلطة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن الإجابة عن هذا السؤال تفترض طرح مسألتين إضافيتين: على أي أساس معلوماتي يمكن أن نقيس بدقة مستوى «الغنى» و«الفقر» كي نحصل على تقييم جيد في المجمل؟ على أي قاعدة يمكن أن نعتمد، أَمِن أجل توزيع عادل للثروة، أو على الأقل أكثر إنصافًا؟

إن قانونية مثل هذه الأسئلة تجعلنا نقول: إن اقتصاد «السوق» يتمتع بمرونة فعلية، مما يتيح له التوافُق مع الأوضاع المؤسسية والقواعد المختلفة التي تصل إلى حد التَّضَادِّ، هل نضع سياسات تطوُّعِيَّة لصالح الأكثر فقرًا (على مستوى الصحة والتعليم والعمل والحماية القانونية، وصولًا إلى التملُّك والائتمان والمساواة بين الجنسين) أم لا؟ هل يمكن أن نؤسِّس لقواعد محلية ودولية تتعلق بالتعاون في مجالات التعليم والثقافة والصحة والسياسة البيئية والمعاهدات الصناعية والتجارية أم لا؟

يقول أمارتيا سين (Amartya Sen): إن اقتصاد السوق يمكن أن يؤدي إلى نتائج متغيرة(٦)، حسب المعادلات التي يتم من خلالها استعمال الوسائل المادية واستغلال الموارد البشرية، طبقًا لقواعد اللعبة السائدة، إلخ.

في كل هذه المجالات يكون للدولة وللمجتمع دور أساسي على مستوى الداخل المحلي للدولة والمجتمع، أو على المستوى الخارجي(٧).

---

(٣) توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة خصوصًا في المجال القانوني http://ar.wikipedia.org/wiki

(٤) Amartya Sen, point de vue publié dans le journal Le Monde du 18 juillet 2001

(٥) نؤكد على ذلك.

(٦) نؤكد على ذلك.

تنتقل المشاكل إلى الهيئات والمؤسسات التي تأخذ على عاتقها قواعد اللعبة الجماعية ووسائل تنفيذها، ولأن هذه القواعد تتشكل، في الواقع، بطريقة غير مُتَّزِنَة لصالح الدول الغنية والقوية جدًّا، أو لصالح الدول التي هي في طريقها نحو ذلك، ولأنه توجَد دول لا تهتم كثيرًا بمتطلَّبات الديمقراطية (الحرية والعدالة الاجتماعية) وبالالتزامات البيئية، فإن التوجُّهات القابلة للاستدامة الفعلية تبدو غير واضحة جدًّا، وإلى حد ما وهمية.

لا يمكن لأي من هذه المشاكل أن تزيل هذا الافتراض الجوهري، إذا كان من الضروري تحسين التنمية وتهيئتها وإعادة التوازن لها، فمن الواجب الاستمرار فيها، وإعطاؤها الوسائل اللازمة كي تكون أكثر عقلانية واعتدالًا وتوازنًا وإنصافًا وأفضل توزيعًا، ولهذا فإن التنمية تتسم بالمنطق نتيجة لتعريفات ومعايير دقيقة تتعلَّق بالغِنَى والفقر والمخاطر والمقتضيات البيئية التي يساهم العلم فيها.

إن هذه الحالة نعُدُّها ضرورية، ونعُدُّها أيضًا كافية، يوجد هنا طرح مبدئي محدَّد، لن يكون من المقبول أن يُعَاد تشكيل التنمية، ولن يكون من المقبول أيضًا إجراء مقارنة تُمَكِّنُنَا من وضع أنفسنا في موضع المراقب كما يفعل القبطان بسفينته، ولكن إذا أعدنا تنقيح افتراض قد يُعَبِّر عن فكرة وهمية، وهو افتراض آلية تِقنية تتيح وضع تصوُّر عن هيكلة بنيان هذا العالم، مع الأخذ في الاعتبار الأفكار الأساسية التي تتحكم فيه.

إذا ما تمكنَّا فعلًا من الفصل (كليًّا أو حتى جزئيًّا) بين النمو الاقتصادي - الإنتاج والتبادل والاستهلاك بكل أنواعه - وبين التدفُّق المادي والتبعات الاجتماعية والبيئية الأكثر تدميرًا، بحيث يمكن الاعتماد على مجموعة من القيم غير المادية تمامًا، فسنلاحظ نموًّا لا محدودًا ومستمرًّا، ولكنَّ التدفق المحدَّد من الخامات - دون التطرُّق للمخزون - يمكن أن يتم، مثال ذلك: آلاتنا في مجال إنتاج وتوزيع المعلومات التي تتطلب طاقة متاحة باستمرار، والتي تمزج ما بين الخامات الثقيلة والمنتجات عالية السُّمِّيَّة للعديد من الكائنات الحية، نعلم من ناحية أخرى أن هذا الأمر يمكن قياسه بدقة؛ إذ يمكن، من الآن فصاعدًا، تحديده بشكل جيد "كالنتائج الارتدادية" التي تستنزف باستمرار الأرباح المكتسَبة بفضل التقنيات الأقل تلوُّثًا، فعندما تتناقص التكلفة البيئية فعليًّا نتيجة لاستخدام هذه الوحدات الإنتاجية، أي عندما يرتبط الأمر بالاستجابة للحاجات(٨) المتنامية التي تدعو إلى

---

(٧) نؤكد على ذلك.

(٨) يُعبر مصطلح "الحاجة" بشكل واضح عن مفهوم مختصر ومبسط للغاية؛ إذ إنه يمكن تجنُّب المشاكل عن طريق الدمج، كما هو حال المنهج الاقتصادي النمطي، بين الفائدة والثمن، ويتم تجنُّب هذا الدمج بالرجوع بشكل واضح إلى الفارق بين القيمة التبادلية وقيمة التداول، وبين "الحاجة الحقيقة" وتلك "غير الطبيعية"، إلا في حالة التجاوز – وهو ما يدفع نحو مزالق أخلاقية ودينية – وتبني سلسلة من الأنماط الاستهلاك الترفيهية: إنه الجديد في صراع النزعة إلى

النمو بدون توقف، يؤدي وجود هذه الوحدات الإنتاجية، المستنزَفة والمستهلَكة بشكل متزايد، في النهاية إلى إهمالها وتحولها إلى نفايات مكلِّفة اجتماعيًّا وبيئيًّا، ونتيجة لهذا الأمر فلا تزال هذه التكلفة مستمرة وفي ازدياد منتظم، وينسحب هذا الوضع على منتجات - بمُسَمَّيَات يمكن تبريرها إذا ما تم فَهْمُ المصطلح في حدود نسبية فقط - تتمتع بسمعة تقنية تُوصَف "بالنظيفة".

إن مثل هذه العمليات التي تتصف بالسرعة تستنفد كافة الفُرَص المتاحة لاقتصاد جيد يتبنَّى قضية الحفاظ على الموارد، وبهذه الوسيلة لا يمكن مقاوَمة ثنائية الحاجة إلى تخفيض تَعْدَاد السكان وتقليل ما يستنزف من ثروات هذا الكوكب ذي الموارد المحدودة، إن نموذج التنمية في البلدان الصناعية القديمة جدًّا، وأيضًا في البلدان الناشئة التي تسير في رَكْب هذه الدول بشكل جاد، يفترض وجود كوكب أكبر بكثير مما نعيش فيه الآن، من الممكن أن نجد هذه الفكرة المنظمة: "توجد عوامل خارجية تَحُدُّ من الانطلاق الحالي للتقنية والاقتصاد إن عاجلًا أو آجلًا"(٩).

ولا يزال ظل مالتوس (Malthus) يعاوِد الظهور، إنه يطارد بقوة الاقتصاد والمجتمعات المعاصرة التي تأثرت بالتراجع المنتظم لمعدل النمو فيها(١٠)، إنها صعوبات موضوعية وذاتية أيضًا طالما تم تعيين هذا التراجع وتفسيره ومعايشته باسم الحرمان، وهو ما يعبر عنه بوضوح مصطلحات "التقشف" و"الصرامة" و"الركود"، بعيدًا عن الحقل المتخصص ذي الاعتبارات الاقتصادية، وبالتركيز على البُعْد الوجودي والأخلاقي المثير للقلق.

وبالنظر إلى الظرف المعاصر يظهر قلق مؤيِّدي مالتوس (Malthus) الجُدُد من خلال التخطيط الفكري البسيط للغاية، فمن غير المؤكَّد ومن الخطورة بمكان المراهنة على أن تحل - بشكل دائم -

---

الرفاهية، من الصعب جدًّا نقد "المجتمعات الاستهلاكية" دون أن ننساق نحو ما هو أخلاقي وسلطوي، قد لا يستحيل هذا الأمر، بشرط وجود فكر انعكاسي غير محدد "لرغبات عديمة الفائدة".

انظر في هذا الصدد: فرانك فيشباش، بدون موضوع، الرأسمالية والذاتية والعزلة،

Franck Fischbach, Sans objet. Capitalisme, subjectivité, aliénation, Paris, Vrin, 2009,

انظر أيضًا قراءتنا في هذا الكتاب: ما حدود التحرُّر؟ ملاحظات على" بدون موضوع، الرأسمالية والذاتية والعزلة "

« Quelles limites pour l'émancipation ? : note de lecture sur "Sans objet. Capitalisme, subjectivité, aliénation"» dans Cahiers philosophiques no 121, avril 2010, p. 123-134.

(٩) انظر كورنيليوس كاستورياديس، "العالم المنقسم، مفترق طرق المتاهات"

Cornelius Castoriadis, Le Monde morcelé, Carrefours du labyrinthe 3, Paris, Seuil, 1990, p. 170.

(١٠) تُعَدُّ المعطيات الرقمية ذات فائدة، بالنسبة لدولة كفرنسا، يمثل المتوسط السنوي في حقبة الستينات ٤و٥٪ وفي السبعينات ٤،١٥٪ وفي الثمانينات ٢،٣٪ وفي التسعينات ١،٨٥٪ و١،٤٥٪ في العقد الأول من الألفية الثانية.

انظر في هذا الموضوع: جون جادري، "وداعا للنمو"

Voir sur ce point Jean Gadrey, Adieu à la croissance, Paris, Alternatives économiques/Les petits matins, 2010.

الرأسماليةُ التقنية محل الرأسمالية الطبيعية، والمراهنة على توقُّع إزاحة دائمة لهذه الأخيرة من خلال الابتكارات والدورات الإيجابية من الهدم والبناء؛ لأنه من الممكن جدًّا في نهاية المطاف أن نحصل، بعد قرنين من التفاؤل الاصطناعي، على عوائد متناقصة بالرغم من الأرباح المحتملة للإنتاجية، وهو ما يؤدِّي بدوره إلى نفاد حقول جديدة من الموارد وقطاعات جديدة من السوق، وهو ما يتيح - بشكل تقليدي - مواجهة الكساد الدوري والهيكلي للأرباح والانشغال بها، باختصار: باستطاعتنا مواجهة الاستحالة المطلقة للنمو الاقتصادي، وهو ما يسمح بضمان الازدهار والتحسُّن العام للظروف إلى أجل معين.

من الصعب جدًّا اتخاذ إجراء محدَّد حيال الإحباط المعاصر للديناميكية المرتبطة بالمجتمع الموسوم "بالاستهلاكي"، ولأنه يُعَدُّ من قَبِيل التعويض عملية اللحاق السريع بركب النمو الاقتصادي الذي اهتمت به الدول التي كانت مستعمرة سابقًا، فلا يزال هذا الوضع ممكنًا حدوثه بشكل جزئي، إلى هذا الحد تختلط المعايير الذاتية بالمعطيات الموضوعية، على سبيل المثال، لا تُعَدُّ الأزمات الائتمانية فقط قضيةً مالية، فهي تؤثر في المعتقدات والاستثمارات والمعاهدات. ما الائتمان الذي يمكن أن يمنح رؤية تنموية واسعة؟ ماذا نفعل عندما نصطدم بحدود ونعتقد أنه يستحيل تجاوُزها، أو على الأقل أنها غير قابلة للنقل؟ وماذا يحدث عندما تتوقَّف العوامل الاقتصادية المتناقضة عن العمل كنوع من التحدي، أو كأدوات نسبية يمكن لها أن تكون في الحال أو في المستقبل - بطريقة سطحية أو همجية - عائقًا بسيطًا؟

إن هناك العديد من المؤشرات التي تؤثِّر على فكرة التنمية المستدامة، ليس نتيجة لصعوبة مؤقتة أو أزمة عابرة، وإنما نتيجة لتشكيك عميق وهيكلي، وبالتالي قد يكون ضروريًّا.

يجب أن ندقِّق النظر في أن الإخفاقات - التي حدثت منذ إضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المستدامة - ليست مرتبطة بأوجه القصور لسياسة ما، وإنما لعدم التماسُك المنطقي ولتعثُّر المشاريع الحقيقية المَعِيبة في منطلقاتها، كما يقول تيم جاكسون (Tim Jackson)، المُنَظِّر المعاصر لقضية "الرخاء من دون نمو": "... تُعَدُّ فكرة الاقتصاد الذي لا ينمو من بدع الاقتصاديين، بينما تُعَدُّ فكرة اقتصاد في حالة نمو مستمر من بدع البيئيين، وبمصطلح الماديين: فلا يمكن لأي نظام جزئي منبثق عن نظام كلي أن ينمو إلى أجل غير مسمي"[١١].

ولكي تكون الإفادة على قدر من التماسك والفعالية يلزم أن نقدِّم تعريفًا للرخاء، بحيث لا نخلط بينه وبين المسار الحالم بزيادة غير محدَّدة لمستويات الدخل ووفرة المادة والطاقة المتاحة، من

---

(١١) انظر تيم جاكسون "الرخاء من دون نمو".

Tim Jackson, Prosperity without Growth. Economics For a Finite Planet, trad. fr. Prospérité sans croissance, Bruxelles, De Boeck/ Etopia, 2010, p. 31.

الممكن أن نعترف بأن زيادة محدَّدة تُعَدُّ مفيدة وضرورية بالنسبة للدول وللطبقات الأكثر فقرًا[١٢]، ولكن بعيدًا عن مستوى الدخل - الذي لا يمكن أن يحدَّد بالمطلق، ويمكن أن يكون محل نقاشات وقرارات توافقية - فإن إجراءات تحسين مستوى المعيشة لا يرتبط بهذا المستوى بالضرورة، فالقضية ذات الأهمية القصوى أنه ليس من المقبول أن يُفْهَم تجاوز الفقر بالنسبة للدول أو الفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا على أنه استنساخ للطرق التي استعملتها الأمم الصناعية العريقة، فالتاريخ، بما فيه تاريخ التنمية، يمكن قراءته وممارسته بطرق مختلفة.

إن مفاهيم ومشاريع التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة، بعيدًا عن الغموض والملابسات الذي يسببه مصطلح "تنمية"، ترجع إلى هذه القضية الأساسية الوحيدة ذات الصلة بأساس الموضوع، "فإلى أي مستوى يمكن أن يصل الرخاء في عالم محدَّد بموارد محدودة وبتعداد سكاني سيتجاوز تسعة مليارات نسمة خلال العقود القليلة القادمة؟"[١٣]، إن الفصل بين الرخاء والنمو من شأنه أن يسمح فقط بتقليص التأثير المادي للأنشطة الإنسانية على البيئة بشكل جيد، وبوضع حد نهائي لهذه الحلقة التي يشوبها غموض واضح بدعوى الشمولية دون أن تضع حلًّا لديمومة التقدم العلمي والابتكار في مجال التكنولوجيا والنمو الاقتصادي، وما يفترض أنه تقدم اجتماعي.

بعيدًا عن أنصاف الحلول التي ينتهجها أنصار التكنولوجيا بلا حدود، الذين يَتَبَنَّوْنَ فكرة إعادة التوجُّه نحو تكنولوجيا نظيفةٍ واستهلاكٍ غير المادي يرتبط بوفرة في الأسواق البيئية الجديدة التي يمكن أن تفي بالحاجة، فنحن نحيلهم إلى هذا البديل البسيط، إما أن نأخذ بعين الاعتبار وأن نعمل بشكل ملموس على هذا الفصل (بين الرخاء والنمو)، فهو الوحيد، كما يقول تيم جاكسون (Tim Jackson) الذي لا يُعَدُّ ضربًا من الخيال، وإما أن نحاول الهروب إلى الأمام بتحميل الطبقات الأكثر فقرًا والأجيال القادمة تكلفةَ الرخاء الحالي، إنه ليس فقط شكلًا من أشكال الديون المالية، ولكنه دَيْنٌ اجتماعي وبيئي وحياتي نتيجة للقروض الثقيلة.

إن الذريعة التي تستند إلى مبدأ النمو اللانهائي (في عالم محدود) تنسجم بشكل مُتَّسِق مع الاستحالة المنطقية (نتيجة تناقض المصطلحات)، والاستحالة المادية (أي الديناميكية التي لا يمكن لها أن تتحقَّق في ظل النظام العالمي الحالي)، وتُعَدُّ مقبولة من الناحية الفكرية، قد يكون من الممكن أو

---

(١٢) هذا البعد الذي يظهر في تقرير (Meadows) منذ العام ١٩٧٢م لم يتم الاتفاق عليه بالإجماع لأنه يهدف إلى عرض عام لنموذج خاص جدًّا متعلق بالحضارة والحقوق والقيم.

(١٣) انظر: تيم جاكسون "الرخاء من دون نمو" Tim Jackson, Prospérité sans croissance, op. cit., p. 31.

من الضروري أَخْذُ هذا الرأي بشيء من الجدية، ولكن المشكلة تَكْمُن في أننا لم نطلع على الشيء الذي يمكن أن يدخل في نطاق خبرتنا، أو أن يكون محددًا بشكل موضوعي.

من أين يمكن لهذا الحد أن يتضح عبر معدل نمو قد يتعثَّر عاجلًا أم آجلًا؟ ومتى؟ وكيف؟

إن انخفاض العوائد عند مالتوس (Malthus) يتفق مع تجربة خاصة جدًّا، إنها تنمية الأراضي الأقل خصوبة التي يصعب زراعتها بشكل متزايد، وهو ما يتناقض مع التجربة المعاكِسة للابتكار وزيادة الإنتاجية، من دون هذا التحديد الزمني التجريبي كيف يمكن لهذه الانتقادات أن تكون ذات معنى عند مَن بيده القدرة على اتخاذ قرار يتعلَّق بتوجيه "استثماراتهم" يومًا بعد يوم؟

بالإضافة إلى ذلك فإن الذريعة التي يستند إليها "الخبير البيئي" عن مفهوم الاقتصاد المتنامي باستمرارية يُعَدُّ مخالفًا للمألوف، وهو ما يؤدي إلى عدم تحديد لمفهوم البيئة الذي نشير إليها، هل يتعلَّق الأمر بمفهوم البيئة بالمعنى العلمي؟ أم أنه يعني مفهومًا للبيئة الناشطة التي تتبنَّاها الأحزاب والحركات الاجتماعية الداعمة "للبيئة السياسية"؟ أم أنه ذلك المفهوم الذي يختص ببيئة الإنسان، أي الجانب الأخلاقي لاهتماماته أو ما يتعلَّق بممارسة ذاتية(١٤).

وبالنظر إلى قضية البيئة من زاوية علمية بَحْتَة - أي البحث الذي يُفْضِي إلى وصف ديناميكية العمل داخل النظام البيئي - سيكون من الصعب وضع تَصَوُّر شامل للبيئة، قد يتعلَّق الأمر بالاستفسار عن وجود وطبيعة هذه الحدود، أو بطريقة طرح قضية للتأمل في كل الأحوال، هل يتعلَّق هذا الأمر بحدود محيط الكائنات الحية الذي يُعَدُّ كنظام عام، أم أنه يتعلق بحدود نظام بيئي ما يدخل في إطار الخاص النسبي؟

نعترف بوجود فجوة حقيقية بين المفاهيم الأكثر تداولًا عن الطبيعة المتوازنة، بالرغم من انعدام الانسجام، والنظريات البيئية المعاصرة التي تظهر بوضوح من خلال مبدأ التوازن الذي يستند - دون تدخُّل واضطراب بشري - إلى مجمل تطوُّرات النظم البيئية(١٥).

---

(١٤) بسبب غموض هذا المفهوم، انظر: الورقة البحثية "القضية البيئية.. التقنية والحياة" لجورج كانييم (Georges Canguilhem) التي ألقيت بمدينة ستراسبورج (Strasbourg) عام ١٩٧٣م وأعيد نشرها كملحق لكتاب فرنسوا داجونيت (François Dagognet,) "نظرات عن مفهوم الطبيعة"

François Dagognet, Considérations sur l'idée de nature, Paris, Vrin, 2000, p. 183-191.

انظر أيضًا فيلكس جاتاري (Félix Guattari)"خبراء البيئة الثلاثة".

Félix Guattari, Les Trois écologistes, Paris, Galilée, 1999, ré éd. 2008.

(١٥) انظر في هذا الموضوع: الورقة البحثية لكاترين لارير (Catherine Larrère): "قضية البيئة وصراع المذهب الطبيعي" التي نشرت في (Naturalismes d'aujourd'hui », Cahiers philosophiques, no 127, 2011, p. 63-79) مع التركيز على النقطة التالية على وجه الخصوص: "إن هذه القضية ترجع إلى مفهوم البيئة الممنهجة التي قدمها تانسلي

ما الاستنتاجات التي يمكن أن نستخلصها؟ للإجابة على من يقول بمحدودية الموارد الطبيعية، هل من الواجب الزعم بأن الاكتشافات الجديدة متواصلة، وبأن الموارد لا تكفي إلا بشكل نسبي للمتطلبات التكنولوجية كما هو ثابت تاريخيًّا نتيجة للتجدُّد الدائم، بالإضافة إلى ما تقدِّمه الاكتشافات الكونية من آفاق واسعة تصل إلى حد الاستغلال والسيطرة، أو أن هذه المحدودية ليس لها علاقة فقط بصلب الأحداث من الأصل، ولكن بإدراكنا الذي ينطوي على تجاهُل التعقيدات الكونية وحركة الطبيعة والطبيعة البشرية المتطوِّرة بشكل متواصل؟ فمنذ اللحظة التي ندرك فيها أن لا أحد يستطيع معرفة قدرة الهيئات والبيئات والمجتمعات والحضارات الغنية على تشكيل مصدر دائم للازدهار يثير الدهشة، ونحن نَعُدُّ أن هناك تبريرًا يدعو إلى التفاؤل ينطلق من مفهوم يتعلق بالتدمير والبناء والإنتاج، ويرمي إلى أن يكون هناك فضاء جديد مُرَحَّب به، ويمكن اعتباره كصورة مخالِفة لمتغيِّرات البُعْد الأخلاقي الذي يستمد شرعيته بالرجوع إلى طبيعة منتظمة ومُوَجَّهَة بشكل تلقائي.

وبطريقة غير مؤكَّدة، بالرغم من أنها قد تكون الأفضل، نستطيع محاولة التفكير معًا في قضية تطوير البيئات الحياتية، أو بطريقة أخرى عملية الوصول إلى درجة تحسينها، وفي قضية الآثار المدمِّرة التي تتسبب فيها الأنماط الحياتية والعلاقات الإنتاجية التي تتَّصِف في آن واحد بكونها باهظةَ التكلفة ومتباينة على نحو صارخ، وقد تتعدَّى إلى الضِّدِّيَّة بصورة لا رجعة فيها، لا تنحصر الفجوة بين ما هو منتظِم ومضطرِب، وإنما بين نوعين من الخَلَل، ولكون هذا الاختلاف بينهما لا وجود له في المطلق، فإنه قد يكون محل تقييم قابل لنقاش واسع بين خبراء يتمتَّعُون بوجهات نظر موضوعية وشاملة عن التغير المناخي على سبيل المثال واستنفاد الموارد الطبيعية، وبين المستخدِمين في العالم الذين يتميزون بتجارب تدور في فلك هذا السياق بطريقة مَرِنَة، وأحيانًا مُعَقَّدَة نتيجة الاستخدام والاستهلاك والتلون والتدمير المستمر.

ومنذ أصبحت التنمية المستدامة غير ملتصقة بفرضية قابلية الاستدامة "المعيبة"، ونحن - على العكس من ذلك - نُلِحُّ في القول بعدم قابلية استبدال "المنتج" "ببيانات"، سواء أكانت بيانات طبيعية أم اجتماعية أم ثقافية بحيث يمكن لها أن تُشَكِّل (المشهد على سبيل المثال)، ولهذا تُعَبِّر التنمية

(Tansley) والبيئة المنتظمة التي تبنَّاها الأخوين أديوم (Odum) في (les Fundamentals of ecology, 1962) وتركت أثرًا لرؤية ديناميكية كبيرة منذ تسعينيات القرن الماضي"، يمكن الحديث بعد ذلك عن البيئات المحيطة بنا التي لها تاريخ: إنه تاريخ من الاضطرابات التي عانت منها وكان لها أثر على البيئات التي تتعامل معها، إن زيادة أو قلة الثروة على خصوصيتها، الذي يشبه البناء الفسيفسائي للنظام البيئي، يعتمد على مكوِّن تاريخي يدخل في إطاره الاضطرابات الطبيعية والاضطرابات التي يتسبب فيها الإنسان، فإذا ما كان للطبيعة تاريخ، وإذا ما تطورت بالتعاون مع المجتمعات الإنسانية، فلن يكون بوسعنا اعتبار الإنسان المعوق الأكبر للتوازنات الطبيعية، من هنا يمكن دمج الأنشطة والمكونات الإنسانية ضمن حقل البيئة، بحيث يحل مفهوم إدارة أو لنقل توجيه التنوع البيولوجي محل الحفاظ على البيئة الطبيعية".

المستدامة في الحقيقة عن الدعوة إلى التفكير الجماعي في مختلف الأبعاد المعنية بالوجود؛ من تنظيم الفضاء والحركة، إلى إدارة الموارد والاكتشافات التكنولوجية، والممارسات الاستهلاكية، والأنماط الحياتية، ومن هذا المنطلق فإن التكنولوجيا بذاتها قد لا تتوافق مع العقلانية المتراكِمة التي تتطلَّب إخضاع حقيقة العالم إلى تخطيط العقول المتحذلقة، فهي تُعَدُّ مكوِّنًا جوهريًّا ومستجدًّا في المجتمعات الحية، ولها القدرة على تطويرها، كما يمكنها أن تتطوَّر أيضًا معها، لكن النماذج التكنولوجية تحمل في طياتها أضرارًا تؤثِّر على المكتسبات التي ترغب في تحسينها.

من الممكن أن ندرك أنه من غير المعقول أن نعتمد دائمًا على مرونة الأوساط الطبيعية، أو بالأحرى على المجتمعات والجماعات البشرية التي كان بمقدورها فيما مضى تجنُّب المخاطر العظيمة والانهيارات الكبرى، ومن الغريب أنها تعانِي الحرمان من فرص التنمية.

انطلاقًا من هذه القاعدة، كيف يمكن إعادة ضبط السلوك الاقتصادي المنفتِح والمنتظم؟ من ناحية.. يكون الاقتصاد منفتحًا على الأسواق الدولية المعنية بالإنتاج والتجارة، ويعمل على خلق نظام اقتصادي عام، على الرغم من أنه يشكل المحيط الحيوي للاقتصاد التعاوني التشاركي، كما أنه يكون أيضًا منفتحًا على المجتمعات التي تطمح إلى المساواة بالمجتمعات المعاصرة.

ومن ناحية أخرى يكون الاقتصاد منتظمًا من خلال التداخلات القادرة على تقدير القيمة الحقيقية للسلع البيئية التي تتجاوز القيمة السوقية، وذلك بتغلُّب الرؤى والتقييمات طويلة الأجل على الانتهازية الحالية لنظام الأسعار.

تتطلَّب الإجابة عن هذا التساؤل تفسيرين:

من ناحية.. الكشف عن لعنة الرخاء التي تقود - باسم التوازن البيئي- إلى تفضيل الانكماش الاقتصادي على التقدم، والقناعة بانعدام المساواة على التنمية العادلة(١٦).

ومن ناحية أخرى.. تحديد مضمون التنظيم الواضح ووسائله، من جهة؛ طبقًا لمعدل الحاجة البيئية، ومن جهة ثانية تبعًا للمتطلبات المعاصرة للملاءمة الديمقراطية السياسية، يحاول أصحاب هذه الرؤية أن ينأوا بأنفسهم بعيدًا عن نظرية مالتوس الحديثة (néo-malthusianisme) التي تقول: "من الممكن متابعة المسير على طريق التنمية البشرية من دون التضحية بالنظم البيئية الأرضية، شريطة أن يتم إعلاء قيمنا الديمقراطية"، بحيث تنسجم مع الفكرة التالية: "المساواة البيئية هي السبيل للتنمية المستدامة".

---

(١٦) انظر جون بول فيتوسي وإلوا لوران (Jean-Paul Fitoussi et Eloi Laurent)، "البيئة السياسية الجديدة، الاقتصاد والتنمية البشرية"

"La Nouvelle Ecologie politique. Economie et développement humain, Paris, Seuil, « La République des idées », 2008.

وبالرجوع قليلًا إلى الوراء يمكن ملاحظة أن الاقتصاد في العصر الحاضر، بدلًا من أن ينحصر ضمن حدود المفاهيم السلبية لنموٍّ لا محدود، أصبح في مواجهة مع قضية محدودية التنمية الاقتصادية، وبالتالي الاتجاه نحو "الاقتصاد المحدود"، فإذا ما اعتبر مالتوس (Malthus) كرمز سابق لعصره، فإن ذلك يعود لِتَبَنِّيهِ لقضية الحدود الأساسية لمراحل النمو، بالرغم من وجود فارق بين مُعَدَّل النمو الحسابي للإنتاج ومعدل النمو الهندسي للسكان، فعندما يتوصَّل البشر بمهارة إلى إمكانية الإفادة من خصوبة الطبيعة يكون الوضع في حالة مستقرة، ويتمكن من أن يفرض نفسه كأفق لا يمكن تجاوُزُه لصالح التنمية السكانية والاقتصادية المحدودة بالضرورة.

كما أن الأخذ بعين الاعتبار بقضية الإفادة من عولمة التجارة (أي النظرية التي أَسَّسَ لها ريكاردو "Ricardo" بفضل فرضية المميزات المقارنة)، أو الإفادة من التقدم التقني الذي حَرَّرَ البشر من قانون العوائد المتناقصة (أي النظرية التي أَسَّسَ لها جيفون "Jevons" الذي اهتم بدراسة الثورة التعدينية في القرن التاسع عشر)، يمكن أن يُسْهِم في إزاحة زمن المحدودية ولا يلغيها بالكلية.

إن ارتفاع المستويات المعيشية يُحَفِّز على النمو السكاني بحيث يتم استهلاك الفائض نتيجة للتقدُّم التقني والأرباح الإنتاجية، ولأن هذا التقدُّم يعمل على تسهيل استغلال الموارد الطبيعية، فإنه يساهم في زيادة الإضرار بالطبيعة بشكل كبير، وبالتالي استنزاف الموارد.

من الممكن المراهنة على العولمة الجديدة التي تعمل على الإفادة من المميزات المتعلِّقة بالتقسيم الدولي للعمل، لكننا لا نستطيع سوى تأجيل المرحلة الحتمية بسبب تضرُّر وتضاؤل الموارد الأرضية، فعلى طريقة كينز (Keynes) يمكن أن ندعو إلى حضارة جديدة يتم من خلالها إحلال الميل الشديد إلى الثقافة محل التنافس بين الأشخاص، وأيضًا الأطماع الهائلة في امتلاك السلع المادية، ولهذا نجد أنه لا حول لنا ولا قوة تجاه المتطلَّبَات "المادية" للمجموعات أو للبلدان الأكثر فقرًا، على الرغم من مشروعيتها نظرًا للإحباط، وعدم المساواة الاجتماعية الدائمة والمتزايدة التي ترهقها، كيف نتمكن من الإجابة دون أن نقدِّم بطريقة أو بأخرى وجهةَ نظر تتعلَّق بالنمو الاستهلاكي والإنتاجي؟ وكيف يمكن التخلُّص من إعادة تقديم تعريف شامل لمضامينها وأنواعها؟

وبالتوازي مع طرح مفهوم التنمية المستدامة، من خلال اعتبارات ديناميكية أكثر انفتاحًا، أو مُعَقَّدَة بشكل نسبي، أو قادرة على التحكُّم في المراحل الاقتصادية، ويمكن لنا أن نتجاوز هذه المصاعب كما يلي:

-لا يُعَدُّ الاقتصاد نظامًا منغلقًا، وإنما يرتبط بعلاقة ثابتة تواصلية مع البيئة الأرضية التي يتوسع فيها، إن ما يميز هذه البيئة الأرضية، كما نعلم من خلال الديناميكا الحرارية، يُشَكِّل نموذجًا

للاضطراب المؤقَّت الذي لا مفر منه، تعتمد النماذج الناجمة عن الميكانيكية والديناميكية الكلاسيكية على فكرة الرجوع خطوةً إلى الوراء مع استقرار الطاقة، ولهذا فهي تُعَدُّ غير ملائمة لإتمام مثل هذه العلاقة، حيث تتدهور الموارد والبيئات الطبيعية بسبب الشركات عالية "الإنتاجية"، ولهذا يلزم التفكير في ثنائية الإنتاج والانكماش، من خلال سياق ارتباط طبيعة الأرض بالموارد المحدودة.

-تعتمد عملية الانفتاح على العلاقة بين الاقتصاد والبيئة البشرية: إن القول، على طريقة هيجل "Hegel"، بأن "العقل يتحكم في العالم (أو أن الروح هي مَن يحكم فقط) لا يعني الاستسلام للأوهام الميتافيزيقية المجرَّدة، بل العمل على خلق تنمية حقيقية لا حدود لها للنظرية والتطبيق، والتركيز على استمرارية الأجيال الناشطة مع استمرارية النمو السكاني أيضًا، إنها تعبِّر عن نماذج مُتَعَدِّدَة من البشر يعيشون على هذه الأرض ولا يُمَثِّلُون فقط أنماط الاستهلاك الإضافي أو الضحايا المحتمَلين نتيجة الزيادة السكانية، إنهم وقبل أي شيء يمثِّلون العديد من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج المتجدِّدة دائمًا، والقادرة على المناورة والالتفاف حول العقبات المتزايدة، إنها أفضلية طاحونة التقدُّم على العبثية المفرغة، إنه الفكر المنفتح أكثر من كونه الفكر المنغلق.

من الممكن خلق مفهوم موحَّد لهذين الرأيين المتطوِّرَيْنِ المتميزين والمتلاحمين في نفس الوقت:

من ناحية تدهور حتمي لا مفر منه للموارد والطاقة المتاحة، ومن ناحية أخرى تجديد تاريخي للمعارف التي يمكن تحديدها من خلال نشر وتفعيل عملية النقل إلى حدودٍ كان من المعتقَد عدم تجاوُزها، شريطة ألَّا تكون نسبية إلى ما لا نهاية، يرسم هذان الخطان المتناقضان صورةً حادة جدًّا، ويمكن من خلالها القول بأن القضية الأساسية التي تتمحور حول توجيه السياسة العامة المستنيرة، لم تَعُد قضية تتناوَل فقط إشكالية شُحِّ الموارد، وإنما تهتم بالتفصيل لأجل محدَّد، يمكن أن يستفاد من التقدم التقني، ومن تجدُّد المعارف، ومن الاستثمار في المجال التعليمي والبحثي للحد من التدهور وانعدام تراكم الموارد الطبيعية، علمًا بأن المماطلة، فيما يتعلَّق بالوضع البيئي المتوتر، سوف يكون له ثمن باهظ، في حال عدم فعل أي شيء نتيجة التقاعس الجماعي أو بسبب جماعات الضغط على المدى القريب سرعان ما يؤدي ذلك إلى تدهور لا يمكن تحمله، على النقيض من ذلك يمكن القول بضرورة تعزيز فُرَص التنظيم الدقيق جدًّا بغرض التغلب على "انعدام النمو"، أو على الأقل الحد من معدَّل تلف الأنظمة البيئية، مع توفير وجهات نظر واقعية للتنمية البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، فالاقتصاد المنفتح لا يمكن فقط أن يعتمد على طبيعة متغيِّرة على الدوام، وإنما يعتمد على بيئة سياسية مهتمة – على المستوى المحلي والدولي – بالقضية الديمقراطية: مساواة في الحقوق، وعدالة اجتماعية، وتوافق جماعي للقرار السياسي، ولهذا يمكن الوصول إلى التقارُب بين

التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المرتبط بالتنامي المستمر للمؤسسات الديمقراطية؛ "لأن العلاقة بين البيئة والديمقراطية أساسية جدًّا"(١٧).

تُعَدُّ هذه الأمور من الركائز الأولية الفاعلة لعلم اقتصاد معاصر يستدعي إجراء مراجعة، ولأنه لا يمكن الوصول إلى مستوى من الحياد الأخلاقي الذي تطالب به الكلاسيكية الجديدة إلا باللجوء إلى أنموذج أحادي الجانب ومجرَّد، فإن تقييم التنمية المستدامة يعود بالأحرى إلى تقاليد اقتصادية سياسية لها علاقة وثيقة بأبحاث قديمة عن أفضل الأنظمة، وأخرى (حديثة) عن العدالة الاجتماعية.

لا يمكن التهرب من قضايا تتعلَّق بالقيم والبدائل، وأخرى مرتبطة بالمُعَوِّقَات الأخلاقية والسياسية التي تتجاوَز قواعد المنطق الحسابي الصريح والموضوعي، خاصة عندما يتعلَّق الأمر بقرار توزيع الثروة بين الطبقات المجتمعية وبين الأمم والأقاليم وبين الأجيال، هل يلزمنا تضمين تأثير قرار معين على مصير الأجيال القادمة (كاحتمالية إزالة تلوُّث الهواء على سبيل المثال)، أو على أقاليم أخرى، أم لا؟ إنَّ أَخْذَ المنهج الاقتصادي والمنهج التقني بعين الاعتبار فيما يتعلَّق "بالعامل الزمني الأفضل" يسمح بوضع تقدير، بدرجة معينة، للقيمة للمستقبلية، عندما تتعلَّق المسألة بمعرفة ما إذا كان ينبغي، من الآن فصاعدًا (من خلال الضرائب المعدَّلة)، اعتماد مخطط ما لتقييم مستقبلي، فإن هذا الأمر ينطوي على جوانب أخلاقية وسياسية تتجاوَز المصادر الإدراكية المستقلة للمعرفة الموضوعية، ويكون حينئذ (من المحتمل) أن يؤدي هذا المخطَّط إلى معالجة ديمقراطية للمسألة الاجتماعية.

ولأن تقاسُم الثروات الناتج من عائدات المصادر الطبيعية؛ فإنه لا يخلو من المخاطرة باندلاع نزاعات عميقة للغاية، بحيث يمكن أن تتفاقَم بسبب انعدام المساواة المتزايد بشكل كبير نتيجة لسلسلة من الأزمات البيئية المستمرة، فإن الاستقرار من الناحية السياسية يُنَبِّهُنَا إلى أن التنمية "المستدامة" أو "القابلة للاستدامة" تعني عادلة تامة (ليس فقط من أجل البقاء)، ودائمًا يتعلق الأمر بانتهاج بدائل تتعلق بقضية توزيع وهيمنة غير متكافئة في الوقت الحاضر، مع التركيز بشكل كبير على قضية المساواة لدى الأجيال المستقبلية.

إن الكوارث التي تُوصَف على عَجَل بأنها "طبيعية" هي في الأصل اجتماعية وسياسية، نتيجة عدم المساواة في الحصول على الفرص الاجتماعية، وبسبب غياب مجتمع سياسي قائم على المشاركة، وتضر بضحايا المجاعات، وتؤدي إلى تغيُّرات مناخية، وقد تشتد لتصل إلى صراعات حضارية بحيث تتورط فيها مؤسسات وتؤثِّر سلبًا على تقاليد لا تلتفت لاحتمالية تدمير نفسها بنفسها.

---

(١٧) انظر جون بول فيتوسي وإلوا لوران (Jean-Paul Fitoussi et Eloi Laurent)، "البيئة السياسية الجديدة، الاقتصاد والتنمية البشرية"، ص: ٦٥. "La Nouvelle Ecologie politique. Economie et développement humain,"

ما السياسة التي تتبناها التنمية المستدامة المتفاعلة مع السياسة الحيوية؟

إن الصعوبات المتعلِّقة بالوجود وبالتفكير، أو بإمكانية اتخاذ القرار في زمن الحيرة ليس بالأمر الجديد، ولأنها مرتبطة بالحالة الإنسانية فهي تزداد تعقيدًا بسبب التكنولوجيا التحويلية ذات القدرة الفائقة التي لا نعرف لها فائدة كبيرة على المدى البعيد، كما أن الضغوط التي يمارسها الجنس البشري على الأرض ترتبط بالمكوِّنات العامة، ليس فقط من حيث الاستقرار أو الاضطراب المحلي التي يحددها العنصر البشري، إننا نعرف القليل جدًّا عن الآثار التي ستكون - بدرجة أو بأخرى على المدى الطويل - ناجمةً عن التوسع العمراني، وانتشار الأسلحة، والتقنية النووية، والاستهلاك والاستنزاف المتزايِد للموارد الأحفورية، وأيضًا الآثار الناجمة عن التغيُّرات المناخية المرتبط بكل ما سبق على نطاق واسع.

كيف يمكن تقديم دعم قوي لسياسة قائمة على الحد الأدنى من القسوة والعنف؟ أي علاقة بَنِي البشر بعضهم البعض أو ما يقوم به جميع البشر نحو الواقع غير البشري للأرض؟ إذا لم يكن باستطاعتنا افتراض مشكلة قابلة للحل، مع الأخذ في الاعتبار مشروعات وبرامج ومعايير يمكن أن تستند إلى التنمية المستدامة كسبيل (جديد) للسلامة، فيجب في هذه الحال طرح سؤال عن ماهية هذه السياسات ومضامينها المتوقَّع أن تتخصَّص فيها، هل يوجَد للتنمية المستدامة سياسة؟ وما هذه السياسة؟ وماذا يعني - تحديدًا - كل هذه المصطلحات مجتمعة: أنموذج، وأنموذج التنمية، وأنموذج التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة؟ ماذا نعتقد؟ وفيم نعتقد عندما نختار القيام بإنجاز سياسة عادلة، أو لنقل بشكل عام: سياسة مرتبطة بآفاق الواقع الكوني الجديد؟ كيف يمكن تقييم النتائج وإدراك أنها لا تزال خلال عدة عقود كحالة عَرَضِيَّة وغير مقنعة في نهاية الأمر؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار خرافة التقدُّم "والحلول التكنولوجية" للمشاكل البشرية على أنهما من النوع السائد، فالتجربة تعلِّمنا أن العديد من "الحلول" العبقرية يمكن أن تؤدي إلى مشاكل لا حل لها، يكفينا هذا الأمر لعدم الركض وراء سراب عالَمَ أكثر أمنًا باستخدامه للأساليب الشرطية، أو عوامل التحضر التدريجي للعادات، فقد يعمل هذا الوضع على زيادة الشعور بالإحباط المؤلِمِ والضروري في نفس الوقت، وقد يقود إلى مفهوم العمل الجماعي وإلى حياة سياسية يمكن لها أن تكون مُقَيَّدَة بحيث تصبح سلبية للغاية؛ وذلك للحيلولة دون وقوع الأسوأ، أو للبحث عن الشيء الأقل ضررًا على المستوى الجماعي الرامي إلى البقاء.

من الممكن أن نقلق ونندهش من الجمود الكبير والتفاقم المستمر للأزمات، ومن التوتر وانعدام المساواة المتزايِد إلى حد ما.

قد يتعلق الأمر بالكفاح ضد الاستغلال المُفْرِط للموارد الطبيعية، أو الكفاح ضد الفقر المُتَوَطِّن، أو بإعادة توجيه وتوزيع تدفُّق الثروات الكونية بشكل حقيقي، أو بالحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي - بالمعنى العام للكلمة - المشترك، بحيث يكون توقُّع حدوث تغييرات هيكلية بعيد المنال.

نحن إذن في حالة من التدهور المستمر[١]، ولهذا فإننا بعيدون عن اتخاذ التدابير اللازمة بشكل عقلاني بسبب تفاقم الأزمات، واتساع نطاق بعض الكوارث الطبيعية والاجتماعية، قد تتعثر المفاوضات في بعض الأحيان أو تفشل، أو تصطدم بالمصالح وبالمعتقدات الراسخة جدًّا، يرى المعارِضون للنمو أن لديهم أسبابًا وجيهة تنطوي على حذر شديد نتيجة للغموض والنفاق والتناقضات السياسية التي تمتطي سفينةَ التنمية المستدامة، كيف يمكن أن نفهم مثل هذه المواقف؟

من المحتمل جدًّا أن يقود الاقتصاد الرأسمالي، وما يلحق به من ضغوط تتعلَّق بالرهانات التجارية، إلى عراقيل شبه منتظمة، ومن المحتمل أيضًا أن يكون مقترح الأنموذج البديل للتنمية الجماعية ضئيلًا للغاية كي يرى النور طالما ارتكز البحث عن الفائدة القصوى بأقل التكاليف، ففي حين أنه يقف كحاجز أمام الحلول البديلة، ويُعَرْقِل القوى السياسية المهتمة بعملية الإصلاح، فإنه يساهم في اتخاذ العديد من القرارات وخاصة التشريعية التي تسمح بتقوية روح المنافسة بشكل منتظم، على الرغم من الهشاشة الشديدة للمعيشة والحياة على الأرض.

---

(١) إنها أمور معروفة بشكل واضح: عوامل التعرية والتملح وتصحر التربة والتناقص المستمر في الغابات الاستوائية وبشكل عام الغابات البدائية مع زيادة في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وانتشار التلوث الكيميائي والاستغلال المفرط للموارد السمكية وتفاقم الآثار الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الكوارث الطبيعية (فيضانات وانهيارات أرضية وزلازل وأعاصير) وتدهور النظم البيئية الساحلية (كأشجار المنغروف والشعب المرجانية) وزيادة مشاكل الحصول على المياه في المناطق الجافة ونقص في التنوع البيولوجي بشكل كبير.

يمكن الحديث عن قِلَّة البصيرة واحتمال ضعف الثقافة العلمية لدى بعض صناع القرار، نتحدث عن التدرُّج من المصالح العليا إلى الرغبات الجامحة وما يصاحبها من نقص معرفي إلى حد ما لدى صُنَّاع القرار، ومن الرغبة في احتقار الخبرات العلمية لأسباب غير واضحة (كما لو كانت هذه الخبرات العلمية واقعية)، يدل هذا الأمر على افتقار المهتمين بالصالح العام إلى الشجاعة نتيجة لإجراءات لا تحظى بشعبية، كما أن المنظور الاقتصادي لها يَشُوبُهُ الخشية من التقشف.

قد يبدو من الصعوبة بمكان التفكير والتصرُّف بطريقة منهجية تعتمد وجهات نظر متفرِّقة (اقتصادية واجتماعية وبيئية، إلخ)، من الصعب أيضًا التصادم مع المواقف الخشنة التي تتسبب في آلام جسدية وأمراض تؤدي أحيانًا إلى الموت، لماذا لا نحاول إسعاد الآخرين وإسعاد أنفسنا؟ "أعرف، ومع ذلك..."، "نحن نعرف، وبالرغم من ذلك...".

لم يَعُدْ هناك سوى هذا الوقت البسيط نسبيًّا الذي لا يَتَّسِع إلا للأفكار المُعَدَّة في دوائر ضيقة، حيث يمكن الرجوع في هذا الأمر إلى أعمال تمت على "الغلاف الحيوي" في منتصف وأواخر الستينيات، ولا أيضًا إلى تصريحات المبادئ الرنانة، وهي التي نتجت عن أول "قمة للأرض" في ستوكهولم في عام ١٩٧٢م، أو مؤتمر ريو "Rio" بعد مرور عشرين عامًا.

إن الاتفاقيات الدولية الكبيرة التي تهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية، والتنوع الحيوي، وتَعَدُّد الثقافات، قد تم صياغتها بحيث أصبحت محل اتفاق كل الآراء، ويُنْسَب الفضل في ذلك إلى المفاوِض العنيد الذي لجأ إلى الكثير من الانتقالات المحلية والإقليمية والوطنية، وأحيانًا الدولية[٢].

من المؤكَّد أن الخطر لا يزال مستمرًّا، والسبب أن بعض الاتفاقيات تُعَدُّ مجرد حبر على ورق، وليست قادرة على أن يكون لها القوة المُلْزِمَة طبقًا للقانون الوضعي، ولكننا نذكر أن العديد من الاتفاقيات الموقَّعَة بمناسبة قمة الأرض سنة ١٩٩٢م في مدينة ريو دي جانيرو (Rio de Janeiro) - كالاتفاقية الإطارية المتعلِّقة بالمناخ والتنوُّع البيولوجي على وجه الخصوص - تعرَّضت لبرامج وبروتوكولات عمل محدَّدة نسبيًّا، كبروتوكول كيوتو (Kyoto) المُخَصَّص للتحكم في انبعاث الغازات الست المُسَبِّبَة للاحتباس الحراري، وبروتوكول قرطاجنة (Cartagena) المتعلق بالسلامة الأحيائية الذي يقترح أول شكل من أشكال تنظيم تداول المنتجات المعدَّلة وراثيًّا المشتقة منها[٣].

(٢) نذكر على سبيل المثال، اتفاق فيينا (Vienne) لحماية طبقة الأزون (في مارس ١٩٨٥م)، وما تبعه في عام ١٩٨٧م من توقيع بروتوكول مونتريال الذي يهدف إلى التحكم في مركبات "CFC " الكلوروفلوروكربون.

(٣) تقرر إبرام هذا البروتوكول في الفترة ما بين ٢٠٠٨/ ٢٠١٢م على أن يتم دعمه أثناء انعقاد قمة "ريو + ٢٠"، ولأنه لم يتم ذلك، فقد تأثر هذا البروتوكول من جراء الاختيار الذي وقع على مناطق انبعاث التلوث، وتم توزيعه دون مقابل على جميع الدول أو بثمن إذا تم الاتفاق على ذلك من خلال إجراءات سرعان ما تتحوَّل ببساطة شديدة إلى نوع من المضاربة، خاصة في أوقات الركود الاقتصادي.

وعلى الرغم من رفض الولايات المتحدة لهذين البروتوكولين، فإن عددًا لا يُسْتَهَان به من الدول قد صَدَّقَتْ عليهما، وهو ما يكفي على أية حال من أجل الدخول في أولى مراحل التطبيق، وقد يكون هذا الأمر مؤشِّرًا على تحوُّل جيوسياسي في غاية الأهمية.

إن رفض الدول الكبرى - أي حكومات هذه الدول - الالتزام بتعديل جذري لأنماط الحياة المعروفة لدينا، وهي الأنماط التي لم يتم تعميمها على كامل الكرة الأرضية، هذا الرفض لا يَحُول دون أن يطالب المجتمع الدولي متعدِّد الأقطاب بالتخلُّص من الوصاية الاستعمارية القديمة والحديثة، وأن يتخذ القرارات، وأن يشرع في وضعها موضع التنفيذ.

يمكن للتنمية المستدامة أن تكون إحدى الروافد ذات الوضع المُتَأَرْجِح بالرغم من فاعليتها، التي تعمل على تأسيس ما يمكن أن يطلق عليه سياسة كونية (cosmo-politique).

فإذا ما كانت هذه التطوُّرَات ذات الدلالة الهامة تتطلب وضعًا قانونيًّا، فإنها حتمًا ستؤدي إلى خَلْق صراعات قوية من المنظور التشريعي.(٤)

مؤسسات ضد مؤسسات، وسلطات مضادة لسلطات، يوجد من الآن فصاعدًا مواقع وهيئات للتداول ولاتخاذ القرارات على المستوى المحلي والدولي، حيث تتشكل المواقف وتتصادَم إلى أن يتم تغيير مفهوم أصحاب الالتزامات القديمة "أصدقاء الأرض"، قليل من المثالية، كثير من البرجماتية، إنهم أولئك الذين يُبْحِرُونَ دائمًا ضد التيارات الديناميكية المُسَيْطِرَة، فلا يجب العمل للترويج لمؤسسة خاوية على عروشها، أو الضغط من خلال مؤسَّسَات وأعراف موجودة مسبقًا أو في طريقها للوجود، أو اللحاق بقناعات مُكْتَسَبَة بغرض العمل على تحمُّل المسؤولية الفعلية داخل المؤسسات، هذا هو عين الصواب.

هنا يكمن الخطر؛ يمكن بمشاركة المنظمات غير الحكومية والجمعيات المنضوية تحت مظَلَّة الدول والمؤسسات الدولية الوصول إلى حلول وسط قد تكون غير مؤكَّدة أحيانًا، وقد تقود إلى تقبُّل مُتَسَرِّع لمشاكل قائمة فعليًّا، وهذا ما يُفَسِّر الضغوط القوية لجماعات الضغط التي تتوافق فيما بينها لإبطال أفضل القوانين من ناحية الصياغة، ومحاولة التغاضي عن سيادة الشعوب(٥).

إن السياسات الإبداعية التي تدعمها الخبرات العلمية والأحاسيس المرهفة، والالتزامات الفاعلة لمواطنين على قدر كبير من المسؤولية، تبدو في متناول الجميع، فعلى سبيل المثال، ألم يكن من

---

(٤)ففي فرنسا، على سبيل المثال، نذكر ما حدث، ولا يزال قائمًا إلى الآن، فيما يتعلق بالمبدأ التحوُّطِي "من ميثاق البيئة" (المتضمَّن في المتن الدستوري للقانون الفرنسي منذ ٢٠٠٤م).

(٥)انظر في هذا الموضوع: مقال بيير لوري، "الغلاف الجوي، المشترك السياسي" مقابلة مع هيلين جويمو، "صراع الخبراء"
Pierre Lauret, « L'atmosphère, bien commun très politique » et l'entretien avec Hélène Guillemot, « Querelles d'experts » dans Vacarme no 51, printemps 2010.

الصعب جدًّا تنفيذ إجراءات تشريعية وبرنامجية جديدة لاقتصاد منظم للغاية تتيح تقليلًا نوعيًّا للأثر البيئي للأنشطة الإنسانية (الصناعية والزراعية وأيضًا الاتصال والنقل)، ومعالجة الظلم البيئي بطريقة موضوعية، (نذكر مثلًا الحد من التكاليف الإلزامية المفروضة على مَن هم أشد فقرًا وأكثر تهميشًا، والذين هم في حاجة إلى الطاقة والمياه والتنقل)، على أن تكون هناك ملاءمة متوازنة بين الأسعار ومستويات الاستهلاك، (فهي تتراوَح بين ما هو على التقريب بدون مقابِل وما هو باهظ الثمن ومُخَصَّص لاستهلاك الرفاهية)، مع العمل على تدعيم التضامن الإقليمي (من خلال إجراءات المعادلة الضريبية التي يمكن أن تأخذ في الحسبان الائتمان البيئي لبعض دول الجنوب).

وهكذا يمكن إعادة توجيه مسار السياسات العامة بتكلفة بسيطة، من خلال تحفيز الشركات التي تعمل على الابتكار (خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بأعمال البناء والمساكن والطاقة والمعلوماتية)، وأيضًا "القطاع الثالث" - الذي يتبنَّى منظومة "الاقتصاد الاجتماعي التضامني" - للوظائف الخدمية ومساعدة الأشخاص والإصلاح والصيانة والتدريب.

إن السياسات الصناعية والزراعية القوية تعمل على خلق بيئة صناعية وبيئة زراعية، وتكييف الأنشطة التقليدية مع المتطلَّبات البيئية تبعًا لمحاوِر إستراتيجية الانفتاح، أو ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي، وإن تحديد قواعد جديدة للتجارة العالمية يتضمَّن ضرورة احترام المعايير الاجتماعية والبيئية، والتي بدونها لن تكون هناك منافسة شريفة، ولا ضمان حقيقي للتنمية لجميع الشركاء، فالعديد من وجهات النظر المتعلِّقة بالتأهيل وبالأنشطة الجديدة تسمح بمعالجة مصادر النمو القديمة المستنفَذَة، وكذا المهن والوظائف المرتبطة بهذه المصادر.

فبدلًا من اتخاذ إجراء طويل وموحَّد فإن التعامل مع عناصر منفصلة ومتباينة جدًّا لن يكون له فاعلية جادة في الواقع، ويصعب اندماجه ضمن النظام العالمي، ولا يعني هذا الأمر أَخْذَ هذه العناصر على محمل الجد، واعتبارها ككم مهمل من الناحية العملية عند تناوُل المؤسسات له.

إن بعض السياسات تنجح فعليًّا في دمج مستويات من القرارات والأعمال المختلفة (على الصعيد المحلي أو العالمي)، إلى جانب مجموعات من العاملين على تعدُّدِهم واختلافهم (بما في ذلك أصحاب المشاريع الخاصة)، وكذلك العمل على دَمْج اتفاقيات محدَّدة لها التزامات قانونية ومالية في الوقت نفسه مع أنواع من التحكم والتقييم من قِبَلِ المستفيدين أنفسهم، ولهذا فإننا لا نتهم بسبب تأثير العراقيل الناتجة عن التكنولوجيا شديدة التدمير أو الوضع الاقتصادي السيئ، يجب على الكيانات السياسية أن تعمل على تطوير وضبط طريقة اتخاذ القرارات[٦].

---

(٦) انظر: برونو لاتور، السياسات والطبيعة، كيف يمكن تطعيم الديمقراطية بالعلم

بالعودة إلى المصطلحات التي استخدمتها الرئاسة الفرنسية بعد إلقاء كلمتها بجوهانسبرج: "سوء تنمية"، و"خطر"، و"لامبالاة"، و"مسؤولية مشتركة".

وتلك المصطلحات تدعونا إلى أن نأخذ في الاعتبار الطابع المنهجي للتوتُّرَات المعاصرة، فإذا كان انعدام التوازن الاستثنائي المرتبط بعلاقات الدول والطبقات والثقافات ينتج عنه آثار مدمِّرة، فإن هذه التقارير تنسَجِم مع الطابع العام لتنظيمات موجودة ويدل عليها انقلاب القوى المدمِّر المسمَّى "بالقوى الإنتاجية" التي تجازِف بها الثورات الصناعية لإظهار مدى القوة لديهم دون الاهتمام بالإجراءات التي تتبع – على الأرجح – عند وجود المخاطر الجسيمة، ودون أن تمتلك أنظمة معتمَدة، ولأن "سوء التنمية" لا يُعَدُّ ناتجًا عن حادث خارجي أو مشكلة ذات طابع عارض لها تأثير مُؤْسِف على المجتمعات المعاصرة، فإن سوء التنمية يجسِّد النموذج المضاد للحضارة بما يكتنفها من غموض شديد، ولهذا يتحمَّل الإنسان والأرض ثمن تَغَوُّلِهِ وانتشاره بشكل متزايِد.

وتظل تلك الكلمات التي تُوَجِّه أصابع الاتهام غامضة جدًّا، ولا تُعَبِّر عن المسؤولية الكبرى المُلْقَاة على عاتق الأمم والفئات الاجتماعية المهيمِنة حاليًا، وكذلك الطبقات الاجتماعية المتوسطة الجديدة الناشئة تقريبًا في كل أنحاء العالم، التي تسعى من أجل رفاهيتها لاستهلاك الموارد الكونية التي يستحيل تجديدها.

يتوقف التاريخ أمام هذا المستوى من الصراع القائم على أشكال من الاستغلال الجديد بين الطبقات، وأشكال أخرى من السيطرة وربما الخديعة، يأتي على رأس القائمة الأكثر ثراء الذين يُدَمِّرُونَ كوكب الأرض على حساب الشعوب والدول والثقافات المُسَيْطَر عليها، أو حتى المُفَكَّكَة، نذكر هذا دون أن نتطرق إلى العديد من الوقائع، وأيضًا البيئات غير البشرية التي تعاني من هذه الأزمات. إنه الاعتقاد في قيم اقتصادية عامة (تُعَدُّ قيمة السلع والخدمات حينئذ مرتبطة بعملية تبادُل السلع، وبالوظائف، وبالنمو، وبالقوة الشرائية) ذات أهمية أيديولوجية وموضوعية كبيرة، لا يزال هذا الوضع قائمًا في البلدان التي كانت قديمًا تحت الاحتلال، وتعاني لزمن طويل من الذُّلِّ والمهانة من جانب الإمبراطوريات الغربية التي

Voir Bruno Latour, Politiques de la nature. Comment faire entrer les sciences en démocratie, Paris, La Découverte, 2004 ;

انظر ألينور برتراند، الديمقراطية المحلية على المحك مع البيئية السياسية

Aliénor Bertrand « La démocratie locale à l'épreuve de l'écologie politique», in Cahiers philosophiques, n° 119. Pouvoirs et démocratie locale, octobre 2009, p. 61-78.

انظر: دومينيك بور وكنيث ويتسيد، نحو ديمقراطية بيئية، المواطن والعالم والسياسي

Dominique Bourg et Kenneth Whiteside, Vers une démocratie écologique. Le citoyen, le savant et la politique, Paris, Le Seuil, « La République des idées », 2010.

أصبح بعضها فيها بعد قوى صناعية من الطراز الأول نتيجة الارتفاع السريع "لمستوى الحياة"، وأيضًا - كظاهرة لصيقة جدًّا - لارتفاع حاجات البشر مقارَنَةً بحالة الفقر المُدْقِع الذي ضرب أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي(٧).

لا يمكن فَصْلُ القضايا البيئية عن القضايا الاجتماعية أو السياسية، على الرغم من وجود احتمال وجود خطأ قد يصل إلى حد الظلم، نتيجة لطرح فكرة عن مسؤولية لا يهتم بها أحد، ومن المحتمل أن يتورط الجميع، ليس فقط - وليس دائمًا - رغمًا عنهم، ومن هنا نقول بأن الجميع تحت طائلة المسؤولية التي تصل إلى حد الإدانة، وبأن هناك مرحلة معلومة من الخبرة التاريخية يمكن أن يؤدي تجاوُزها إلى إشكالية ومخاطرة، إننا نخاطر بتحويل وجهة نظر - كان من الضروري أن تكون من الأولويات السياسية - إلى الإدانة الأخلاقية التي تسمح بتحديد ومحاربة أصحاب المصالح والمنافسين المستهدَفِين بشكل خاص، كما أننا نخاطر أيضا بتجاهُل إيضاحات المنهج القانوني الصريح والشرعي المتعلِّق بالقضايا "البيئية" التي تتطلَّب مواصفات وتحديدات معيَّنة للوقائع والمعايير، بالإضافة إلى التمييز المحدد جدًّا لقضية المسؤوليات وقضية انعدام العدالة.

يشتمل مصطلح "سوء التنمية" على أمر مَعِيبٍ بشدة، ويهدف من جديد إلى طمس معالم التعدُّد الثقافي لصالح رؤية جديدة تَبَنَّاها ليفي ستروس (Lévi-Strauss) في كتابه "العرق والتاريخ"، وتتحدث عن "مذهب التطور المخادع"(٨)، على خلاف ما هو قائم. فعندما نستهجن استخدام مصطلح "سوء التنمية" فإننا نحاوِل تجاوُز مشكلة الترجمة بالاختزال لمصطلح "النامية" (وهي الترجمة التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية).

---

(٧) إن عبارات هيجل (Hegel) التي كتبها في أعقاب أول ثورة صناعية لن تفقد وهجها: "إن انزلاق فئات من (البشر) نحو مستوى معين من الفاقة لدرجة يمكن تحديدها لتناسب، فيما بعد، الحياة الضرورية لفئات من المجتمع، كما أن فقدان الشعور بالحق والكرامة والإقرار بحياة يعيش فيها الإنسان بمجهوده ومن كسب يده، يؤدي إلى خلق فئة دنيا من البشر، مما يقود إلى أن يحوز قلة من الناس على الثروات بطريقة غير شرعية".

انظر: هيجل، مبادئ فلسفة الحقوق،

(Hegel, Principes de la philosophie du droit, § 244, trad. Derathé, Paris, Vrin, 1975, p. 251)

(٨)انظر: ليفي ستروس، العرق والتاريخ،

Lévi-Strauss, Race et histoire, Paris, Le Seuil, « Folio essais », 1987, p. 23-24.

علينا أن نُذَكِّر "بمذهب التطوُّر المخادع" الذي تم التطرق إليه في الفصل الثالث المخصص لموضوع "النزعة العرقية": "تعود كل هذه المشاهدات في الواقع إلى مكوِّن واحد، ولأن مصطلح مذهب التطور المخادع" يُعَدُّ دون شك الأفضل من حيث الوصف، فمم يتألف؟ من المؤكد أن الأمر يتعلق بمحاولة إلغاء مفهوم التعدُّد الثقافي على الرغم من محاولة إظهار اعترافهم به بشكل كامل، نحن نتعامل مع مختلف البلدان التي يتواجد بها مجتمعات بشرية، قديمة أو مُوغِلَة في القدم، كجزئية أو كمرحلة تُمَهِّد لتنمية فريدة تبدأ من نقطة واحدة وتعمل على دمج هذه الثقافات المتعددة للوصول لنفس الهدف، وهنا سنرى أن التعدد الثقافي لا يُعَدُّ إلا غلافًا

إن استخدام مصطلح سوء التنمية يحملنا على التصديق على الترجمة باستخدام دخيل يتعرَّض ليس فقط لمفهوم التنمية الحسنة، على الرغم من أنها حقيقة غير واضحة المعالِم بشكل كافٍ كي يَتَّفِق عليها الجميع، ولكن لطبيعة هذه الرؤية تستطيع المجتمعات أن تجد لنفسها موطئًا لقدم بحيث يلزمها ذلك من الآن فصاعدًا بحكم تعريفها، إنها دائمًا قضية "التنمية".

إننا إذ نتناول هذا الاستخدام دون وضع هذا المعيار المفترَض موضعَ تساؤل جِدِّي، فإنه يُعَدُّ من خصائص النماذج الاقتصادية المعاصرة من حيث استخداماتها على نطاق واسع بأسلوب يخلط في العادة بين العناصر الوصفية والعناصر المعيارية، شريطةَ أن يكون هذا الأسلوب من خلال معرفة موضوعية، مَن يريد ألَّا يكون متطوِّرًا وألَّا يكون مستدام التنمية؟ مَن صاحب الشخصية غير العقلانية بشكل كامل، الذي يرفض الوعد بتنمية جيدة وحقيقية وشاملة؟

في ظل هذه الحقيقة - التي لا تقبل النقاش على ما يبدو - تتوارَى الطرق المختصَرة المرتبطة بعلم دراسة الإنسان وعلم الأخلاق المتغيِّر، ولهذا فإن التعدُّد والتنوُّع التقليدي لأنماط الحياة الإنسانية - من حيث التحسينات التي يتطلَّبها، بما في ذلك أشكال "التنمية" البشرية ووسائلها - يجعل من استخدام هذا المصطلح بصيغة المفرد في حد ذاته مجرَّدَ طلبٍ مبدئي مُبَسَّط للغاية، ولهذا فقد أَصَرَّ قبل ذلك مونتاني (Montaigne) ومِن بعده كلُّ علماء الأنثروبولوجيا على البحث في "حقيقة البربرية"(٩)، إنه واقع "مَيْكَنَة الانتصارات" التي لا جدال فيها، وحَقَّقَهُ عمليًّا الأوربيون الغُزَاة، وفرضوه تدريجيًّا على العالم بأسره، والتي لا تعمل على إخفاء تعدُّد الموائل وأنماط الحياة بشكل مفاجئ(١٠).

إن الرهانات اللانهائية لتجارب من التحوُّل الثقافي، إلى جانب ملاءمة أو انحسار نماذج كان من المعتقَد أنها قابلة للتطبيق بالكامل، وتتمتع بطبيعة تُسْهِم باستمرار في تفعيل العديد من التفسيرات المصاحبة لتعريف "التنمية" وممارستها ضمن عولمة غير متماثلة على ما يبدو، لا يؤدي استيعاب مختلف هذه التفسيرات إلى وجود عَيْبٍ أو نقص مؤقَّت في المعرفة واليقين فقط، مع

ظاهريًّا، وستصبح البشرية كتلة واحدة ومتماثلة مع نفسها، ولن تتحقق هذه الوحدة وهذا التماثل إلا بشكل تدريجي، وسيعمل التنوع الثقافي على توضيح المراحل الإجرائية التي تخفي الحقيقة الكبرى أو تعمل على تأجيل إظهارها للعلن".

(٩) انظر: مارشال سالين، اكتشاف حقيقة البربرية وتجارب أخرى، انظر على وجه الخصوص الصفحة رقم ٢٠٥ حيث نقرأ عن التنمية من خلال تحليل لـ" كونية الرأسمالية"

Voir Marshall Sahlins, La Découverte du vrai sauvage et autres essais, Paris, Gallimard, 2007, et notamment p. 205, à propos du develop-man dans le cadre d'une analyse des « cosmologies du capitalisme ».

(١٠) مونتاني، محاولات.

Montaigne, « Des coches », Les Essais, Paris, La Pochotèque, 2001, p. 1408-1432.

ترقُّب إمكانية لمعالجة لا لَبْسَ فيها، ولكنه قد يؤدِّي إلى التعبير عن عملية انفتاح كبير وغير محدود وأساسي للبشرية ذاتها ومطابِق لتجارب حياتية يمكن أن تنتشر في محيط غير متجانس نسبيًّا.

من الممكن التفاعُل مع هذه الانتقادات والقول، كما ذكر فولتير (Voltaire)، وليس كما قال جوناس (Jonas)؛ بأن الخوف - وخاصة الخوف من المستقبل - لا يُعَبِّر أبدًا عن المشورة الصالحة، كما أن القلق على عمومه من مصير الأجيال المستقبلية يُغَلِّفُه في الواقع غموض شديد، ولهذا يصعب مقدمًا تحديد احتياجات هذه الأجيال، ولكنه من الممكن تَفَهُّم - كنوع من العبثية - أن أنماطًا من الحياة البشرية يمكن أن تصل لمستوى معين، وأن احترام "الأرض" "والطبيعة" "والحياة" يساعد على الاستيعاب الساذج، ولربما يكون وهميًّا أو حتى خياليًّا، لهذا الواقع المختلف والمتعدِّد الذي يتشكل منه العالم[١١].

قد يتضح هذا الأمر دائمًا بطريقة أو بأخرى من خلال تَخَيُّل حالة ما أو توازُن جوهري يقوم على تدميره التدريجي التدخلُ البشري، حيث يكون هناك تقديس للزمن الماضي، كما لو كانت المجتمعات والتقاليد القديمة منسجمة مع أنماط جيدة للمكون الجماعي، وخاصة فيما يتعلَّق بأسطورة الطبيعة البِكْر، وهو ما أشار إليه فلدرنس (wilderness) من إنكار قاطع لموائل الشعوب الأصلية وثقافاتها.

في الواقع، وبالطريقة نفسها، كان الاستعمار في حالات كثيرة من بين المُرَوِّجِين لليسار الجمهوري، في القرن التاسع عشر، حيث تعرَّض لفكرة عظيمة عن تقدُّم الشعوب وتحرُّرِها، أدَّت هذه الفكرة إلى مظاهر غير مُحْتَمَلة من الحرمان والنهب، يمكن أن ينطبق هذا الأمر على مفهوم عولمة حماية البيئة الذي يستند لمبدأ أَقَرَّهُ خبراء عن أفضلية الملكية العامة على الملكية الخاصة للشعوب الأصليين، ولكنَّ هذه العولمة قد خَلَّفَت سياسة استعمارية جديدة في الغالب، مما يدل على أننا لم نستخلص العِبَرَ من دروس الاستعمار[١٢].

يُعَدُّ الطابع السياسي أحد هذه المصاعب التي تستوجب، بكل وضوح، القيامَ بعمل مراجعة وتدقيق في محيط ما يمكن أن نطلق عليه مع جاك رونسيير (Jacques Rancière) سلسلة الخلافات[١٣].

---

(١١) انظر: هانس جوناس، المسؤولية الأساسية.

انظر أيضًا: مناقشة هذه الآراء لبرنار سيف، هانس جوناس وأخلاقيات المسؤولية،

Voir sur ce point Hans Jonas, Le Principe responsabilité, Paris, Cerf, 1990 ; ainsi que la discussion de ses thèses proposée par Bernard Sève, « Hans Jonas et l'éthique de la responsabilité », in Esprit, octobre 1990.

(١٢) انظر: فيليب ديكولا، حوار منشور في صفحات فلسفية،

Philippe Descola, entretien paru dans les Cahiers philosophiques, no 127, Naturalismes d'aujourd'hui, 4e trimestre 2011, p. 23-40.

انظر أيضًا لنفس المؤلف: البيئة عند الآخرين، علم الانسان وقضايا عن الطبيعة،

Et aussi du même auteur : L'écologie des autres, L'anthropologie et la question de la nature, Versailles, Editions Quae, 2011.

(١٣) انظر: جاك رونسيير، الخلافات: السياسية والفلسفية،

Voir Jacques Rancière, La Mésentente : politique et philosophie, Paris, Galilée, 1995.

لا يمكن اختزال هذا الأمر تمامًا في خلافات تتعلَّق بالمساواة الديمقراطية، فقد تنسحب هذه الخلافات على تنوُّع الثقافات والروابط التي يُنَمِّيهَا الجنس البشري على وجه الأرض مع الكائنات غير البشرية.

من الممكن أن نتحدث على طريقة جاك رونسيير (Jacques Rancière)، ولكن بدرجة أقل حِدَّة، هل يمكن تحديد "المُهَمَّشِين" الذين تستدعيهم "التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة" وتلغي وجودهم في آنٍ واحد؟ في الوقت الذي لا ترتبط هذه القضية فقط بأدوات التكنولوجيا ووسائلها على الرغم من أهميتها نتساءل: أَيّ أدوات للقياس نختار على نحو أفضل لكي ندرك حقيقة الكلفة الاجتماعية والبيئية؟ كيف يمكن "لهذه الأنواع من الطاقات المتجدِّدة" أن تسمح بالسَّيْر عكس الاتجاه من أجل استهلاك أقلَّ للطاقة الأحفورية؟ ما المشاريع أو البرامج التي يمكن تَبَنِّيهَا بغرض إعادة توجيه أساليب الإنتاج الصناعي والزراعي؟ ويمكن أن يتعرَّض السؤال للحقوق، وخاصة الظروف الفعلية للوجود والحياة؛ ما الحقوق الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تُنْسَب للتنوع الثقافي ولأنماط الموائل المختلفة للبشر في هذا العالم؟ كيف نتعرَّف على أولئك الذين ليس لهم حقوق ولا صوت لهم؟ وتعمل مركزية التنمية البشرية بأساليبها النمطية على تهميشهم، في حين أنهم لا يُشَكِّلُونَ في الواقع أي اتجاه معارِض قادر على مقاومة مؤسَّسات صنع القرار والمؤسسات ذات السيطرة؟

يبدو أننا نأسف على الوقت الذي أهدرته القمة العالمية؛ لأن "الطبيعة" صارت إلى حد كبير متهالكة، وبالرغم من ذلك فإننا نأمل أن تكون لهذه الطبيعة القدرةُ على المقاومة، كما أننا نأمل في مواءمة التنمية البشرية للموارد "الطبيعية" المحدودة، وهذا ما تم التصريح به في حينه من خلال إعلان ريو (Rio)، أنه "لا يمكن للطبيعة المتهالكة أن يكون لها القدرة على أن تُجَدِّدَ نفسها"، مَن يستطيع إنكار هذا الأمر؟

يمكن إعادة صياغة مفهوم يتعلَّق "بالطبيعة" التي تشكل كيانًا بحد ذاته يختلف ويعارِض إلى حد بعيد وقائعَ البشرية وإنجازاتها، نقول بهذا الرأي لأنه من المحتمل أن يكون "للطبيعة" كينونة مخالِفة لثقافة الإنسان الخاصة وحضارته، حيث إنها تنحصر، مع ظهور العلوم الحديثة، في مجموعة من الأشياء التي يمكن ملاحظتها والسيطرة عليها، مما قد يقود إلى "تشويه" "وإفراط في استغلال" الأرض المحدودة "بكل مواردها"، لهذا فإن البرامج المعتمدة بغرض الحماية والحفاظ على "الطبيعة" أو "الموارد الطبيعية" ترتكز على قواعد وجودية وأخلاقية قد يَشُوبُهَا غموض، في الحقيقة؛ لعدم الأخذ على مَحْمَل الجدية ما نزعم (بإخلاص) أنه شيء مُعْتَبَر، كيف يمكن منح العناصر غير البشرية الموجودة على الأرض قيمة وحقوقًا، في الوقت الذي يتم وضعها في مرتبة دون مستوى الأشياء والوسائل والموارد؟ إنها واحدة من الأسباب التي من أجلها أصبح غيرَ كافٍ

أن نلجأ إلى الطبيعة، أو أن نستدعي أنصار المذهب الطبيعي كي نتخلَّص من الامبريالية المُدَمِّرَة بسبب الانفتاح والحروب الاقتصادية.

تقود هذه القضايا إلى تغيير محتمَل للمجتمعات المعاصرة لدول الجنوب والشمال، والدول التي توصف بأنها "ناشئة"، ولأن هذه المجتمعات تصارَع من أجل أن يكون لها قدم وسط هذا الحراك العام، وأن يكون لها دور في السياسيات الفاعلة، فإنها تكون ذات طابع متكرِّر، وبديلًا عن تشكيل كيانات منعزلة فإنها تتعرَّض لقضايا أخرى حيوية للغاية، كالبقاء على قَيْد الحياة وتحسين ظروف المعيشة وسبل الرفاهية، مع تعديل في مستوى الحاجيات والعدالة وتوزيع الثروة والسلطة في عالم منفتح ومتنوِّع يَعُمُّه الخير والصالح العام.

ولأنه يُوجَد زيادة في حجم التوترات فإن هناك وجودًا لاحتمال تحوُّل مزدوج، فالأوضاع الاجتماعية واضحة، ويعاني منها الجميع، بما في ذلك الدول "الغنية"؛ بسبب التدهور الصحي والغذائي والبيئي غير المتساوِي بدرجة عالية، وأيضًا بسبب المعايير الضمنية التي تتأسس من خلالها الإجراءات والحكم على القيم والمشاريع وبرامج العمل.

إن السرعة التي بموجبها تتم عملية البحث المتردِّد عن أشكال من التنمية تساهم بمعطيات جديدة يكون لها تأثير على مستوى الفرد والجماعة، وعلى المستوى السياسي على وجه الخصوص.

لنأخذ على سبيل المثال "اقتصاد التنمية الجديد" الراسخ من الناحية المؤسساتية، والذي يمكن أن يكون له دور هام في تقييم سياسات وبرامج الدعم للبلدان أو الأقاليم التي تعاني من فقر مدقع[١٤]. تَنْصَبُّ هذه البرامج في المقام الأول على الغذاء والصحة والتعليم، وتعمل على الولوج إلى عالم المال وعالم المؤسسات، عندما يراد العمل مثلًا في إطار المساواة في العلاقات بين الرجال والنساء، بحيث يتم هذا الأمر في البلدان والمناطق الأكثر فقرًا، ويدور "اقتصاد التنمية" حول رؤية عامة عن ظاهرة الفقر، وأفضل الوسائل التي تسمح بوضع علاج وعمل تقييم محدَّد وممكن لسياسات المساعدات الخاصة بالتنمية التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومستشاري مُتَّخِذِي القرار والمؤسسات التي تأخذ على عاتقها وَضْعَ القرارات وتنفيذها، مع الحفاظ على البرامج أو تغييرها.

عند أَخْذ هذا الهدف التقييمي بعين الاعتبار فإننا نعلم من واقع الخبرة الفاعلة غير المؤكدة – ولا نريد القول غير المنتجة– لهذه السياسات، أن هذا الأمر قد يتعلَّق بوسائل نظرية متفائلة تتداخل مع المشاريع الحالية قَيْدَ التنفيذ والمشاريع الجديدة.

---

(١٤) قامت بهذه الدراسة ودعمها إستير دوفلو (Esther Duflo) ضمن برنامج "المعرفة نقيض الفقر"، انظر في هذا الصدد الموقع على شبكة الإنترنت. Voir le site du Collège de France : http://www.college-de-france.f r

إن المشكلة التي يجب أن نواجهها في الحال تتعلَّق بالمقارنة أو المقابلة بين مختلف هذه البرامج، ونتيجة لِتَعَدُّد المشاريع والإجراءات المُتَّخَذَة التي يحتمل أن تدخل ضمن هذه النوعية ذات المعايير والتعريفات غير المحدَّدة "للمساعدة التنموية"، فمن الضروري وضع أدوات للقياس تسمح بإدخالها جميعًا ضمن إطار الاقتصاد الكلي (مع التركيز على عوامل تنمية اقتصادية بمجملها)، والاقتصاد الوحدي، (وهو الاتجاه الذي يَتَبَنَّاه اقتصاد التنمية الجديدة).

من الناحية العملية فإن الأمر يرتبط بما يمكن أن نطلق عليه: "أنه أمر مقبول" أو "أنه مقبول إلى حد كبير"، أيضًا المقدرة على تحمُّل الاختلافات واحتوائها بين العديد من الشركاء، ونتيجة لتعدُّد المعايير التي قد يكون لها دور في تقييم ما، لنطرح سؤالًا عن معنى يتعلَّق بمفهوم "جيد" "وأفضل"، هنا أو هناك، دون أن نعتمد في الغالب على عناصر محدَّدة يمكن تعميمها.

الأنموذج الطبي له أفضلية كبرى، وهو ما طالبت به إستير دوفلو (Esther Duflo) بصراحة عندما تم توجيه سؤال لها عن الإجراءات التي تتبناها، فأجابت:

المبدأ العام هو أن تقترب بشكل جيد من منهج الفحص الإكلينيكي. بحيث تتم مقارنة أشخاص خضعوا للعلاج - من خلال هذا الفحص الإكلينيكي وبدواء جديد - بأشخاص لم يخضعوا لهذا الفحص، وتحقيقًا لهذه الغاية، فإننا نسعى بجد إلى إجراء هذه المقارنة بين هؤلاء الأشخاص، لكن من الناحية العملية عندما نحاول مقارنة أشخاص استفادوا من برامج، مثلًا كبناء المدارس، وآخرين لم يستفيدوا، نلاحظ من طريقة المِنَح المُخَصَّصَة لهذه البرامج بشكل عام استحالةَ وَضْعِ مقارنة بين المستفيدين وغير المستفيدين، فعلى سبيل المثال، عند بناء مدارس في أماكن يرغب الناس البناءَ فيها، في هذه الحالة يكون مستوى التعليم عاليًا، وعندما يتم بناء مدارس في مناطق بحيث يكون الناس أشد ما يكونون احتياجًا إليها، في هذه الحال يكون مستوى التعليم في أقل مستوياته[١٥].

كما هو الحال عندما نحاول مقارنة المرضى الذين يستفيدون من العلاج الدوائي بالشعوب التي تتمتع بمساعدة تنموية، فإذا ما كان هذا القياس منطقيًّا فإنه يُعَدُّ أيضًا مُلْهِمًا للبُعْد المعياري بحيث يعتمد عليه فعليًّا الاقتصاد الذي لا يتردد في الضغط على السياسية من أجل تطوير عملية التنمية نفسها، من الضروري أن يكون هذا المعيار تقنيًّا وافتراضيًّا، وهو أننا لا يجب أن نُلْزِمَ المسؤولين بضرورة اتخاذ سياسات تعليمية وصحية وغذائية بدلًا من السياسات التربوية، ولا يمكن اعتبار الاقتصادي في مجال

---

(١٥) انظر: فلوريان ماينري، اقتصاد التنمية على المحك في الميدان، لقاء مع إستير دوفلو (Esther Duflo)، حياة الأفكار، انظر الموقع على شبكة الإنترنت.

Florian Mayneris, « L'économie du développement à l'épreuve du terrain. Entretien avec Esther Duflo », La Vie des idées, 5 mai 2009. URL : http://www.laviedesidees.fr

التنمية كمستشار الأمير بالمعنى الذي أراده ميكافيلي (Machiavel)، ولكن انطلاقًا من اللحظة التي يتاح فيها لهؤلاء المسؤولين الانحياز لتوجُّه معين يكون لديهم وسائل خاصة تساعد على تحسين الأداء، وعندئذ سوف يجدون أنفسهم في مواجهة نتائج من نوع ما، إنه الموقف الحيادي من الناحية الأخلاقية، حيث تكون العبارات العلمية والتقنية بمعزل عن خيارات وصراعات القيم، ويكون خيار الوسائل مخالفًا لخيار الغايات(١٦)، وبالتالي فإن الشيء الذي لم يتم التفكير فيه، أو السؤال عنه بشكل نهائي، هو التداخل القوي بين الاهتمام بالتنمية والاهتمام بالحياة، أي بحياة محمية وطويلة وممتدة.

يمكن في هذه الحالة أن نستفيد من المجال التقني، الذي يراد منه أن يكون موضوعيًّا إلى حد كبير، وأن ينحصر في زوايا صناعية لتمرير رؤى تنسجم مع غايات وقِيَم عُلْيَا وتتبنى معايير أخلاقية وعقائدية بشكل غير مباشر.

يمكن أن نتطرق إلى مثال آخر نستعيره من محاولات التأسيس والتبرير التي تصاحب عملية التقنين المعاصر للبيئة السياسية، ولهذا يقترح باتريك فيفري (Patrick Viveret) إعادة تعريف الثروة مع تطبيق إجراءات مالية جديدة، وقد لاقت مقترحاته دعمًا قويًّا من نظرية القيمة التي تكمن في كونها مادة، تلك النظرية هي: "في اللغة اللاتينية: القيمة تعني قوة الحياة".

إن المنحى الأخلاقي الذي يعتمده يستند إلى إمعان النظر في "قوة الحياة"، كإشارة تعود إلى أشكال من الطاقة الشمسية التي يمكن تحويلها إلى حرارة وطاقة حرارية(١٧)، إنه الجهد المؤسَّسِي القائم على تحليل مُلْفِت للانتباه: مفهوم الندرة ومفهوم "الوفرة".

من ناحية يمكن أن نُفَسِّر ضرورة وكفاية معرفة درجة الخطورة كي نأخذ بعين الاعتبار أهمية الاستخدام المعتدِل للأشياء ولما يحيط بنا على وجه العموم، كما أننا ندرك أن "الموت يُفَسِّر لنا الرابط بين ما هو أساسي وما هو فرعي".

مَن الذي يهتم هذه الأيام بتأسيس مشروع للحياة عن كرويسوس أو نابليون (Crésusou Napoléon)؟ [...] إن المفاهيم التي تعبر عن القوة بمصطلحات تَدُلُّ على التسلط، والأفكار التي تُعَبِّر عن الثروة بمصطلحات تدل على المال تُعَدُّ مفاهيم مميتة"(١٨)، فلو أنه كان بالإمكان تحديد فوري ومؤكَّد "لقوى الحياة" "وقوى الموت" على أسس ثنائية بحيث تكون مُحَدَّدَة

---

(١٦) انظر: ماكس فيبر، موهبة العالم.

Voir Max Weber, « La vocation de savant », in Le Savant et le Politique, Paris, La Découverte, 2003, notamment p. 101- 103.

(١٧) انظر: باتريك فيفري، مراجعة الثروة،

Patrick Viveret, Reconsidérer la richesse, La Tour d'Aigues, éditions de l'aube, 2003, p. 31.

(١٨) انظر كذلك ما سبق.

وظاهرة ومُقَسَّمَة بوضوح (ثنائية الإحساس والأفكار في الوقت نفسه)، ولو كان بالإمكان معارضة الرأسمالية - التي تعزل القوى المنتجة عن القوى الحيوية- بمنطق "الاقتصاد الجديد" الملائم للقيم والمنهج الذي تم تَبَنِّيهِ مؤخرًا، لكان بالإمكان الانسجام مع النفس ومع الآخرين بشكل مُبَسَّط، ولكان التعبير بحرية عن مداركنا وعواطفنا أمرًا متاحًا.

من جهة أخرى، فإننا ندعو إلى التفكير في "خلق الثروة والحد منها" بما أن زيادتها اللانهائية لا تُمَثِّل مشكلة، ولأن الثروة لا تعني في الواقع سوى قوة في الحياة وفي الأفكار، و"يتعلَّق الأمر بأن نُتِيح لعوامل الثروة الحقيقية - المتمثِّلة في الحياة والفكر - وسائل تفعيل الإمكانات غير المستخدمة هذه الأيام، كما يجب أن نسمح إلى حد بعيد بالتداخُل القوي بين الحياة والفكر، وهو ما ينتج عنه كفاءة استخدام الثروة والموارد المادية وغير المادية"[١٩].

وبخلاف هذه الحدود التي تتسبب في الخوف والتسلط فإننا ندعو إلى تحرير "القوى الإنتاجية"، وحيث إن مفهوم هذه القوى لا يزال غير محدَّد، ويشوبه غموض شديد، فالسؤال الذي يطرح نفسه يتعلَّق بماهية هذه الحياة، حيث إننا نقصد هنا التأكيد على القيمة والقانون: ألَا يعني هذا الأمر التناقض في حَدِّه الأدنى بحيث يكون مبدأ "الإفراط في القوة" هو الأكثر شيوعًا، بالرغم من أننا نتساءل عن ديناميكية التنمية؟ ولربما يكون هذا الأمر على حساب المفهوم المتعلِّق "بمحدودية" وندرة (نسبية) نسعى لتحقيقها.

ولنفترض وجود علاقة بين هذه المرجعية وهذه القيمة المتزايِدة للحياة بالمشاركة مع أدوات معاصِرة قوية منتشرة تعمل على تحمُّل أعباء التكلفة والإدارة والنمو وتحسين القوى الحيوية.

قدم فوكو (Foucault) تعريفًا لما أسماه السياسة الأحيائية، بأنها الميول التي تؤدي إلى تصاعد قوي لنظام سلطوي وسياسي جديد له صلة بتلك السياسة، لكن هذا النظام السلطوي لم يَعُدْ يمارس سلطاته "كإدارة للتحصيل وكآلية للنزاع وحق للاستيلاء على حصة من الثروات، وغصب للمنتجات والممتلكات والخدمات والأعمال والدماء [المفروضة] على البشر، وكحق للاستحواذ: على الأشياء، والزمان، والأفراد، والحياة في نهاية المطاف"[٢٠]، إن هذا النظام بحاجة إلى إجراءات جديدة لممارسة سلطاته، ويتمتع بقدرة على التحفيز والدعم، والتحكُّم والمراقبة، والزيادة، والتنظيم للقوى التي تخضع له، إنه النظام الذي يهدف إلى زيادة إنتاج القوى وإنمائها وتنظيمها بدلًا من تحجيمها وإذلالها أو تدميرها"[٢١]، إنه يجاهد بقوة من

---

(١٩) انظر ص ١٨٠وص ١٩٠.

(٢٠) انظر ميشيل فوكو (Foucault)، الرغبة في المعرفة،
Michel Foucault, La Volonté de savoir, Paris, Gallimard, 1976, p. 181.

(٢١) انظر ما سبق، ص: ١٧٩.

أجل تطويرها، "يمكن القول بأن القانون القديم الخاص بالموت أو الحياة قد حَلَّ محله سلطةٌ تمنح الحياة وترفض فكرة الموت"(٢٢)، إن هذه السلطة "تدير الحياة" وتمارِس عليها رقابة صارمة، وتنظيمًا شاملًا من خلال مجموعة متكاملة من الأنظمة واللوائح(٢٣).

إن تَقَبُّل هذه الافتراضية عن الحكم الذي له سلطة التدخُّل والمراقبة بانتظام يجعلنا نَعُدُّ قضية التنمية تحتل مرتبة محدَّدة ضمن منظومة السياسة الأحيائية للشعوب المرتبطة بعلم الأحياء والاقتصاد والبيئة.

لم يتحدث فوكو (Foucault) عن العلوم البيئية على الرغم من وجودها في أوقات دراسة مراحل التأسيس، وكما كان لها دور محوري فقد كانت التنمية القابلة للاستدامة أيضًا جزءًا لا يتجزَّأ من هذه السياسة الأحيائية؛ حيث إنها تمثِّل الطابع المُسَالِم - ربما من حيث الشكل فقط - في كفاحها من أجل الفضاءات والأزمنة الحيوية، ومن ثَمَّ تفاقَمَ الشعور بالقلق نحو الحياة والقدرة على تحسينها، هذا هو جديد القضية الكبرى للحركات والأحزاب ببرامجها التي تعلن فيها باختصار: "الحياة بشكل أفضل".

من الممكن، أو لِنَقُل: من الضروري أن يُتَاح لهذه البرامج العمل على خَلْق نظام سياسي يُتَاح له فيما بعد أن يندرج ضمن شبكة السياسات الأحيائية، ومن ثم أن يتمتع بالحديث بلغة توافقية.

ولأن هذا الحال يُعَدُّ من قَبِيل التجاوُز الشديد للإطار الحكومي، فإن التنمية القابلة للاستدامة تُعَدُّ كرؤية عامة تطمح إلى دمج مختلف هذه الاهتمامات، ولأنها تُشَكِّل سياسة متماسكة ترجع إلى الأساسيات، أي: قدسية الحياة، بما يعني الكائنات الحية التي تعاني، ولا يعني هذا الكائنات البشرية فقط، ماذا تعني العدالة إن لم تكن تعني التدمير والوحشية في حَدِّهَا الأدنى للجميع؟ تَكْمُن الخطورة في مفهوم الفقر السياسي بحد ذاته.

إنها ليست سياسة الأزمنة المظلمة(٢٤)، لكن عند وقوعها فسيكون هناك أمور أخرى يمكن القيام بها خلاف التنمية المستدامة، إنها سياسة التوقعات والأوقات المُسْتَنْفَدَة إلى حَدٍّ ما، وتعني أيضًا الإدارة وفُرَص تحسينها بقوة وبحزم، وبشكل مُبَسَّط في الوقت نفسه.

هل يجب أن تنحصر السياسة، من الآن فصاعدًا، في مفهوم إدارة القوى وتحسين المعيشة؟

---

(٢٢) انظر ما سبق.

(٢٣) يميز فوكو (Foucault) بين أمرين رئيسيين: الأول ("تشريح سياسي لهيئة الإنسان" ينطلق من هذه الهيئة على اعتبار أنها آلة فردية (من خلال التدريب وتنمية القدرات وتعزيز القوة، والعمل على زيادة مستوى المنفعة والانقياد والاندماج مع أنظمة المراقبة والإجراءات النظامية)، أما الأمر الثاني فيتعلق بالهيئات من منظور الكائن الحي الداعم للعملية البيولوجية (الانتشار والولادة والوفاة والمستوى الصحي وطول الأعمار ومعدل البقاء وأيضًا مختلف الظروف التي تتحكم فيما سبق).

(٢٤) انظر: حنة آرنت، البشرية في عصر الأزمنة المظلمة، تأملات حول ليسينغ،

Voir Hannah Arendt, « De l'humanité dans de sombres temps. Réflexions sur Lessing », in Vies politiques, Paris, Gallimard, «Tel»1974.

إذا كانت قضية التنمية المستدامة يمكن التعرُّض لها من منظور سياسي بحت، وليس فقط من منظور اقتصادي أو أخلاقي، فإنه من المحتمل أن يكون تَبَنِّيهًا على المستوى الدولي يتوافَق مع انتشار العولمة التي استفادت -كما يبدو للوهلة الأولى- من انهيار الأنظمة الشيوعية والحصار الأيديولوجي للحركات والأحزاب "التقدمية".

إذن يمكن للرأي القائل بعالَمٍ صالح للحياة أن يحل محل عالم أكثر عدالة وحرية، ولهذا فإن الحلول التقنية والهندسية والإدارية الملائمة بشكل جيد للاحتياجات البشرية في الوقت الحاضر وفي المستقبل ستطغى على أصوات الشعوب التي تم تشكيلها بطريقة ديمقراطية، هل هي السخرية من الانتصار للسياسة العلمية "والتخطيط البيئي" شبه الاستبدادي الذي يَحُلُّ محل التكوين الديمقراطي؟

إن هذا الأمر ملاحَظ ويمكن أن يسبب إشكالية سياسية نتيجة لِوُلُوجِهِ إلى داخل الهيئات والمؤسسات الدولية التي تتمتَّع بعوامل تأثير اتخاذ قرارات غامضة في بعض الأحيان، وبعيدة كليًّا عن زمان المواطن العادي ومكانه، بحيث أخذ على عاتقه، منذ عام ١٩٧٠م، إعادةَ صياغة تعريف "للتنمية"، والترويج لها على المستوى الدولي تحت مسمى "التنمية المستدامة".

لقد كان هناك، بدون شك، دَعْمٌ قائم من عصبة الأمم عندما تكفَّلَت بتحمُّل المسؤولية في فترة ما بعد الاستعمار، ولأن هناك نوعًا من أنواع التحوُّل الديمقراطي ساهمت فيه، بالرغم من عدم قبوله المنظمات "غير الحكومية" وجماعات الضغط الذين يتمتعون بصفة الشريك الرسمي في المفاوضات الكبرى المحلية والدولية، فقد كانت النقاشات الديمقراطية المصاحِبَة لهذه المفاوضات تتصف بالضعيفة للغاية، وكان هذا الحديث ضمن سياق مجتمع مدني يسعى إلى التنمية على حساب مَن يريد أن يكدح ليصبح بالكاد مجتمعًا متحضرًا.

ولأن مرجعية الحياة تهدُف إلى إضفاء معنى سياسي ووجودي على التعريف الجديد للحقوق الأساسية فإننا نستطيع القول بأن هذه الحالة تؤدي إلى شكوك جديدة.

إن القلق من الحياة، ومن الحياة معًا والحياة بشكل طيب أو بشكل أفضل، وصولًا إلى القلق من "سوء التنمية" قد يتعارَض مع مجموعة النزعات التدميرية لهذا العالم المعاصر، يمكن لهذه الشكوك السلبية، ويلزمها أن تتبنَّى مرجعية الحياة، على الرغم من غموضها، كما يلزمها الرغبة في مستوى معيشي أفضل، حيث يكون التعارُض بين مستويات القلق ناتجًا عن تأثيرٍ لنظام لا يفتقر للتماسُك فقط، بل وينحصر بين الزيادة السكانية وسياسات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تخصصات وتقنيات تتيح إدخال هيئات ضمن أنظمة الإنتاج، علمًا بأن هذه الهيئات قد تصبح بنفسها منتجة ومثمرة ضمن فئة من البشر يُطْلَق عليها فيما بعد "الفئة النشطة"، من هنا يمكن الحفاظ على هذا النشاط باستمرار،

"باستدامة التنمية" على شكل هيئات منتجة من خلال العديد من الأنظمة واللوائح المُخَصَّصَة لهذا الأمر، يرتبط مثل هذا الإجراء ارتباطًا وثيقًا بعملية شديدة الغموض، ناتجة عن عمليات البناء والتدمير في الوقت نفسه، وتتعلق بهذه الإنتاجية، كما أن هذا الإجراء لصيق الصلة بصور من النزاع والعنف المنتشر بسبب الحياة الشاقة والمشوهة، وبأشكال متنوعة من المعاناة، وهو ما يَحُول دون التطلُّع أو المطالبة "بحياة أفضل"، ولأنه يوجَد أطراف تلعب أدوارًا متقلِّبة، وتعمل على توجيه انتقاد في ظل ظروف معينة، يتم من خلالها إعادة توجيه ديناميكية الأحداث، فيما يتعلق بالسياسة الأحيائية والتغيرات العميقة المرتبطة بعلم دراسة الإنسان، ما الذي يمكن أن يُفَسِّر هذا القلق ويُبَرِّرُه تجاه التنمية المستدامة؟ هل لأن الحياة بنفسها، كما يقول فوكو (Foucault)، موجودة "في قلب الحدث"؟ هل تنحصر المشكلة في أن الحياة تسبب عائقًا كبيرًا يَحُولُ دون تنفيذ سياسة معاصرة؟

ما الأهمية القصوى لسياسة تعمل على تفعيل المعايير التي تزعم مكافحتها؟ لقد كانت الحياة والحياة الطيبة والحياة بشكل أفضل، وما زالت الأملَ الرئيس الذي وضعه آدم سميث (Adam Smith) كأساس – من الناحية النظرية والعملية في الوقت نفسه – لاقتصاد هذه الدول الباحثة عن تحسين منتظم ومستدام للمعيشة، ماذا نريد على وجه الحقيقة عند الحديث عن هذا الأمر؟ هل نريد حقًّا أمرًا آخر يخالف ما هو موجود بالفعل؟ بأي طريقة نستطيع التمكين لهذا الوضع مع القدرة على التخلُّص من القيود؟

وفي الواقع، إن قياس تأثير عمليات التفكير والكلام وحُبّ الذات، وربما السيطرة على الآخرين، يَصْعُب أن يصدر عن هذا الاتجاه الجديد، وبتبني مفهوم التنمية المستدامة يمكن أن نتلمَّس علاقات ليست فقط عقلانية، ولكن أيضًا عاطفية لصيقة الصلة بالحياة نفسها في الوقت الحاضر وفي المستقبل، ما الذي يسمح لي بالأمل؟ ما الذي يتيح لنا أن نأمل فيه؟ ما التصور الذي يمكن أن تتيحه "التنمية المستدامة" عن المستقبل وعن الحُبِّ الذي نُكِنُّه للحياة، والخوف من فَقْدِهَا على الدوام؟

تُعَدُّ الحياة وقيمة الحياة مركزَ الاهتمام الجماعي المشترك، وفي القلب من النشاط الذي يوازي في حجمه حالةَ الضعف التي يتم التعبير عنها بانتظام من خلال الكلمة والصورة، وعلى الرغم من الشعور بما هو في ثنايا النزعة السفسطائية للفكر عن عالم يَتَّسِم بالسطحية، وبما يتعلَّق بقداسة غائرة في القِدَم، وأساسية تتمسك بما يمكن أن نطلق عليه "الطبيعة" "والميلاد" "والحيوية"، ومن خلالها يصبح التصرُّف والعودة مرة أخرى للمجال السياسي أحد مبادئه الأساسية: حب الحياة يجعل السلام يَسُودُ على الحرب، واللطف يسود على القسوة، كما أن من مبادئها: إحقاق الحقوق عن طريق "البساطة في العيش" (أو للحياة في شكلها البسيط).

إن أرسطو (Aristote) الذي أَسَّسَ لنظرية الفروق التي تفصل المدينة التي تهتم كثيرًا بالعدالة "وبالحياة السعيدة"، عن الأسرة أو القرية التي يتحقَّق فيها بقوة منهجُ الحفاظ على الحياة، وعلى أشكال معينة من العدالة، كان قد أَصَرَّ على إعطاء وَصْفٍ كامل للحياة السياسية، هذا الوصف هو:

يجتمع [البشر] ويحافظون أيضًا على الحياة السياسية(٢٥) من أجل هدف واحد؛ ألا وهو الحياة، ربما يكون هناك نصيب صغير من السعادة في هذه الحياة إذا كانت مليئة بالآلام، ولكنه من الواضح أن معظم البشر يتحمَّلُون أعباء كثيرة طالما أنهم متعلقون بالحياة، على الرغم من أن الحياة تحمل في طياتها الفرحة والعذوبة الطبيعية(٢٦).

سيكون من الخطأ أن نرى في هذا الأمر شيئًا من الانتكاس أو الانحلال، الركن الأهم وحجر الأساس يتعلَّق بأمور، منها مجال الحقوق المدنية، فحيث يكون التركيز على "البساطة في العيش" تزداد القيمة نتيجةً للتداخل المشترك فيما بينهما، لقد ترسَّخ الحراك الثوري فيما يتعلَّق بالحقوق الحديثة، كما أن الثورة المرتبطة بالفكر والممارسة لها آثار مستمرة، يمكن ملاحظة العديد من التظاهرات العفوية أو التقليدية للحياة الاجتماعية والسياسية التي تظهر بأشكال مختلفة نتيجةً لتأثُّرِها بالثقافات والمعتقدات المتداخلة بعضها مع بعض، ولأننا نتمتع بمعنى الحياة وذوقياتها بالنسبة لنا ولغيرنا؛ فإننا نهتم بالاستثمار في هذه القطع الصغيرة من الأرض الحية، وبتفعيل المناقشات والمشاريع والتحديات، وأحيانًا البرامج السياسية التي تثري هذه الممارسات وتشجعها، إن هذه السياسة على هذا النحو تدعو الحقوق الطبيعية وتؤسِّس لها بأنها التي نعلم عنها مسبقًا أنها ذات طابع ثوري، ولا تتحرَّج من أي اعتبارات، ولهذا فإن تجاهُل هذه البساطة في العيش - العنصر الأساسي للحياة السعيدة - يعني بالنسبة للحياة وللمُكَوِّن الجماعي الذي يمثِّلُه تدنيًا شديدًا للمعاني والقيم، هنا تبرز إشكالية إحلال الجزء مَحَلَّ الكل، أو عملية إحلال تدريجي للسلامة الأحيائية - النهج الأحيائي للسلامة في بيئة غير معروفة - محل عملية التحسين، وأيضًا إحلال خاصية البقاء محل الحياة، ولهذا يتحدث أرسطو (Aristote) بكل وضوح عن ديمومة الحياة السياسية من أجل العيش فقط، وأن تمام هذه السياسة لا تحد منها، ولهذا فقد تحدَّث عن منع وإقصاء القضايا السياسية الحاسمة المرتبطة بالعدالة والصالح العام إلى ما دون مستوى الآمال والالتزامات، مما لا شك فيه أنه في زمن الحرب تصبح قضية البقاء - وما يصاحبها من أمور تتعلَّق بقضية التعاون والرحمة - جوهريةً، وتحتل مركز الصدارة.

(٢٥) نؤكد على هذا الأمر.

(٢٦) انظر: أرسطو، سياسيات، الجزء الثالث،

Aristote, Politiques, III, 6 (1278-b25-30), trad. Pellegrin, Paris, Flammarion, « GF », 1990, p. 226.

من هذا المنطلق تحديدًا فإن ديناميكية السلام لا تماثِل ديناميكية الحرب، ولهذا ففي أثناء الحروب ونتيجة للآلام التي تخلِّفها، تظل قضية العدالة والحرية قضية حيوية داعمة للمقاومة، ولانطلاق عملية السلام في المستقبل القادم الذي نتمنى له الاستدامة، وحيثما تزدهر الحياة "ببساطة في العيش" فلن يكون هناك ضيق في الحياة، ولن يشكل الحرص على البقاء، بمفرده، معنى ووجهةَ نظر سياسية[٢٧].

ولن يكون البديل محصورًا فقط بين القيود التي تفرضها الأنظمة الدكتاتورية وبين الحلول الديمقراطية التي تستند - كما نلاحظ - إلى مؤشِّرات موضوعية وخيارات أخلاقية، ولا يعني هذا على الإطلاق وجود ما يناسب طموح الكثيرين، لكن يلوح في الأفق وجهة نظر ثالثة؛ إنها القوة الناعمة "وأعمال العنف البسيطة" التي ترتكز على قيمة التكلفة، التكنوقراطية ذات العقلية الأبوية أيضًا، بحيث تصبح مجتمعات مهمومة بقضية المستقبل، على الرغم من أنها محرومة من موارد الذكاء ومن التكوين الجماعي.

وحيث إن التنمية المستدامة تشبه بالفعل الصيدلية (pharmakon)[٢٨] التي تُوَفِّر علاجات ناجحة لحالات حرجة تُعَبِّر عن حكومات تعمل في ظل أنظمة مدعومة من الشعوب، لكن هذا الأمر قد يكون سببًا في عدم قدرتها علي الحكم بأنفسهم، إن تبني الشكل التكنوقراطي التجريبي على حساب ما يمكن أن نطلق عليه الخبرة المتخصصة، ينتج عنه بكل سهولة نوع من الحرمان نجده - بشكل متزايد- في سياقات وحالات طارئة لا تتفق مع الوسائل الطويلة من المداولات والأحكام المشتركة.

عندما يتعلق الأمر باختيار وترتيب وتحمُّل أعباء (أو عدم تحمُّل) نوع معين من المخاطر، وبالالتزام (أو بعدم الالتزام) بنوع معين من النفقات دون الالتفات لعنصر الزمان والمكان واللغة المناسبة، هنا يمكن أن يتعرض كل من التكوين الديمقراطي وآفاق التعدُّد السياسي، المعبِّر عن المساواة الحقيقية، لمخاطر جسيمة.

---

(٢٧) انظر مارك أبيلي، سياسية البقاء، Voir Marc Abélès, Politique de la survie, Paris, Flammarion, 2006.

(٢٨) (Pharmakon) كلمة مستخدمة في اللغة اليونانية القديمة، وتعني: المكان الذي يقدم فيه كل من السم والدواء على حد سواء.

رهانات ميتافيزيقية المتفاعلة

عن أي نقد غير متوازن نتحدث؟

للقضية محاور متعدِّدَة: قد لا نثق - في الوقت الحاضر أو في المستقبل - بالتنمية المستدامة التي يشوبها غموض من حيث المفهوم، وأيضًا من حيث المطالبة بالتطبيق، ولأنه لا سبيل إلى وصفها في المجمل، فمَن الذي يمكنه أن يعارِض البحث الدؤوب والدقيق والصارم عن النموذج البديل «المستدام حقًّا» أو «القابل للاستدامة فعلًا» لاقتصاد المجتمع، عند الحديث بهذا الشكل فلن يكون بوسعنا الابتعاد عن التنمية بهذه السهولة، وستكون عملية النقد صعبة للغاية أكثر مما يبدو للوهلة الأولى، قد نتوصَّل إلى حقيقة جَلِيَّة تتضح بشكل تدريجي بحيث نستطيع من خلالها - بعلم وحكمة مُتَّزِنَة - أن نعيد بناء التنمية المستدامة، وسنكون على دراية بماهيتها، أهي كلمة أم شيء أم فكرة؟ وما طبيعة هذه الفكرة؟ (أهي فكرة إيمانية أم علمية...؟).

ولأن المنهجية مُرْبِكَة للغاية فإن وجود تفسيرات شديدة الحِدَّة تدل في النهاية - حتى ولو تم التعبير عنها أحيانًا بكلمات مختلفة - على مبدأ التنمية الناجحة والمرغوب فيها، قد يكون هناك نوع من التداوُلية يصعب التخلُّص منها حتى عندما تتقيد التنمية بالمعتقد والأيديولوجيا والنموذج الثقافي الخاص[1]، ولأنه من الضروري أن نتساءل عن السبب في نشأة المعتقد وكيفية المحافظة عليه، فلماذا يُعَاد إنتاج هذه الأيديولوجيا بسهولة؟ ولماذا دخلت خصوصية الحضارة

(١)انظر: ج ريست، التنمية، تاريخ المعتقد الغربي،

Voir G. Rist, Le Développement, Histoire d'une croyance occidentale, Paris, Presses de Sciences Po, 1996, 2e éd. 2001 ;

انظر لنفس المؤلف: التنمية.. العنف الرمزي للمعتقد،

« Le "développement" : la violence symbolique d'une croyance », in C. Comeliau (dir.),

انظر أيضًا: مشروعات للمستقبل، حلقات نقاشية عن البدائل،

« Brouillons pour l'avenir, Contributions au débat sur les alternatives», in Les Nouveaux Cahiers de l'IUED, n° 14, Paris, Puf, 2003, p. 150.

بهذا الحجم في مرحلة العولمة؟ لا أحد يتمسك على أية حال بالعنف ما بعد مرحلة الاستعمار، ولا بفرض أنواع من التنمية غير قابلة للاستدامة.

فعلى الرغم من إمكانية تحديد ملامحها بصعوبة، ولأنها على الهامش من عقلانية مُقَيَّدَة خاضعة لتفاهمات سريعة وكلمات مستخدمة، فإن مصطلح "التنمية" يحمل في طياته بوادر دعوة مُلِحَّة: لِتُنَمِّ نفسك، ولِنُنَمِّ أنفسنا، بطريقة قابلة للاستدامة إلى حد الكفاية.

ولكي تبدو التنمية، في نهاية المطاف، مستدامةً علينا أن نتخيل الأوضاع (التقنية والاقتصادية والسياسية والقانونية)، ونلاحظها ونطوِّرها؛ كي نَحُول دون أن تتناقض التنمية مع نفسها، ولكي تستطيع التنمية، على شاكلة الساعات الجميلة أو البندول في حركته التوازُنية، تحقيق إدامة ذاتية لحركة التوازن التي تخصها، ولأنها تمثِّل الهيئة أو الصورة النموذجية لقطعة موسيقية، فإن مثل هذا الافتراض لا يتعلق بالمستويات الإيجابية أو المتخصصة للتقنية وللاقتصاد وللسياسية العقلانية، وإنما يتعلَّق الأمر برؤية ذات طابع ميتافيزيقي تسمح دون أن يكون لديها الرغبة في التأثير - وبدون أن تنتوي نهائيًّا تعديل المعنى - من خلال وضع تفسير محدَّد للعالم وللإنسان في هذا العالم، لهذا فإن التنمية المستدامة تحافظ على توازن الكائن والكائن المتطوِّر من حيث كونه مبدأ وله نظرة مستقبلية، ولا يعني هذا أن تتكلم بدون رؤية واضحة، ولكن على العكس من ذلك أن تقدم اقتراحات كثيرة وأن تتحدث قليلًا، وهذا ما يميِّز تحديدًا الأساس النوعي لأحاديثنا ومشاركاتنا، وهو ما يُمَكِّن التنمية المستدامة، علاوة على الممارسات المعتادة والاستراتيجيات الكلامية لكافة الأطراف، من أن يكون لها البُعْد الوجودي الخاص جدًّا.

علينا أن نأخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، تعريف التنمية الذي اقترحه حديثًا أمارتيا سين (Amartya Sen):

بالأساس أعتقد أن التنمية تُعَدُّ الطريق إلى توسيع دائرة الحريات الحقيقية بحيث يتمكن الأشخاص من الاستمتاع بها، بهذا الأسلوب يشكل توسيع دائرة الحريات أهم غايةً وأرقى وسيلةً للتنمية، وهو ما أطلق عليه بشكل أساسي "الدور التأسيسي" "والدور الفَعَّال" للحرية من خلال التنمية[٢].

عندما ينتقد أمارتيا سين (Amartya Sen) الغموض التقليدي "للنمو" (الاقتصادي) "وللتنمية" (البشرية)، فإنه يطالب بمبدأ توسيع الحريات للبشر، وبشكل عام فإنه يتحدَّث عن

(٢) انظر: أمارتيا سين، التنمية هي الحرية،

انظر عنوان هذا الكتاب في النص المترجم إلى الفرنسية: النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية: تنمية وعدالة وحرية،

Voir Amartya Sen, Development as Freedom, 1999 ; trad. fr : Un nouveau modèle de développement économique. Développement, justice, liberté, Paris, Odile Jacob, p. 56.

اعتماد التاريخ المعاصر على مثل هذا الإجراء، يمكننا أيضًا، بالاستناد إلى هذا التعريف، التمادِي في القول بأن أَوْلَى تعريفات التنمية المستدامة كانت إلى حد بعيد دون المستوى، وتعتمد على تمثيل متحفِّظ للغاية منذ زمن بعيد.

لا يكفي القول بأننا نرغب في الحفاظ على مصالح الأجيال القادمة ومقدرتهم على تلبية حاجاتهم، يجب أيضًا التأكيد على حقوق الإنسان في التنمية وعلى تنمية حقوق الإنسان، يمكن فَهْم الحرية بما يتَّفِق مع ما يقترحه أمارتيا سين (Amartya Sen)، على أنها القدرة على الاختيار وعلى تحديد مسارات الحياة بكل حرية، هنا يتعلق السؤال الجوهري بعملية التمكين وقضية الربح وزيادة القدرات البشرية، إنه الاتساع الجديد أو الاتساع المُسْتَدَام.

لا يُعَدُّ اللعب بالألفاظ، بما في ذلك الألفاظ التي يستخدمها الخبراء في مؤتمرات القمة الدولية من الناحية الفلسفية والميتافيزيقية منهجًا محايدًا، فمن خلال الكلمات التي يستخدمونها والتفسيرات المصاحبة لها تنشأ حركة رمزية بحيث يتم تفعيلها والتحقُّق من صحتها بطريقة أخرى، يُعَدُّ هذا الأمر من خصائص المنهج الوجودي الضمني الذي يتخلَّل النص وينتشر في ثناياه وبين طيَّاته، ولهذا تَكْمُن صعوبة الصياغة وصعوبة تناوُل موضوعات بطريقة مباشرة.

إن مثل هذه المقترحات الجوهرية تُعَدُّ إلى حد كبير متوافقة مع مفهوم انزياح النص وغموض الاستخدام الخشن والأسلوب المجازي المنتظم، لهذا فإن قوة التنمية المستدامة في الإقناع لا تعتمد على المعنى التقليدي الذي يتعدَّى المعنى المجازي، ولا يعتمد أيضًا على المعنى العميق على حساب المعنى السطحي، لا شيء غير أن "التنمية المستدامة والقابلة للاستدامة" تحرص حقيقة على أن تقول كلمتها، وهو ما يمكن أن يُسْتَخْلَص من سياقات محدَّدة بحيث يستثمر من خلالها مفهوم التنمية، وتتشكل عناصر التصنيف الفَعَّال، وهو ما يسمح بوضع توصيف وتقييم للواقع الحالي بشكل كافٍ، فعندما أُصبِحُ بالغًا هل أواصل تنمية ذاتي؟ وبأي طريقة؟ هل أستطيع أن أُنَمِّي ذاتي بطريقة مستدامة؟ ما الشروط؟ الخوف من الموت، أيضًا الشعور بطريقة أو بأخرى بالنقص، أكثر من الشعور بالزيادة، ربما يكون هذا الأمر نافذ المفعول، وهكذا فإن هذه المشاعر تُعَبِّر عن علاقات نفسية تَخُصُّ عِلْمَ الوجود الذي تم التنظير له بشكل يَشُوبُهُ غموض حقيقي.

ألا تتطلَّب التنمية المستدامة وتستحق أن نبذل مجهودًا في حال ظلت على الحياد، من منطلق أخلاقي، ولم يكن بمقدورها، في أبسط الحالات، إعطاء معنى وقيمة وأمان لشركائنا؟

فإذا ما كان هناك غموض حقيقي فلمفهوم التنمية المستدامة قدرة شاملة على الوصف والتفسير والتقييم بحيث يمكن تنظيم وإدراك وتحكيم بعض البيانات الحقيقية، لهذا تُعَدُّ التنمية المستدامة نهجًا استباقيًّا لما يمكن أن يكون عليه الأفراد والمجتمع، من ناحية أخرى تتيح التنمية

المستدامة، بشيء من الحذر، اتخاذَ نوعية من القرارات تتعلق بالبشر، بحيث يمكن أن يتحمَّلها ويتأملها كل شخص مهموم بالخطاب اليومي الرتيب، وبفحواه المعروف والموضوعي والمحايد.

لا أحد يهتم بعلم الوجود على الرغم من أهميته القصوى، يحيا الإنسان ويموت ويُنَمِّي ذاته قدر الإمكان، هذا هو الواقع المفروض، أو ما يمكن الحديث عنه في الوقت الذي نُؤَكِّد فيه أن التنمية يمكن لها، بل من الضروري، أن تكون مستدامة أو قابلة للاستدامة.

إذا كان الوضوح النسبي من سمات التنمية الوصفية والمعيارية على حد سواء، ومن سمات التنمية التي نرغب في أن تكون مستدامة، فمن الممكن ألَّا يكون هناك في البداية تنمية اقتصادية أو تاريخية، مع إمكانية وجود تنمية مرتبطة بعلم الأحياء وعلم دراسة الإنسان والتيار الوجودي، بحيث يمكن أن تصل إلى درجة من الحسن والكمال التدريجي، ويكون من المحتمل وضع توصيف لأشكال الحياة البشرية.

نحن على علم يصل إلى حد اليقين بالمستوى الذي يصل إليه الطفل عندما يخضع "للتنمية الذاتية"، قد يقل المستوى أو يَكْثُر، وقد ينقص أو يزيد ويتحسَّن، مع ما يسببه هذا الأمر من مخاوف وما يُحْدِثُه من مناقشات تفرضها هذه الرؤى، نعلم عن الكائن الحي على وجه العموم، والكائن البشري على وجه الخصوص، أنهما يتمتعان بخصوصية تستند إلى مؤشرات محدَّدة (طبيعية)، أو عامة (اجتماعية) لا تنحصر في هذا الأمر أو ذاك، في حين أنهما يتميزان نتيجةً لتفرُّدهم بمقدرة على الحركة والابتكار، ووضع معايير خاصة بهم، والدخول في مجالات واتجاهات غير متوقعة، وربما تكون غير ملحوظة، ولأنها تتميز بمرونة كافية فإنها لا تلعب دورًا يَتَّسِقُ فقط مع القوالب المسكوكة، أو من خلال استخدام قوالب عامة، ولكنه يَتَّسِق مع إعادة تشكيل وإنتاج ذات النماذج والمعايير على هيئة صور جديدة(٣)، كيف وبأي كلمات نتحدث عن هذا الأمر؟ هل مصطلح "تنمية" هو الأنسب للاستخدام؟

في الوقت الذي يكبر فيه الأطفال وتتحسن قدراتهم ومهاراتهم بشكل تدريجي في ظل ظروف وممارسات معينة، فإن البالغين الذين تَوَقَّفُوا عن النمو مستمرون في تنمية أنفسهم من خلال اكتساب المعارف والخبرات، واللياقة البدنية، والتأهيل الفكري والأخلاقي.

ماذا نريد من هذه الحياة التي لا تشتمل بطريقة أو بأخرى على رؤى تهتم بالتحسين المستمر؟ بطريقة مُعَبِّرة جدًّا يستخدم دينيس ميدوز (Dennis Meadows) نموذجًا أحيائيًّا وأساسيًّا بانتظام في

---

(٣) انظر: دونيس ديدرو، حلم ألمبير، Voir Denis Diderot, Le Rêve de d'Alembert

انظر: بيير ما شيري، معايير حيوية وأخرى اجتماعية، مقال يتناول بعض القضايا المتعلقة بالحالة الطبيعية والحالة المرضية،

Pierre Macherey, «Normes vitales et normes sociales dans l'Essai sur quelques problèmes concernant le normal et le pathologique » in De Canguilhem à Foucault la force des normes, La Fabrique éditions, Paris, 2009 (et notamment le commentaire de Spinoza, Ethique, III, 57).

الوقت نفسه، بهدف إبراز تفسيره "لحدود النمو" بشكل دقيق ومُعَقَّد يفوق الفرضية المُبَسَّطَة عن "بداية النمو"، لنتخيَّل -كما يقول، وهو ما لم يحدث لحسن الحظ- يستمر الطفل، الذي أصبح بالغًا، في النمو بالمعنى المادي للكلمة، لكن هذا النمو لن يصل أبدًا إلى حد الكمال. علينا إذن اللجوء إلى إجراء حيوي وجوهري غير مألوف، على العكس من ذلك، لنتخيل إمكانية الفصل التدريجي بين المكوّن المادي المكتمل تقريبًا وعملية التحسين المستمر في إطار ثقافي يُفْضِي إلى رؤى تتعلَّق بالحياة في صورها المختلفة، وتتعلق أيضًا بالوسائل التي تتيح عملية الانتقاء.

يحاول دينيس ميدوز (Dennis Meadows) على طريقته تفعيلَ مفهوم الحالة المستقرة التي اهتم بها بعضٌ ممن سبقه، وخاصة جون ستيوارت مل (John Stuart Mill)[٤]، يمكن وضع تعريف لمثل هذه الحالة عن طريق التمييز، من جهة، بين الممتلكات المادية التي تزيد تدريجيًّا بشكل ثابت، ومن جهة أخرى بين الرؤى المنفتحة على مفهوم التحسين إلى أبعد مدى: ثقافتنا وثقافة الآخرين، أو ثقافتنا مع ثقافة الآخرين.

هذه المقارنة مفيدة للغاية، فهي تدعو إلى نقد بيئة مستقرة قوامها نمو لا محدود لعملية الإنتاج وللممتلكات المادية، وتسمح بالتمييز مبدئيًّا بين النمو (الاقتصادي) والتنمية (البشرية)، وهكذا فإن مفهوم التنمية المستدامة القابلة للاستدامة يصبح مُثْمِرًا إلى حد بعيد[٥]، ولا تزال هذه المقارنة مرهونة بعدد من الملابسات التي ترجع تاريخيًّا إلى الفلسفة التطويرية في القرن التاسع عشر، لكنها تتسق في هذه الآونة مع مفهوم التنمية المستدامة، إنها تتيح عمل علاقة تناظر بين تاريخ الفرد وتاريخ الجماعة، كما أن هذه المقارنة تجعل من التنمية المبدأ العام للمرحلة، بحيث يصبح مفهومها مبسطًا للغاية، وقد يستنفد بصورة مفاجئة، وهكذا نستطيع أن ندرك أن التنمية تشغل وضعًا ذا طبيعة مزدوجة، فهي الوسيلة والغاية، كما لو كانت تشكل هذه الطبيعة الهدفَ المراد بالنسبة لها، ويفرض مثل هذا الإجراء شمولية المرحلة، والتزامًا تامًّا بتقديم حزمة من الوسائل تتعلق بمقدرات تقنية وسياسية، وبطريقة ما

---

(٤) انظر: جون ستيوارت مل، مبادئ الاقتصاد السياسي مع بعض التطبيقات على الاقتصاد الاجتماعي،

Voir J. S. Mill, Principes d'économie politique avec quelques unes de leurs applications à l'économie sociale, trad. Française d'H. Dussart et J.-G. Courcelle-Seneuil, Paris, Guillaumin,1873.

انظر على وجه الخصوص الجزء الثاني، المجلد الرابع، الفصل السادس، حيث ذكر جون ستيوارت مل: أهمية الفصل بين الرأسمالية والكمالية، وأردف قائلًا: "فقط في البلاد المتخلفة يكون لزيادة الإنتاج أهمية قصوى، أما في البلاد المتقدمة فنحن بحاجة إلى أسلوب جيد في التوزيع".

Et notamment : tome II, livre IV, ch. VI où Mill travaille à dissocier capitalisme et perfectionnisme, et soutient que « c'est seulement dans les pays arriérés que l'accroissement de la production a encore quelque importance : dans ceux qui sont plus avancés on a besoin d'une distribution meilleure ».

(٥) هذه واحدة من الأسباب التي جعلت دينيس ميدوز (Dennis Meadows)، حذرًا جدًّا في بداية الأمر تجاه مفهوم التنمية المستدامة، يقبل فيما بعد باستخدامه في حدود معينة بحيث يكون مشروطًا بهذا التمييز المبدئي.

C'est l'une des raisons pour laquelle D. Meadows, très critique dans un premier temps à l'égard de la notion de développement durable, accepte désormais d'en faire un certain usage, mais conditionné à cette distinction de principe.

أخلاقية، وهو ما يجعل متطلبات تحقيق العدالة شيئًا ثانويًا، فإذا كان تحقيق التوزيع العادل للثروة على الأجيال الحالية والمستقبلية يُعَدُّ شرطًا للتنمية الفَعَّالَة والدائمة، فإن هذا الأمر يُعَدُّ الوسيلة الناجعة لخدمة قضية كبرى تُشَكِّل في حد ذاتها تنمية، إنها التنمية، وليست العدالة الداعمة لها، هي الغاية القصوى التي تُمَثِّل تحولًا فريدًا من نوعه، وكنتيجة لهذا المفهوم الذي يُفْتَرَضُ أنه جوهري، يمكن الجَمْع بسهولة بين ظواهر ومراحل متباينة من حيث الطبيعة، مع إمكانية إجراء تنفيذ حالي ومنهجي لعملية الفصل الظاهر بين أن تكون أو لا تكون متطوِّرًا، من جهة، وبين الكائن والكائن غير الفَعَّال المستدام، من جهة أخرى.

قد يتصف هذا الأمر بالسهولة، لكنه لا يمكن وضع تعريف للمصطلح، أو معرفة أهداف مثل هذه التنمية، فإذا ما كانت التنمية المستدامة بطبيعتها لا نهاية لها، فهي أيضًا تنمية مفتوحة بشكل أساسي، وكنتيجة لمثل هذا الوضع فهناك احتمالية لتمثيل مُوَحَّد للتاريخ يكون في إطار تَقَدُّمِي نَشِط، فيصبح المجتمع بأكمله - بما فيه الجنس البشري، وليس الأنشطة الاقتصادية فقط - في صلب اهتمام التنمية، ويكون التعامُل مع عناصر متجانسة جزءًا لا يتجزَّأ من الإجراء نفسه والرؤى نفسها، على العموم وبشكل مُطْلَق، لا يمكن وصف "التنمية المستدامة - القابلة للاستدامة"، بما لدينا (وبما ليس لدينا) من منظور التوزيع الأمثل للثروة، إنها تشير إلى ما نحن فيه وما يمكن أن نكون فيه على اعتبار أن الكون كله - عندما يتعلَّق الأمر بالفرد أو الجماعة - يملك الحق في أن يعطي تفسيرًا لهذا الإجراء.

يمكن إلى حَدٍّ ما إعادة استخدام مفهوم التحسين القديم، فلم يَعُدْ هذا المفهوم مُنْسَجِمًا مع كثير من المهارات، كالمقدرة على تعديل كل مواهبنا إيجابيًّا أو سلبيًّا تبعًا للظروف والأحوال، في حين أنه يخضع لمصير يخص هذا أو ذاك بطريقة أو بأخرى، إنه النظام المتغيِّر لهذا الكون الذي يخضع له الجميع بشكل أساسي.

لقد خصصت حنة آرنت (Hannah Arendt) أحد فصول كتابها "أزمة الثقافة" لتفسير عملية الفهم الحديث لمُجْمَل التاريخ، من خلال أطروحتها، وذلك بطرح مفهوم عن المراحل التاريخية، وبأسلوب دقيق يتعرَّض هذا التحليل للافتراض الذي تطرق إليه الجيولوجيون، ويتناول حقبة أرضية جديدة أُطلق عليه مصطلح "الأنتروبوسين"(٦)، بدأت، أو في طريقها إلى أن تبدأ، وفيها يتأثر الجنس البشري "بالقوى الجيوفيزيائية"، حيث تخضع الأرض لتأثيرات غير إرادية وغير متوقعة في أغلب الأحوال، بسبب تدخل العنصر البشري(٧).

---

(٦) أي العصر الجيولوجي البشري.

(٧) انظر: بول كروتزن، الجيولوجيا البشرية. الأنتروبوسين، (أو الترجمة الفرنسية في سلسلة "البيئة والسياسة")

لقد تم البدء في قياس النتائج التي تتسبب فيها التغيُّرات المناخية، ويُسْتَدَلُّ بهذا الأمر على وجود مؤشرات ظاهرة (تم دراستها بكثرة) تتعلَّق بالتقلبات المنتظمة، ولأن التغيرات المناخية تتسبَّب في هذا التغيير العام الذي أنهى مفهوم الفصل التقليدي بين الفن والطبيعة وبين الطبيعة والتاريخ، فإن التأصيل لهذا الواقع يمكن التعبير عنه باستخدام الكلمات الأساسية التالية:

إنه ذلك العالَمَ "الذي يُحْرَم فيه الإنسان من حقوقه"، على الرغم من استمرار البشرية في الإفادة من إنتاجه الخاص باستخدام أساليب فَعَّالَة، على الرغم من انعدام التشابُه بين قطاع الأعمال الرصينة والأعمال ذات الطابع التجاري، وبطريقة لا تواكب العصر لا يزال هناك إصرار على استخدام مصطلح "الطبيعة" للدلالة على أحداث أو كوارث، في بعض الأحيان، تتميَّز بتأثير متواصِل نتيجة لما تَمَّ تنفيذه وتحقيقه تحت تأثير "التقدُّم" العلمي والتقني.

وبدقيق العبارة، نستطيع القول، كما تُصِرُّ على ذلك أرنت (Arendt)، بأن مفهوم المراحل الذي يتم تطبيقه على التاريخ لا ينسجم مع تسلسل الأحداث البسيطة، وإنما يرتبط بعملية تجميع وتحقيق الأشياء غير المتوقعة، وربما غير المرئية من جانب القوى البشرية غير الفَعَّالَة في كثير من الأحيان:

[...] أولى النتائج تخبر بأن الإنسان يتدخل في التاريخ، وأن التاريخ قد أصبح عبارة عن مراحل، وأن هناك ذريعة قوية تُدَلِّل على تدخُّل الإنسان في الطبيعة بسبب البحث العلمي، وتبعًا لمقولة وايتهيد (Whitehead)، هل يمكن اعتبار الطبيعة من بين هذه المراحل؟(٨)

هناك تناقض واضح، إلا أن مشروع "التنمية المستدامة – القابلة للاستدامة" يُسْهِم باستمرار في حل هذا الخلاف.

بالنظر إلى المبدأ الذي يُنْسَب إلى فيكو (Vico) على أرجح الأقوال والذي يتناول قضية "الحقيقة والواقع"، نجد أنه من المُسَلَّم به القول بأن ما يُنْتِجُهُ الإنسان يُعَدُّ - بحكم التعريف- أمرًا مقبولًا؛ لأنه معلوم بالنسبة إليه، ويمكن التحكُّم فيه بسهولة، من الناحية الفكرية والعملية، مقارنةً بما يمكن العثور عليه أو اكتشافه في ظل نظام مغايِر بشكل كلي أو جزئي.

Voir Paul J. Crutzen, « Geology of Mankind. The Anthropocene », Nature, n° 415, 3 janvier 2002, p. 23 ; trad. fr., dans Ecologie et politique, n° 34, 2007, p. 143-148.

من الملاحَظ أن المُنَظِّرِينَ المعاصرين للأنتروبوسين (العصر الجيولوجي البشري) ينتمون في الغالب إلى مفهوم قابلية الاستدامة "الضعيفة"، وهي المدعومة بافتراض يدعو إلى التفاؤل حيث تحل تدريجيًّا التقنية المتقدمة محل الموارد الطبيعية الأساسية، ومن خلالها يمكن المراهنة على مصادر لانهائية للذكاء البشري، نذكر على وجه الخصوص الافتراض المتعلِّق بالهندسة المناخية (الجيولوجيا الهندسية): إن المشروعات التي تتيح للبشر السيطرة على مناخ الأرض لم تَعُد لها دلالة عسكرية كتلك التي كانت أثناء الحرب الباردة، إلا أنه يمكن اعتبارها حَلًّا اصطناعيًّا للمشاكل التي يسببها الاحتباس الحراري.

(٨) انظر: حنة آرنت، مفهوم التاريخ،

Hannah Arendt, « Le concept d'histoire », in La Crise de la culture, trad. fr. Paris, Gallimard, p. 85.

تتحدث أرنت (Arendt) عن هذا المبدأ، حيث نستطيع أن ندرك ماهية التحرك المرحلي الذي يُسْهِم في تحديد هذا المبدأ وتفسيره، هذا المبدأ أن "الإنسان، كلما يحاول الاستفسار عن أشياء مغايِرة لطبيعته، أو أشياء ليس له دخل في وجودها، لن يكتشف إلا نفسه وما أنتجه بنفسه، بالإضافة إلى شواهد على أفعاله"[٩]، ولأن ما يحدث في عالمنا المعاصر يتناغَم، على نطاق واسع، مع التزايُد الكبير لتَدَخُّل الإنسان الفعلي، وبشكل متدرِّج، في كل المشاهد "الطبيعية"، بما في ذلك التدخل فيما يهم البشر أنفسهم، فإن النتائج المترتِّبَة على هذا الوضع تحمِل في طياتها دلالة معرفية تتيح إمكانية الربط بين وضوح متزايِد - لا سبيل إلى إنكاره- للعديد من الظواهر وبين غموض مُتَنَامٍ لمؤثرات كونية، مع عدم القدرة على التنبؤ بالنتائج على المدى الطويل، ماذا يحدث لنا عندما نشاهد ما نفعله أو عندما نعمل على تفعيل مختلف الوسائل - التقنية والاقتصادية والسياسية - في مجال التنمية؟ لا شيء سوى إضافة نتائج إلى نتائج أخرى متلاحِقة بشكل عشوائي تسمح بتجميع ودمج وقائع متباينة.

وسيكون من غير المعقول الاعتقاد - بضرورة الاعتماد - على خبرات متراكمة من شأنها أن ترشدنا إلى حقيقة مثل هذا الإجراء وجعله متاحًا لنا في نهاية الأمر:

[...] إن التدخل في الطبيعة، كما تقول أرنت (Arendt)، وعدم المعرفة بالحاجيات البشرية يجعل الإنسان في مواجهة مع قوى غير طبيعية يصعب السيطرة عليها بكل تأكيد، وهو ما يُعَدُّ في غاية الخطورة[١٠].

تبدو التنمية، في مثل هذا السياق، كأنها مشكلة تَحَتَّم علينا العمل على تحويلها إلى تنمية قابلة للاستدامة، وهو ما يمكن أن يعد عَرَضًا من الأعراض، إنها "مصنع البشر"، ومن ثم فإن مصطلح "التنمية المستدامة - القابلة للاستدامة" يُعَدُّ الاختيار المناسب جدًّا، ومن أهم سمات هذا العصر، ولهذا ينبغي أَخْذُ هذه المعطيات على محمل الجد، بما أنها تجربة ناشئة تدعو إلى التفكير في هذا الإجراء، والمساهمة في المحافظة عليه، مع العمل على تطبيق عامل التحفظ بدلًا من الاعتماد على إدارة سياسية علمية.

يمكن ملاحظة قاسم مشترك يجمع العديد من العوامل المرتبطة بتخصصات علمية تغيَّرت جذريًّا منذ القرن التاسع عشر حتى وصلت إلينا:

---

(٩) انظر: فيرنر هايزنبرج، الطبيعة والفيزياء الحديثة،

انظر أيضًا الترجمة الفرنسية لهذا العنوان: مفهوم الطبيعة في الفيزياء المعاصرة،

Werner Heisenberg, Das Naturbild der heutigenPhysik, Hamburg, 1956, trad. Fr La Nature dans la physique contemporaine, Paris, Gallimard, 1962.

إن صورة الطبيعة من خلال الفيزياء المعاصرة تُعَدُّ ترجمة أمينة كونها تدخل في إطار تحليلي للطابع الاستدلالي البناء للعلوم المعاصرة.

(١٠) انظر: حنة أرنت، مفهوم التاريخ،

Hannah Arendt, « Le concept d’histoire » in La Crise de la culture trad. fr. Gallimard, Paris, p. 85

من المعلوم أن مفاتيح علم التأريخ الحديث - "تنمية" و"تقدم" - كان في القرن التاسع عشر، وأيضًا مفاتيح الفروع الجديدة لعلم الطبيعة [علم الأحياء وعلم الجيولوجيا] يمكن ملاحظة التوافق المتبادَل بين مصطلحات فروع البحث العلمي قبل أن ينشغل العلماء بالصراع الدائر بين علوم الطبيعة وعلوم التاريخ، مما قد يؤدي إلى أن يشوب الغموض القضايا الأساسية(١١).

من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار وجود ردة فعل قوية، إن المؤسِّسين الجُدُد لنظرية علم الأحياء ذي الصلة بأبعاد النمو التكويني للعمليات الحيوية لم يلتفتوا إلى النظريات الشمولية التي تقدم تعريفًا للحياة من خلال التنمية المتطورة للأشكال التي كانت موجودة من قبل، وخير مثال على ذلك ليبنز (Leibniz) الذي تناول وجود الإنسان، وما يرتبط به من مولد وموت، باستخدام مصطلح التنمية(١٢).

إن مفهوم التطور الآن وما يتصل به من "برمجيات جينية" – أي المفهوم المطروح للنقاش والذي يتم دراسته بشكل موسع - يُعَدُّ مدينًا بالفضل لهذه النقاشات(١٣)، كيف يمكن فَهْمُ قضية التنمية انطلاقًا من اللحظة التي تتيح للإنسان الوسائل التي تُعِينُه على التفكير في أن أشكال ومكوِّنات الكائن الحي ذي التاريخ، علمًا بأن تاريخ هذا الكائن الحي لا يخضع لأي شكل من الأشكال سابقة الوجود الغامضة أو حتى الخيالية؟ لماذا لا يتم الاعتماد على مفهوم مقبول للتطور، بحيث يكون له مضمون تثقيفي إذا كانت هناك رغبة في مقاومة نظرية غائية الوجود؟

عندما يتم تطبيق مفهوم التنمية على حركة التاريخ، في سياق يبدو من خلالها أن فكرة حركة التاريخ تتعدى الطبيعة، يكون الاعتماد على أسس نظرية غير مضمونة بالقدر الكافي، ولا تشملها دراسة دقيقة، ولعدم الخوض في نقد هذا المفهوم نعتقد بأن البُعْد المعياري للتنمية هو الذي يجب التركيز عليه أولًا، كيف يمكن للتنمية المتواضعة في بلد ما أن تُعَبِّر عن أي شيء آخر سوى عن النقص

---

(١١) انظر حنة أرنت، مفهوم التاريخ، ص٨٤.

(١٢) من هنا كانت أطروحة ليبنز (Leibniz) التي تؤكد على "أن الموت لم يَعُدْ له معنى، بدقيق العبارة"؛ إذ إنه لا يمثل سوى تغير في الشكل. انظر مونادولوجيا (Monadologie)، ص. ٧٣: "هذا هو السبب في أنه لا توجد مرحلة تعاقُب متكاملة، ولا يوجد موت صريح يعمل على الفصل بين الجسد والروح، إن ما يمكن أن نطلق عليه "الأجيال" ليس إلا دليلًا على التنمية والنمو، كما أن ما يمكن أن نطلق عليه موت ليس إلا تغير في الشكل وميول نحو النقصان".

(١٣) انظر في هذه النقطة تحديدًا: جورج كانجويلهم وجورج لاباساد وجاك بيكمال وجاك ألمان، من التنمية إلى التطور في القرن التاسع عشر،

Voir sur ce point décisif Georges Canguilhem, Georges Lapassade, Jacques Piquemal, Jacques Ulmann, Du développementà l'évolution au xixe siècle, Paris, Puf, « Quadrige », 2003 ;

انظر أيضًا لجاكوب: التوازن الممكن،; Jabob, Le jeu des possibles

انظر: جون جاك كوبيي وبيير سونيجو، نظرية علم الوراثة،

Jean-Jacques Kupiec et Pierre Sonigo, Ni Dieu ni gène, Paris, Le Seuil, 2000.

والحرمان؟ أيمكن أن تُعَدُّ التنمية دعوة إلى التوازن والاستدراك؟ بالنظر إلى هذا الأمر نرى أننا معنيون بإشكالية التفسيرات المصاحبة لمفهوم "التطور المخادع"، والحاجة إلى توضيح مفهوم علم الإنسان ذي الصلة بالخصوصية التاريخية لكل ثقافة، ولأن هذه الخصوصية لا يمكن اختزالها في طابع مؤقت نابع من تقويمات أوروبية أو غربية، فإن النظريات الاقتصادية المهتمة بالنمو تشدد على هذا الأمر[١٤].

إن ابتكار مفهوم للتنمية المستدامة مثلها مثل التنمية البشرية يُعقِّد الوضع ويفتح المجال للنقد الذاتي، وعلينا أن نتجاوز مرحلة التضاد المُبسَّط والمُقيَّد بين الدول النامية والدول المتقدمة، كما أنه من الضروري الفصل بين التنمية والنمو الاقتصادي الذي يتميز فقط بمجموعة من القيم المضافة.

وحيث إن التنمية البشرية تتطلب أدوات للقياس جديدة، فإن مؤشر "التنمية البشرية" يلعب بدرجة ما على هذا الوتر منذ نشأتها في عام ١٩٩٠م في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (P.N.U.D)، بحيث تجمع التنمية بين قياس معيار الدخل من ناحية مستوى التعليم ومتوسط الأعمار المتوقعة، من الممكن وضع تعريف للتنمية على اعتبار أنها لا تُعَبِّر فقط عن ارتفاع مستوى المعيشة، ولكنها تُعَبِّر عن مدى التوسُّع التدريجي بين الخيارات المتاحة في مختلف مناحي الحياة، لهذا السبب فإن استخدام مصطلح "سوء التنمية" بشكل تدريجي يُعَدُّ الأفضل، كما أنه حل محل مصطلح "التخلف".

لهذا الإحلال تفسير جوهري: من الممكن ومن المفترض أن يتم قبول مفهوم عن تاريخ العالم، وليس فقط عن الاقتصاد الداخلي لمجتمع ما، كما لو كان مرحلة من مراحل التنمية، وأن هذه المرحلة الديناميكية فقط لها فاعلية الأحداث التاريخية الكبرى، إنها تعمل على إزاحة ديمومة الأنماط المعيشية وخصوصية الأحداث البارزة، من ضمن مصفوفة العوامل المتبقية والهامشية والعابرة إلى حد ما، كما أنها تُشَكِّل، دون أن يكون هناك اعتبارات دينية أو طبيعية أو إنسانية، المعيارَ الوحيد والحقيقي الذي يدور في فَلَكِهِ مجموعة التقسيم المكاني والزماني للأشياء، فوجود البشر والمجتمعات البشرية يعتمد على أساس من التنمية التي نسعى إلى اكتشافها والترويج لها.

---

(١٤) انظر عرض نظرية روستو (Rostow) في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، حيث تناول المؤلف خمس مراحل، ولهذا فإنه يُعَدُّ الوحيد الذي تطرق إلى نمط معين من خلال العديد من المشاهدات والتحليلات المعاصرة، فهناك المجتمع التقليدي ومرحلة ما قبل التطور ومرحلة التطور (بالنظر إلى بداية الثورة الصناعية الأولى) ومرحلة الثورة الصناعية الثانية والمرحلة التي تتصف "بالنضج" وما يميزها من ظاهرة الاستهلاك الكبير (التي تميزت به الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية خلال القرن العشرين).

Voir W. W. Rostow, Les Etapes de la croissance économique, Paris, Le Seuil, 1963 (1re édition anglaise 1960).

انظر أيضًا: جاك جودي، سرقة التاريخ، كيف فرضت أوروبا تاريخها القديم على العالم بأسره،

Voir aussi Jack Goody, Le Vol de l'histoire. Comment l'Europe a imposé le récit de son passé au reste du monde, Paris, Gallimard, 2010.

هناك معايير وأدوات جديدة تساهم في التحرر من جدليات البداية والنهاية، إن فهم العالَم بمصطلح المراحل يعني تدمير مفهوم البداية والنهاية، فإذا كان الاهتمام "بالتنمية المستدامة – القابلة للاستدامة" محاولة للتصدي لدواعي القلق من تدمير أو تدهور محتمل للعالم، فقد يعني هذا الأمر الحديث المتناقض عن قضية عالم بلا نهاية، فالمستقبل ليس له حدود تدل عليه نقطة انطلاق أو نقطة وصول[١٥]، وفي الوقت الذي يمكن فيه للإنسان أن يتحرَّر من أوهام الأحداث الكبرى وروايات النصر العظيمة وما يشابهها من أشياء غير مفيدة، تظل هناك رؤية تتعلق بالتنمية وبمستقبلها القابل للاستدامة، ولا نعني بهذا الأمر التجربة بدقيق العبارة؛ لأنه لا يوجد دليل تجريبي حقيقي، بل وضع خطة مستقبلية، معيارها الأساسي العام عالمية التطورات وسلسلة الوجود الكبرى، يمكن تحسينها، تُعَدُّ عملية التنمية الشيءَ الوحيدَ الذي يمكن التفكير فيه باستمرار؛ إذ إنها تُعَدُّ مُحَرِّك المرحلة واللاعب الأساسي فيها، فالأشخاص والأجيال والمؤسسات، وحتى بعض المكوِّنَات الحضارية تنقضي، ولا يبقى إلا الإطار الذي يضمها، وهو ما يُمَثِّل للبعض وللبعض الآخر المرجعية الأساسية لعالم يُفترض فيه أنه قائم على التشارك، تبدو التنمية المستدامة حينئذ كعلاج غير فَعَّال لهذا التشتت وللطاقة المُبَدَّدَة وللقضايا الخاسرة.

من هذا المنطلق نستطيع أن ندرك لماذا يتم في الغالب استدعاء المفهوم الذي يدل على الإفراط لوصف ونقد "الجنون" المعاصر، أي الرأسمالية التي يتم دعمها بالمال، ولأنها فقدت الإحساس بالقيم التي تُسْهِم في رُقِيٍّ مجتمع الفنون والعلوم والآداب، وأدى إلى الرغبة الجامحة في نمو يتم انتقاده بشكل غير كافٍ وبطريقة عابرة[١٦]. وبالرغم من أن نقد مفهوم الإفراط يُعَدُّ من بين الأدوات

(١٥) إن الفلسفة التي يعتمد عليها ليبنز (Leibniz) لدراسة التاريخ، في نهاية عصر التنوير (القرن الثامن عشر)، تُعَدُّ واحدة من بين الدراسات التي تتعرض لمفهوم التنمية التي تشمل جميع المناحي: "إن القسم الأكبر لدينا من الأرض زراعية، وهذا القسم قابل للزيادة باستمرار، ولأن الإنسان لا يستطيع، من وقت لآخر، إنكارَ أن تتأثر بعض المناطق الوعرة بأعمال تدميرية أو تخريبية، فمن الممكن أن يفهم هذا الأمر على طريقة تفسيرنا لآلام البشر من قبل، بما في ذلك التدمير والتخريب الذي يستدعي إمكانية الاستيلاء في المستقبل على أجزاء كبيرة من الأرض حيث تتم الإفادة بطريقة أو بأخرى من هذه الأضرار"، قد يتعلق الوضع بالتفكير بنوع من المثالية، فالأمر ليس كما هو على هذه الحال الراهنة، ولكنه يعبر عن المقدرة على إحراز تقدُّم إلى ما لا نهاية، إنها بكلمة واحدة تعني إدارة استمرارية التنمية:"[...] بالرغم من أن العديد من الخواص قد بلغت حد الجودة العالية، فإن استمرارية الانقسام إلى ما لا نهاية يجعل العناصر الخاملة على حالتها في أعماق الأشياء، وهو ما يستدعي تحفيزها وتنميتها وتحسينها، وأستطيع القول: الترويج لها لتصل إلى درجة من الثقافة عالية، لهذا فإن التقدم ليس له حد".

انظر: ليبنز، من الإنتاج الأصلي للأشياء تستمد الجذور،

(Leibniz, « De la production originelle des choses pris à sa racine » in Opuscules philosophiques choisis, Paris, Vrin, 1978, p. 92)

(١٦) انظر: ميشيل بيزيو، الرغبة في الثروة عند آدم سميث،

العملية، فإنه يعتمد على دراسة مُطَوَّلَة وشائكة ويشوبها غموض، ولهذا لا يريد أي شخص الدخول إلى عالم من تعقيدات الانتقاد الداخلي لمفهوم التنمية، ليحاول أن يدرك أنها الوسيلة التي تعمل التنمية من خلالها على إحياء وإنعاش فلسفة التاريخ.

إنه التراجع الميتافيزيقي من خلال مقابلة جنون المحدِّثين بما يفترض أنه من حكمة القدماء، والغرض من هذا تجنُّب الثراء الفاحش دون رادع والناتج عن الفهم المادي للثروة(١٧).

فبدلًا من أن تظل أسيرًا للتضاد السطحي بين الاستدامة القوية والاستدامة الضعيفة يصبح من الأهمية بمكان البحث عن التمييز والفصل بين كل المفاهيم مع التركيز على ملاحظة أن مفهوم الاستدامة وقابلية الاستدامة يمكن أن يتحرَّر فعليًّا من متطلبات التنمية، فعلينا السير في طريق الاستدامة وقابلية الاستدامة بدون التطرق إلى قضية التنمية أو حتى بالتضاد معها(١٨)، فمن الضروري البدء في استعراض خطوات عملية الازدهار دون النمو(١٩).

إن الحديث عن الخلاف الدائر بين علم دراسة الإنسان وعلم الأخلاق فيما يتعلق بمفهوم البؤس (يُعَدُّ من غير المقبول)، أما ما يتعلَّق بمفهوم الفقر (فهو مقبول ومرغب فيه في بعض حالات التقشف المقصود، حيث يكون نوعًا من أنواع التكيُّف مع الحياة السعيدة)، من هذا المنطلق نعتقد أن مفهوم التنمية المستدامة، بعد عقود من المناخ التجريبي السلبي، وعلى الرغم من وجود أهداف سامية، لا يرقى إلى مستوى تحديات هذا العصر، وهو ما أدى إلى عوائق تَحُولُ دون وجود تطور ملموس.

لقد كانت الخيبة تنتظر أولئك الذين لا يملكون أدوات فاعلة للأخذ بزمام المبادرة ولا يشعرون في الواقع إلا بإحساس المنهزم.

Voir Michael Biziou, « Le désir de richesse chez Adam Smith », in Cahiers Philosophiques, La pauvreté 1, n° 104, p. 49-69.

بالرجوع إلى القراءة المتأنية لكتاب سميث- المرتبط بفكر سين "Sen "- يمكن أن يكون هناك تضاد بين نوعين من الرأسمالية: الأول يطبق (أو يمكن أن يكون قابل للتطبيق) على رؤية تراكمية عقلانية، والثاني حبيس فكر الأنظمة التجريدية، ويرتكز على تكهنات لا نهاية لها، ويُعَدُّ هذا الوضع من قَبِيل اللجوء إلى النموذج المتوازن لما يسمى بالاقتصاد العائلي.

(١٧) انظر ألان كايي، المفهوم الخاص للثروة،

Voir Alain Caillé, L'Idée même de richesse, Paris, La Découverte, 2012.

(١٨) انظر دومينيك بور، التحول البيئي بديلًا عن التنمية المستدامة،

Voir Dominique Bourg, « Transition écologique plutôt que développement durable », in Vraiment durable, n° 1, hiver 2011-2012, p. 77-96.

(١٩) انظر: تيم جاكسون، رخاء من دون نمو، اقتصاد لكوكب محدود،

انظر الترجمة الفرنسية بعنوان: رخاء من دون نمو،

Voir Tim Jackson, Prosperity without growth. Economics for a Finite Planet, trad. Fr .Prospérité sans croissance, Bruxelles, Etopia, De Boeck, 2010,

ولتبرير عملية نَقْد الخيارات السيئة اللانهائية لطريقة التراكم والاستهلاك الحالي يمكننا بشكل اختياري أن نستند إلى صورة خيالية عن إنسانية تعود وتشهد حقيقة حالتها، فعلى الرغم من الحالة السفسطائية التي تدل على كل ما هو "مُتَطَوِّر" لدينا، مما يستدعي إعادة الكشف عنه، لكنه في الواقع لا تزال طاقاتنا محدودة في عالم محدود، ففي الوقت الذي كنا نعتقد، من الناحية التقنية، أننا قادرون على التخلص من أعباء الطبيعة البشرية، أصبحنا في حكم المضطر - نتيجة لممارسة نوع من العدالة الدائمة - أن نتحدث بوضوح تام أنه علينا التذكير في تلك الأوضاع الكارثية، وفي تلك الخبرات المؤلمة التي نتجت عن آمال مُحَطَّمَة كتلك التي تسبب انتهاكات جسيمة، فبدلًا من الطموح إلى معيشة سعيدة لا نهاية لها، والى إثبات أنفسنا، والى طريقة في البحث تدعو إلى رفض القيود التي تفرضها الطبيعة والمجتمع - كالمبادئ الداعمة للسعادة - فقد حان الوقت لإدراك أن التحرُّر ليس إلا حلم، وأن ما بعد هذه الحياة يمثِّل وهمًا خطيرًا، وأنه من الضروري، على مستوى الفرد والجماعة، أن نتعلم مرارًا وتكرارًا كيف نعيش في محيط عالَم - حسب مذهب الواقعية - محدود السعادة أيضًا.

إنها دروس من الحكمة التي يتم تداولها بطريقة مختصرة ولا تزال حاضرة بكل وضوح في أفق لا محدود يقود إلى نقد وَهْم التنمية التي لا نهاية لها، إنها تُعَبِّر عن مختلف التجارب السياسية المتأثرة بالمحيط الحيوي السيئ، أي بدرجة توازي حالة الأرض السيئة المتأثرة بنسب من التقلص السريع لمناطق تتمتع بالرفاهية يمكن العيش عليها، والبديل عن ذلك بسيط: إما العمل بسرعة على استيعاب مفهوم المحدودية مع القدرة على التعامل بفعالية - بكل ما تحمل هذه الجملة من معنى - مع الضوابط القوية، وإما إهمال تفاقُم التوترات التي قد تصل إلى درجة من درجات العنف، أو التي تقود إلى نشوب حرب (حروب بين الدول أو حروب أهلية)، نتيجة للتنافس على استغلال الموارد، وبدلًا من استخدام ينابيع للطاقة التي وصفها - أو بالأحرى حلم بها - ألدو ليوبولد (Aldo Leopold)، يمكن اكتشاف - أو إعادة اكتشاف - "الطاقات المحدودة" التي لا تدل على سلبية مفهوم القيود[٢٠]، ولكنها تدل على إيجابية مفهوم إعادة البناء.

---

(٢٠) إن الصدى الذي أحدثته صيغة "طاقات محدودة" يُعَدُّ كبيرًا مقارنة بصيغة "ينابيع للطاقة" التي وضع نظريتها ألدو ليوبولد في كتابه "معلومات متنوعة عن منطقة الرمال"

La formule « cascades de finitude » fait écho, mais en la renversant, aux « fontaines d'énergie » thématisées par Aldo Leopold dans son Almanach d'un comté des sables, Paris, Flammarion, « GF », 2000, p. 273.

"إن الأرض ليست مجرد التربة، إنها ينبوع للطاقة المتدفقة عبر دائرة التربة والنبات والحيوان"، من الممكن أن نجد في المؤلفات المعاصرة لدومينيك بورج (Dominique Bourg) تفسيرات دقيقة "العلم دراسة الإنسان ومفهوم المحدودية" الذي يتعارض مع التنمية المستدامة"، حيث تعتمد قابلية الاستدامة على فلسفة المحدودية التي تستقي مفرداتها من التنمية "المستدامة"، إلا أن مفهوم الاستدامة في الواقع يظل أحد دعائم الحداثة، إن ما يميز هذه الحداثة هو الطابع

يتعلق الأمر بإقامة نوع من التوازن بين الذات والمجتمع بالشكل الذي يؤسس لاحترام الممتلكات والمنافع العامة، وهو ما يعود بالنفع علينا جميعًا، من الضروري التشديد على أن اهتمامنا المُفْرِط بكل ما هو جديد يلعب دورًا محوريًّا في فقدان قضية التنمية لأهميتها. ولأن مفهوم الاستدامة في الواقع يدور بالأساس حول عنصر الوقت فإن ديمومة التطوُّر تؤثِّر في دلالة العمل المشترك على امتداد الرقعة الزمنية، أما عن المؤسسات التي تستطيع معالجة الأخطاء فإنها تعاني من مستوى النمو [...].

إن التحول الثقافي - الذي يُعَزِّز النزعة الانعزالية على حساب المجتمعات، ويدعم التجديد على حساب التقاليد - يُعَدُّ أداةً تعمل على تشويه الحالة الإنسانية، قد يكون من مسوغات هذا التحوُّل الثقافي البحث عن النمو، ومع ذلك فمن يرغب في أن يتحوَّل النمو إلى حالة مادية حالمة ستصيبهم خيبة الأمل..."[٢١].

كيف يمكن أن نعيش بشكل طيب بعيدًا عن المشاحنات بأشكالها المتعددة، على الرغم من أن الهرولة نحو التنمية تتسبب في خلق هذه المشاحنات وزيادتها؟ ولهذا فإن التربية السياسية ضرورية جدًّا شريطةَ أن تكون قاعدتها سلطة تشريعية تجدِّد من فاعليتها اعتمادًا على جماهيريتها.

من المهم أن يتوقف الدور التشريعي عن تقييد الآمال والقيم الاجتماعية السائدة والمصالح القوية، وأن ينحصر دوره في قدرته على التعبير بتوازُن عن الحقوق الإنسانية الأساسية (المتعلِّقة بالأجيال الحالية والمستقبلية)، وكذا التعبير عن احترام الواقع غير البشري (خاصة المحافظة على التنوع الحيوي)، لن يكون هذا الوضع - بالرغم من أن له مضمونًا رجعيًّا - مرتبطًا بقضية اللجوء إلى نظام يُفْتَرَض أنه لعالَم يتمتع بإمكانية التشريع لنمو محدود ومقيَّد جدًّا ومعارِض للتجاوزات الاقتصادية والتقنية[٢٢]، ولكنه قد يرتبط بفكرة الإفادة من القدرات الفردية والجماعية بغرض متابعة وحفظ الممتلكات العامة.

العاطفي وزيادة نسبة الانتهاكات، تبدو هذه الانتهاكات جزءًا لا يتجزأ من تراكُم الثروات المادية التي لا حَدَّ لها، ومن تعظيم المصالح الفردية، لقد تسبَّبَت الحداثة في حدوث حساسية دائمة لفكرة المحدودية، وذلك في العديد من المجالات، سواء تعلق الأمر بالتقنية وعلم الجمال والرياضة وحتى علم الأخلاق، إلا أنه يأتي في المقام الأول بالتأكيد فرضية النمو لاقتصادي غير المحدود، نحن الآن في مواجهة مع طاقات محدودة..." (التحول البيئي أم التنمية المستدامة، المستدام بشكل حقيقي، العدد الأول، يناير، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ٧٧-٩٦)، هذه الافتراضية تسبب إشكالية أكبر من أن تكون فكرة داعمة لمقولة قابلة للنقاش: ما الذي يبرر المقولة التي تفيد بأن "تراكم الثروات المادية" "وحب الانتهاكات" بينهما ترابط شديد؟ هل يمكن اعتبار هذه "الصلة" ضرورة مطلقة أم أنها فقط مجرد افتراضية؟

(٢١) انظر: تيم جاكسون "الرخاء من دون نمو"

Tim Jackson, Prosperity without Growth. Economics For a Finite Planet, trad. fr. Prospérité sans croissance, Bruxelles, De Boeck/ Etopia, 2010, p. 198.

(٢٢) انظر: هادجير، تجاوز الميتافيزيقية،

لا معنى للحرية بعيدًا عن القانون، ولأن مفهوم السيادة الحقيقية عبارة عن قوة المؤسسات الداخلية فإن هذه السيادة سيكون لها القدرة على وضع قيود ذاتية، فعلى خلاف المجتمعات التي انحسر دَوْرُهَا في تقلُّبات القيمة السوقية، وبالتالي لم تَعُدْ قادرة على التحكم في التجاوزات، فإن "الاستدامة - قابلية الاستدامة" تفرض نفسها من خلال التأكيد المتكرِّر على قاعدة مشتركة ومُتَّفَق عليها، إنها الصورة الإيجابية للتحرُّر الذاتي واستعادة ضبط النفس.

سنكون في هذه الحالة أقلَّ احتياجًا لفلسفة التنمية المستدامة من احتياجنا لعلم جديد لدراسة الإنسان يتعلَّق بمفهوم المحدودية، والهدف من ذلك هو الإفادة من المكتسبات السياسية لحداثة لا يمكن لها أن تقتصر على خاصية الشغف بتراكمات لا نهاية لها، قد يتعلق الأمر بتحديد دقيق لمجموعة من الضروريات تدعو وتُذَكِّر كل شخص بمسؤولياته، وبوضعه كمَدِين أصلي.

لسنا وحدنا في هذا العالم، لسنا أول الخلق ولا آخرهم، كما أننا لا نستطيع أن نجعل هذا العالم في سعادة إلا من خلال إِرْثٍ يجب العمل على تجديده والمحافظة عليه، وفي حال وجود حقوق ائتمانية يستحقها الفرد من المجتمع فهناك حقوق على الفرد تجاه المجتمع: اجتماعية وسياسية وحياتية بشكل كبير(٢٣).

ففي أساس مفهوم الاستدامة أو قابلية الاستدامة، وبعيدًا عن الغموض الذي تُسَبِّبُه "التنمية"، يكمن نظام رمزي لعملية تبادُلية لا ترجع فقط إلى حقيقة الكون، ولكنها تتميز بقاسم مشترك يضع الثقافات الإنسانية ومسؤوليات البشر أمام هشاشة العالم.

هنا نستطيع قراءة الافتراضية التي تُعَبِّر عن الحكمة، ذات البُعْد المتطرِّف جدًّا، من طريقة استخدام مُفْرَدَات تُعَبِّر عن التغيير والتحوُّل، أو حتى الانتقال بفاعلية كبيرة بحيث تحل محل التنمية.

قد لا تتضح هذه الرؤية نتيجةً لصعوبات كثيرة، وقد تصل إلى طريق مسدود تدريجيًّا، على أي أساس علمي، وعلى أي درجة من درجات اليقين نستطيع أن نفرِّق بين ما له قيمة وما ليس له

Voir sur ce point Heidegger, « Dépassement de la métaphysique», in Essais et Conférences, Paris, Gallimard, 1958, p. 113.

"إن خبايا قانون الأرض يحفظ للأرض حيويتها؛ لأنها تكتفي بمولد وموت كل الأشياء، وهو وهو ما أصبح في دائرة الممكن، وفي الأرض تتشابه الأشياء ولا تتعارف، فكما أن شجر البتولا المعروف لا يتجاوز حدودها، فإن عالم النحل يعيش في عالمه المتاح له هو، إن الطموح فقط، من بين كل الخصائص يُعَدُّ ذا طابع خاص، له تأثير على الأرض وقد يتسبب في إيذائها وتدميرها وخلخلة وظائفها، بما أنه يجبر الأرض على الخروج من دائرة ما خلقت له، من خلال التطور الذي يغمرها ويدفع بها نحو غير الممكن إلى أن يصل لدرجة المستحيل".

(٢٣) انظر في هذا الصدد تحليلات "جون بيرد كاييكو" عن مفهوم "المجتمع الحيوي" (المستوحى من أفكار ألدو ليوبولد) المركزي للتعريف "بأخلاق الأرض" التي تتنافى مع نموذج مركزية الإنسان (انظر: أخلاق الأرض)

Voir sur ce point les analyses que John Baird Callicott consacre à la notion de « communauté biotique » (reprise d'A. Leopold), centrale pour la définition d'une « éthique de la Terre » qui échappe aux modèles anthropocentrés (éthique de la terre, Marseille, Editions Wildproject, 2010).

قيمة، بين القيم الخيالية والقيم الواقعية، بين قيمة الاستدامة الحقيقية وقابلية الاستدامة الجوهرية والقيمة المزيفة للتنمية غير الدقيقة(٢٤).

كيف يمكن فعليًّا تقبُّل هذه المسألة، ونقدُها بطريقة مباشرة، دون الالتفات إلى قضية الاستدامة وفوائدها وقِيَمِها المشهود لها على وجه الحقيقة، وكيف يمكن فَهْم هذه المؤسَّسات المتشدِّدة التي تخضع لها في بعض الأحيان؟ لنبدأ بهذه الصورة عن الإنسانية الهادئة العقلانية التي تشعر - ولا تزال تشعر - بمعنى المحدودية وبالحرمان.

إننا نتذكر الفيلسوف ديوجانس الكلبي (Diogène le cynique) الذي لم يكتفِ بالتنظير للتَّضَادِّ بين حقيقة الحياة السعيدة "الطبيعية"، وزيف الحياة الاجتماعية، بل إنه أَسَّسَ لنظريته النقدية مستخدمًا مفهوم "تزييف العملات" مع التشكيك في هذا المعيار، بحيث يكون بمقدورنا أن نتخلَّص من هذه النماذج المخادِعة ومن الخدع والمخادعين.

إن نقد القِيَم "الحقيقية" "والمُتَحَضِّرَة" "والإنسانية" يدعم هذه النظرية ولا يفترض أن يختلف معها.

عندما لا يخلو النقد من الاهتمام بهذه القضية ومن هذا التفكير الانعكاسي فإن نقد التنمية المستدامة، بدلًا من أن ينفتح على أشكال جديدة تُعَبِّر عن الحكمة والحضارة، سرعان ما يتحوَّل إلى منهج أخلاقي رفيع مُوَجَّه بطريقة مشكوك فيها إلى "العصريين" "والديمقراطيين"، أو إلى مَن يَدَّعِي تَبَنِّي هذين المذهبين.

إن الرغبة في تنمية لا حدود لها - تستند إلى التفسير الذي يقتصر على تحسين الظروف المعيشية - تُعَدُّ دليلًا على حياة تعيسة؛ وهو ما يستدعي إجراءً تصحيحيًّا يجعلنا نَتَفَهَّم مدى تقبُّل المرجعيات الدينية والعلمية لهذا الأمر، واكتفائهم بالتذكير "بالطاقات المحدودة".

بالنسبة إليهم فإن الرؤية الوحيدة التي يمكن البناء عليها تنحصر في التحوُّل والخلاص الذي يتيح للبشر أن يتخلَّصوا ويتحرَّرُوا من هذه النزعات السيئة.

إن مُجْمَل الانتقادات الموجَّهة إلى التنمية المستدامة يمكن أن تتلخص في أمرين:

-التحوُّل من مفهوم غير محدَّد عن معيشة سعيدة تحترم تعدُّدِيَّة أنماط الحياة وأشكال من الحياة الطيبة، إلى مفهوم ضيق ذي نزعات ونوايا محددة، يمكن تفهُّم هذا الأمر بغرض التركيز القوي

---

(٢٤) فيما يتعلق بالتمييز بين القيم "التي ليس بها مضمون" والقيم "الجوهرية"، انظر أندريه أرليون، إمبراطورية القيم، إعادة بناء الاقتصاد،

Voir au sujet de la distinction entre des valeurs « dépourvues de substance » et celles qui seraient « substantielles », André Orléan, L'Empire de la valeur. Refonder l'économie, Paris, Le Seuil, 2011.

انظر الحوار التالي، اقتصاد من دون قيم،

Ainsi que l'entretien « Une économie sans valeur », in Vacarme n° 60 (été 2012).

انظر أيضًا: جون مشيل راي، عصر الائتمان،

Voir aussi Jean-Michel Rey, Le Temps du crédit, Paris, Desclée de Brouwer, 2004.

على عوامل وعناصر الاغتراب، ومن أجل توجيه البشر إلى طرق أبواب الحياة السعيدة، إنها عوامل الثروة الحقيقية وليست عوامل وعناصر موارد الهلاك.

-على المستوى الأخلاقي يمكن طرح أسئلة عديدة هامة بما تشتمل عليه من مفاهيم قانونية (خاصة ما يتعلَّق بممارسات عنيفة وقاسية تتم باسم الحقوق البشرية في التنمية من جانب مجتمعاتنا الإنسانية على حساب الواقع غير البشري)، والنتيجة أننا ننزلق إلى مشاريع وبرامج ذات طابع سياسي على الرغم من أنها تتمتع بإطار قانوني عام، ولهذا فإننا نخلط بين مفهوم البحث عن السعادة عند كل البشر والسعادة كمبدأ عام للعدالة؛ من خلال التوزيع العادل للثروة والعمل على الحفاظ على مساحة وطريق يقود إلى صالح كل البشر بما فيهم المهمَّشُون الذين لا صوت لهم.

على العكس من ذلك ينبغي الحذر من رؤى تسمح بإعطاء عملية نقد التنمية المستدامة بُعْدًا انعكاسيًّا، كما يلزم ألَّا نقع في حرج من تفاؤل في غير محله.

الخاتمة

في عام ٢٠٠٩م نُشِر نص بيان رسمي في جزر (Antilles) عن "المنتجات" الضرورية جدًّا[1]، وكان يُرَاد لهذا النص المهم أن يصوِّر السياسة في قالَب شعري يتناول قضية الحياة في مواجهة تحديات يصعب التغلُّب عليها.

ولأننا جميعًا ضحايا لنظام يشوبه غموض، وتسوده عولمة، فمن الواجب علينا مقاومته، العمال وصغار رجال الأعمال والمستهلكون والمنتجون وجدوا لأنفسهم طريقة يُعَبِّرُونَ بها، في صمت مُطْبِق، عن احتياجهم لهذه الضروريات الأساسية، إننا يجب أن نُدْرِك ونعرف كيف نعيش هذه الحياة، حياتنا الخاصة بكرامة مستديمة تقودنا إلى العزة والقوة، وبالتالي إلى الرخاء، لا يعني سوى أن نعيش حياتنا، أي أن نعيش هذه الحياة، في أجواء شاعرية، من الممكن التحكُّم في توزيع الثروة عندما نعتمد نظامًا غذائيًّا صحيًّا ومغايِرًا.

من الممكن الاستغناء عن شركة التكرير المحدودة (Sara)[2] وشركات البترول الأخرى، وأن يتحوَّل هذا الأمر إلى ذكريات من الماضي.

من الممكن أيضًا مقاطعة شركات المياه، بسبب هذه الأسعار المبالَغ فيها المفروضة علينا، وذلك بالعمل على المحافظة على كل نقطة ماء بدون انتظار، على اعتبار أنها سلعة ثمينة يجب حمايتها دومًا واستخدامها كما يصنع المهتمون بثروة هي ملك للجميع.

---

(١) انظر: إرنست برلور، باتريك شاموازو، سيرج دومي، جيرار دلفر، إدوارد جليسون، غيوم بيجار دي جيربرت، أوليفيه بورتكوب، أوليفيه بولفار وجون كلود ويليام، نص بيان عن الحاجات الضرورية جدًّا،

Ernest Breleur, Patrick Chamoiseau, Serge Domi, Gérard Delver, Edouard Glissant, Guillaume Pigeard de Gurbert, Olivier Portecop, Olivier Pulvar, Jean-Claude William, Manifeste pour les« produits » de haute nécessité, Martinique, Guadeloupe, Guyane, Réunion, 2009.

(٢) شركة التكرير المحدودة لجزر الأنتيل، التي تم إنشاؤها في عام ١٩٦٩م، وتقع في جزر المارتينيك في مقاطعة لامنتين.

Société anonyme de raffinerie des Antilles, créée en 1969, implantée à la Martinique sur la commune du Lamentin.

هنا يمكن وضع علامة استفهام هامة حول تفاهمات غير مُجْدِيَة تتعلَّق "بالتنمية المستدامة"، وهو ما يفتح المجال أمام تقديم تعريف لها وتوجيه نقد يتعلَّق بضغوط هي الأعنف على مر العصور، هل من الواجب أيضًا القياس على أن "انعدام الجدية" يمكن أن يُفَسِّر خليطًا من الأفكار ومن الأوهام تتحكَّم في هذا القياس.

وبطريقة فلسفية فقد وضع هوبز (Hobbes) وساند، وهو يقف على أعتاب العصر الحديث، الطرحَ الذي يتوافق مع التحوُّل الميتافيزيقي الحاسم، وتَوَصَّلَ إلى أننا من ورثة هذا الطرح.

يقول هوبز: إن السعادة بهذه الحياة لا تتم من خلال عقل فارغ يكتفي بلا شيء، لهذا فلا يُوجَد ما يسمى بالحل النهائي (أو الهدف النهائي)، ولا ما يسمى بالمثالية في حدودها القصوى (أو القيم العليا) في المؤلفات التي وضعها الكُتَّاب الأخلاقيون القدماء.

إن الرغبات تصل إلى درجاتها العليا عند شخص ما لا يمكن أن تقارَن بالمشاعر والتخيلات التي توقَّفَت عند شخص آخر، ولأن السعادة تُعَدُّ حركة مستمرة تسبق الرغبات والحاجات، فإن السيطرة على الرغبات ليس إلا الطريق الموصل إلى الحاجات، ودليل ذلك هو أن الحاجة التي هي من رغبات الإنسان لا تهدف إلى الاستمتاع بشيء ما لمرة واحدة وفي وقت واحد، ولكن التأكيد على ديمومتها مدى الحياة(٣).

هذا النقد الذي أثبته هوبز (Hobbes) لمفاهيم تتعلق "بالسلطة الحكيمة" أو "بالغاية النهائية" يأتي لإضعاف معنى السعادة التي ندركها ونمارسها بشكل هادئ ومريح، ويسمح بتجاوُز الرغبات والآلام المتعلقة بها، ولأنه لم يَعُد للوسيلة هذا الحضور الهادف فقد تشبَّعَت الغاية بمعنى سلبي بلغ حَدَّهُ الأعلى، فهي لا تعني إلا التوقُّف والحرمان.

نحن على يقين بأن هذا الأمر له دلالة، أو بالأحرى رمزية، عند الأحياء أمثالنا، إنه يرمز إلى الموت، الحقيقة التي لا جدال فيها أن الموت يعني الشيء الذي لا نهاية له، أو لنقل: إنه يعني انعدام الحدود القابلة للتعيين، أي القدرة على عدم تقييد حركة مستمرة بشكل دائم، المتطابِق مع الواقع وله دلالات إيجابية، بحيث تكون الحياة متصلة به اتصالًا وثيقًا.

---

(٣) انظر: هوبز، لفياثان، الفصل السادس.

(اللوياثان لوياثان، ليفياتان (بالعبرية: לִוְיָתָן بمعنى ملتوٍ أو منحن) وحش بحري توراتي أشير إليه في العهد القديم (المزامير، أيوب، أشعياء)، أصبحت كلمة لوياثان مرادفًا لأي وحش بحري هائل، ففي رواية موبي ديك يشير اللوياثان إلى الحيتان الهائلة، فيما أصبحت الكلمة في العبرية الحديثة تعني الحوت ببساطة.https://ar.wikipedia.org/wiki)

Hobbes, Léviathan, ch. XI , trad. Tricaud, Paris, Sirey, 1971, p. 95.

إن هوبز (Hobbes)، بما أنه عالِمٍ فيزيائي على دراية بدقائق الحاجات البشرية، لم يتعرَّض لقضية التقدم، إن "هذا الاتجاه التقدمي"، أي التطور الحياتي ذاته، يمكن مساندته بقوة الدفع الذاتي، ولا يحتاج لتقويم أو تقييم من الناحية الأخلاقية كي يتم الحديث عن مصادر القوة التي تميزه.

إن انحراف الغايات الكبرى عن حكمة "القدماء" تُعَدُّ في رأي هوبز (Hobbes) لصيقة الصلة بمفهوم تأمين وجود الفرد والجماعة الذي أتاح للمُنَظِّرِينَ ومُهَنْدِسِي التنمية البشرية إمكانية وجود قاسم مشترك بينهم.

ما المغزى من زيادة مستوى العدالة؟ ولماذا التوزيع العادل للثروة؟ ولماذا السعي الحثيث إلى استهلاك الموائل الأرضية المُهَدَّدَة جدًّا كما نعلم؟ فهل السبب هو إعطاء دَفْعَة قوية "لاستمرارية النزعة التقدمية"؟

من الملاحظ وجود تقارُب في الآراء يبدو عليه أنه غير مُجْدٍ، أو أنه قَسْرِيّ، إلا أن هذه القضية تستحق الاهتمام، فهل باستطاعة التنمية المستدامة – بعيدًا عن فاعليتها وإمكانيتها التقنية – أن تُسْهِم في تنشيط عوامل التقارُب بين هذه الآراء التي لا تتمتع، بالرغم مما تتميز به من عنف رمزي وحقيقي في الوقت نفسه، بغايات هادفة وبخصائص يمكن أن تَتَّصِف بالقوة؟ كيف يمكن أن نستفيد من حدة القلق المتزايِد على هذا النحو؟

إن هذا القلق الذي يجعلنا نسرع في عملية التطور في طريقه إلى أن ينتهي أو أن يتناقص؛ لأنه حالة تنشأ نتيجة للإرهاق والمرض والموت، أو لنقل: إنه القلق من إمكانية إرجاء الموت، وهو ما يدفعنا إلى التفاؤل بخلق فرص تسمح للأجيال الحالية والمستقبلية بأن يواصلوا الطريق نحو التنمية.

لا يكفي هذا الأمر لإحداث تغيير لدى مُنَظِّرِي ومُهَنْدِسِي التنمية المستدامة المؤيِّدين للدولة السلطوية والليبرالية التي وضع نظريتها الأساسية هوبز (Hobbes).

ولأنه لا يمكن أن يتصف هؤلاء المؤيِّدُون بأنهم من المُنَظِّرين المتأثِّرين إلى درجة كبيرة بمقتضيات خارجية سريعة الحركة، فقد يكون مما فيه الكفاية التعبير عن هذا الوضع بكلمات مُبْهَمَة ومفاهيم مقتضبة، وعلى الرغم من ذلك فإن الدهشة تَغْمُرُنَا من هذه الحركة الدائمة المصاحبة للتنمية المستدامة التي تسعى إلى عدم الإشارة إلي قضية الغاية القصوى في النظام الأخلاقي أو السياسي، وفيه يمكن للتنمية أن تكون أو أن تتحول إلى وسيلة سهلة.

ليست هذه مفاهيم نظرية وتجريدية فقط؛ فالاضطراب الحاصل في معيشتنا، وفي الخطوط الأرضية والجوية والبحرية، وفي أنظمة الشبكات المرورية الرمزية، وفي المراقبة الدائمة للكوكب لا تجعلنا نستسلم للخلود، ولا أن نركن إلى الراحة مطلقًا، خير دليل على ما نقول: إن العديد من "اللوحات التي تُصَوِّر الحياة الحديثة" مثلها مثل الصور التي يتم التقاطها في ساعات الليل، وفيها ينحسر الواقع خلف هذه الإضاءة المتذبذبة، حيث يبدو إلى حد كبير ظاهرًا للعيان، لكن ما لم يتخيله

هوبز (Hobbes) هو أن تأثير التنمية يشمل كل أجزاء ومناطق العالم، لدرجة أن حالة - أو لنقل حالات - الطبيعة التي لا ينكر هوبز (Hobbes) وجودها الفعلي يتم استهلاكها بشكل تدريجي نتيجة للتوجُّه الديناميكي أحادي الجانب، فهذه التوجُّهات ذات الأبعاد العالمية، التي تنطلق من منظور سياسي وأخلاقي تتمتَّع بغايات غير قابلة للاختزال إلى مجرد رخاء فقط، يبدو أنها في طريقها للحل.

ما السبيل إلى جَعْل السباق نحو التنمية المستدامة ينتشر في كل أنحاء العالم؟ ما الآفاق المعيشية التي يتاح لها أن تؤتي ثمارها وتعمل على تحسين حياة البشر والكائنات غير البشرية على هذه الأرض؟

من الممكن تقديم فرضية على مستوى جيد، ولا تفتقر إلى برهان يدعمها: فالتنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة تتناغَم مع حالة من الإدراك متأخِّرة؛ لذا فهي تُعَبِّر عن طفرة اجتماعية تتخلَّص من المفهوم السيئ والمُضِرِّ عن "التقدم" الذي أسيء تقييمه، أو أنه لم يتم تقييمه على الإطلاق، وتهدف إلى تحويل الانتباه، وذلك بتكليف مؤسسة دولية ذات سلطة فاعلة بالمهمة، انطلاقًا من واقع الإنسان الأساسي وحقوقه.

في ظل هذا الافتراض يجب - بل يكفي - إخراج التنمية المستدامة من عباءة الاقتصاد التقني كي يتاح الكشف عن الحقيقة والبساطة الأخلاقية للبشر، فالتنمية البشرية تتم من خلال التنمية المستدامة، كما أن العامل الاقتصادي الداعم للبيئة يُعَدُّ المسانِد لتحضر الإنسان ولمدنيته.

إن بَلْوَرَةَ المفاهيم، إلى جانب وجود الخلافات والمشاكل يمكن أن تساعد على البدء في تنفيذ التنمية المستدامة، مما يُشَكِّل تحديًا يستدعي آليات لتحقيقها وإبراز مصداقيتها؛ إننا نتحدث عن الإنسانية القادرة على الولوج بشكل تدريجي إلى داخل المؤسسات والأعراف.

لقد تناوَلنا في هذا الكتاب فرضية متواضعة ومثيرة للقلق بشكل كبير؛ إذ إنها أقرب ما يكون للظاهرة الانكماشية التي تثير السخرية، بل إنها ساخرة لدرجة مشابِهة للمعنى الذي تعرَّض له ريتشارد رورتي (Richard Rorty).

إنني أستخدم كلمة "ساخر" للحديث عن صنف من البشر يواجهون أشكالًا من المعتقدات والرغبات مركزية للغاية، إنهم الأشخاص الذين يؤمنون بالتأريخ وبالتصور، ويعمدون إلى التغافُل عن المفاهيم التي تزعم بأن هذه المعتقدات الرئيسية وهذه الرغبات ترجع إلى الأشياء التي كانت موجودة خارج نطاق الزمن وبطريقة ليست عشوائية.

فمن بين الرغبات الدفينة لليبراليين الساخرين التي لا تستند إلى أساس صحيح تلك الآمال في تخفيض نسبة المعاناة، وفي إنهاء إذلال البشر بعضهم بعضًا[٤].

(٤) انظر ريتشارد روتي: العرضية والسخرية والتضامن،
R. Rorty, Contingency, Irony and Solidarity, Cambridge, Cambridge University Press, 1989 ;
انظر الترجمة الفرنسية لبيير إيمانويل دوزا: العرضية والسخرية والتضامن،

لا يجب أن نُحَمِّلَ التنمية المستدامة مهاراتٍ وقيمًا للحل كما لو أنها المُحَرِّك الفاعل لإنسانية متجدِّدة، أو أنها تتمتع بسياسية حضارية ووعي بهذه السياسة، كما أنه لا يجب أيضًا رفض هذا المفهوم باعتباره المفهوم الخاطئ أو الخيالي أو المخادع، بحيث يكون التخلُّص منه واجب النفاذ بأسرع وقت.

على العكس من ذلك نجد أنه من الضروري العمل على تقبُّل هذا الطابع المتفرِّد، المُعْلَن عنه بأسلوب غير مكتمل، الذي يشوبه غموض إلى حد كبير، الحديث عن أشياء في هذا العالم أو عن وجودنا فيه يجعلنا نتساءل عن كيفية تقبُّل هذا العالم والتعايُش معه..

السؤال يتعلق بتنمية هذا العالم وحقيقة إمكانية العيش فيه.. إن وضع تخطيط مؤقَّت لتنمية مستدامة أو قابلة للاستدامة لا يُعَدُّ الأسلوب الأمثل لحلول مناسبة، فقد يعبِّر هذا الوضع عن مشاريع تقبل النقاش بشكل جدي وتطرح رؤية لمستقبلنا جميعًا.

توجد رؤيتان نقديتان تستحقان العرض، ولا يجب الخلط بينهما.

فمن الممكن إدراك أن التنمية المستدامة تسبب إشكالية، وأن مفهوم هذه التنمية لا يزال غير واضح بشكل كبير، كيف يمكن إذن تعريف التنمية المستدامة بدقة؟ كيف يمكن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل فَعَّال؟ كيف يمكن التغلُّب على مشكلة الاختلافات والمنازعات التي تتفجَّر عند البدء في خطط تنفيذ دقيقة للمشاريع والبرامج والوسائل؟ فأوجه التعارُض المتكرِّر بين مختلف النماذج "القابلة للاستدامة" خير دليل على ذلك، فهل يتعلَّق الأمر بمجال "القوة" "والضعف" وفقًا للمفهوم المتداوَل عن الخصائص المحدَّدة القابلة للاستبدال بالموارد الأرضية؟

نرغب في استبعاد عملية "سوء التنمية"، ونريد أن نعرف (في نهاية الأمر) مدلول كلمة "جيد"، كما أننا نود معرفة الوسائل المتاحة لنا (للبدء) في تنفيذ خطط التنمية المستدامة بطريقة مضمونة بشكل جيد.

من الممكن إتاحة الفرصة لمناقشات ومعارك ذات طابع أخلاقي وسياسي، وعلمي أيضًا، وهو ما يُحِيل الاقتصاد إلى الطريق الذي يجعله يتحمَّل وينتهج من جديد أبعادًا معيارية، بدلًا من الانزواء تحت راية النماذج الوصفية السيئة.

نريد "نموذجًا جديدًا للتنمية الاقتصادية"، بالإضافة إلى "مؤشرات جديدة للثروة"(٥)، هذا أمر جيد، لكن ما الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار؟ عن أي ثروة حقيقية وأي ممتلكات فعلية نتحدث بينما ينعدم التناغُم بين السعر السوقي الفعلي، والمقياس المتداوَل؟

---

trad. fr. Pierre-Emmanuel Dauzat, Contingence, ironie et solidarité, Paris, Armand Colin, 1993.

(٥) انظر: جون جادري وفلورنس جاني كاتريس، المؤشرات الجديدة للثروة،

Voir Jean Gadrey, Florence Jany-Catrice, Les Nouveaux Indicateurs de richesse, Paris, La Découverte, 2005.

انظر أيضًا: دومنيك ميدا، خبايا إجمالي الناتج المحلي: مقاييس أخرى للثروة،

Dominique Méda, Au-delà du PIB, pour une autre mesure de la richesse, Paris, Flammarion, 2011.

من الضروري أيضًا إدراك أن هذه الإشكالية على وجه الخصوص نتيجةً لتكرارها ووضوحها، تُعَدُّ محل نقاش، ولأننا نخشى بشدة من "سوء التنمية"، أو من " تنمية غير بشرية"، فإننا لا نزال مُتَمَسِّكِينَ برؤية عن التنمية تمتد لأمد طويل وفقًا لمبادئ العمل الجماعي ومعاييره، لكنه قد يكون من غير المقبول – كي نحقِّق في الحاضر أو المستقبل ما نصبو إليه، على مستوى الفرد أو الجماعة – أن نعمل على تنفيذ ذات المحتوى لإجراءٍ معينٍ، خياليٍّ أو واقعيٍّ، وأن نعمل على وضع تعريف قابل للتعميم بشكل تدريجي على كامل المعمورة، فإذا كانت حلقات الفقر المُدْقِع والعنف الناتج عن تراكم الثروات الخاصة تُعَدُّ الدافع وراء مشاريع التنمية المستمرة التي يستفيد منها كل فرد حسب احتياجاته وفقًا للتعدُّدِيَّة الثقافية والمستويات المعيشية، فإن منهجية "سوء التنمية" تلقي بظلالها على إمكانية توفُّر "حلول" غير مؤكَّدة صراحة.

وإذا كان مستوى المعيشة، أو لِنَقُل: البحث عن معيشة ذات جودة، لا يزال أفضل الممارسات المشتركة في هذا العالم، فإن تضمينه مبادئ التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة يُعَدُّ التحدي الحقيقي.

لا يوجد ما يسمى "فلسفة التنمية المستدامة" بالمعنى المقصود في المذهب الفلسفي، ولا حتى في المكون المذهبي، في واقع الأمر يوجد اضطراب فلسفي بحت يتعلَّق بهذا التداخل الذي أصبح له صبغة عالمية.

إن التنمية المستدامة لا تعني فقط هذا المفهوم الغامض الذي يجب إيضاحه، ولا هذه المشكلة الشائكة التي يلزم وضع حل لها، فبديلًا عن تقديم صيغة توافقية لهذا الأمر المرتبط بالإنسان والإنسانية الحريصة على وَضْع تَصَوُّر لتطبيق مفهوم التنمية المستدامة تكمن إشكالية يتم تداولها عادة تتعلَّق بقضية تتشابك فيها الآراء بين خبرات علمية، وما أطلق عليه ديكارت (Descartes) "الحوار العادي". عند وجود ضرورة إلى الاحتياجات الأولية، وإلى "الاحتياجات الأكثر أولوية"، وعندما يكون البؤس المنتشر في العالم وبسبب هذا العالم مسؤولية الجميع يمكن حينئذ أن تُعَدَّ الدعوة إلى التطوير المستمر للقدرات وللحقوق الإنسانية فقط، على ما فيها من تناقُض، عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فسيكون من الصعوبة بمكان تَبَنِّي هذه الدعوة بسبب هذا التداخُل غير المُعْتَبَر الناتج عن تَعَدُّد الثقافات والمؤسسات والخبرات وتنوُّع العلاقات والروابط، وهو ما يؤدي إلى تغيير في نمط حياة خارجة عن معايير وبرامج التنمية المقصود تنفيذها على أكمل وجه.

قد يكون من غير المُجْدِي القول "بأن التنمية المستدامة ليست سوى أسطورة غامضة"، هذا الأمر مُؤَكَّد، ولأننا نعيش معها ومن خلالها، فلا يوجد أمامنا سوى هذه المحاولة المثيرة للقلق كي نحيا، ولتكون الحياة في مستوى لائق.

قائمة المراجع

- مارك أبيلي، سياسة البقاء، باريس، دار النشر فلاماريون، ٢٠٠٦م.

Abélès Marc, Politique de la survie, Paris, Flammarion, 2006.

- هشام- ستيفان أفيسا، (نصوص من إعداد وتقديم) أخلاق البيئة، باريس، دار النشر فرين، ٢٠٠٧م.

Hicham-Stéphane Afeissa (textes réunis et présentés par), Ethique de l'environnement, Paris, Vrin, 2007.

- أمين سمير، التنمية غير المتوازنة، باريس، دار النشر مينوي، ١٩٧٣م.

Amin Samir, Le Développement inégal, Paris, éditions de Minuit, 1973.

- آرنت حنة، أزمة الثقافة، باريس، دار النشر جاليمار، ١٩٧٢م.

Arendt Hannah, La Crise de la culture, Paris, Gallimard, 1972.

- عن الإنسانية في العصور المظلمة: تأملات في فكر ليسنيج، عن سلسلة حياة سياسية، باريس، دار النشر جاليمار، تل، ١٩٧٤م.

— « De l'humanité dans de sombres temps. Réflexions sur Lessing », in Vies politiques, Paris, Gallimard, « Tel », 1974.

- أرسطو، أخلاق إلى نيكوماك، ترجمة: تريكو، باريس، دار النشر فرين، ١٩٧٩م.

Aristote, Ethique à Nicomaque, trad. Tricot, Paris, Vrin, 1979.

- بنيامين والتر، أطروحات عن التاريخ، المجلد ٣، باريس، دار النشر جاليمار، عن سلسلة فوليو، ٢٠٠٠م، ص. ٤٣٥.

Benjamin Walter, « Thèses sur l'histoire », Œuvres III, Paris, Gallimard, « Folio essais », 2000, p. 435.

- بسنيي جون ميشيل، بور دومينيك (تحت إشراف)، هل من الممكن الاعتقاد في التقدم، باريس، دار النشر بوف، ٢٠٠٠م.

Besnier Jean-Michel, Bourg Dominique (dir.), Peut-on encore croire au progrès?, Paris, Puf, 2000.

- بور دومينيك، عصر علم البيئة الجديد، باريس، دار النشر شارل ليبول ماير، ٢٠٠٣م.

Bourg Dominique, Le Nouvel âge de l'écologie, Paris, Charles Léopold Mayer, 2003.

- كاييكو جون بيرد، أخلاق الأرض، مارسيليا، دار نشر ويلدبروجيكت، ٢٠١٠م.

Callicott John Baird, Ethique de la terre, Marseille, Editions Wildproject, 2010.

- الطبيعة الميتة، تحيا الطبيعة، تقرير مركز هاستينج، الجزء ٢٢، رقم ٥، ١٩٢٢م، ص. ١٦-٢٣، ترجمة فرنسية عن سلسلة علم البيئة السياسي، خريف-شتاء ١٩٩٣م.

— « La nature est morte, vive la nature ! », Hastings Center Report, vol. 22, n° 5, 1992, p. 16-23 ; trad. fr. in Ecologie Politique, automne-hiver 1993.

- جورج كانجويلهم، من التنمية إلى التطور في القرن التاسع عشر، باريس، دار النشر بوف، سلسلة كادريج، ١٩٩٣م.

Canguilhem G., Du développement à l'évolution au xixe siècle, Paris, Puf, « Quadrige », 1993.

- قضية علم البيئة/ التقنية أو الحياة، بحث ألقي بمؤتمر في مدينة ستراسبورج في ١٩٧٣م، سلسلة فرنسوا داجوني، تأملات في مفهوم الطبيعة، باريس، دار النشر فرين، ٢٠٠٠م.

— « La question de l'écologie/La technique ou la vie », Conférence prononcée à Strasbourg en 1973, in François Dagognet, Considérations sur l'idée de nature, Paris, Vrin, 2000.

- كورنيليوس كاستورياديس، العالم المنقسم، مفترق طرق المتاهات ٣، باريس، دار النشر سوي، ١٩٩٠م.

Castoriadis Cornelius, Le Monde morcelé. Carrefours du labyrinthe 3, Paris, Le Seuil, 1990.

- كاستل روبير، التحوُّلات في المسألة الاجتماعية، باريس، دار النشر جاليمار، عن سلسلة فوليو، ١٩٩٥م.

Castel Robert, Les Métamorphoses de la question sociale, Paris, Gallimard, « Folio essais », 1995.

- سيزار إيمى، خطاب عن الاستعمار، باريس، عن سلسلة تواجد أفريقي، ١٩٥٥م و ٢٠٠٤م.

Césaire Aimé, Discours sur le colonialisme, Paris, Présence africaine, 1955 et 2004.

- دفتر العودة إلى مسقط الرأس، شعر، باريس، دار النشر سوي، ١٩٩٤م.

— « Cahier d'un retour au pays natal », Poésie, Paris, Le Seuil, 1994.

- كرابارتي ديبشا كرابارتي، أَقْلَمَة أوربا.. فكر ما بعد الاستعمار الاختلاف التاريخي، باريس، دار نشر أمستردام، ٢٠٠٩م.

Chakrabarty Dipesh, Provincialiser l'Europe. La pensée postcoloniale et la différence historique, Paris, Editions Amsterdam, 2009.

- "مناخية التاريخ.. أربع قضايا"، تحقيقات نقدية، جزء: ٣٥، شتاء ٢٠٠٩، ص. ١٩٧،٢٢٢. ترجمة فرنسية " مناخية التاريخ.. أربع قضايا "، المجلة الدولية للأبحاث والدراسات الفكرية، رقم ١٥، يناير ٢٠١٠م.

— « The Climate of History: Four Theses », Critical Inquiry, vol. 35, hiver 2009, p. 197-222 ; trad. fr., « Le climat de l'histoire : quatre thèses », La revue internationale des livres et des idées, n° 15, janvier 2010.

- باكي ليونس، أساطير يونانية، مقتطفات وشهادات، باريس، كتاب الجيب، ١٩٩٢م.

Paquet Léonce, Les Cyniques grecs. Fragments et témoignages, Paris, Le Livre de poche, 1992.

- ديديه ديلول، هوم ومولد الاقتصاد الحر، باريس، دار نشر أوبيي- مونتاني، ١٩٧٩م.

Deleule Didier, Hume et la naissance du libéralisme économique, Paris, Aubier-Montaigne, 1979.

- دولوز جيل، ملاحظات على مجتمعات التفتيش، سلسلة بور بارلي، باريس، دار النشر مينوي، ١٩٩٠م.

Deleuze Gilles, « Post-scriptum sur les sociétés de contrôle », in Pourparlers, Paris, Editions de Minuit, 1990.

- ديكولا فيليب، علم بيئة الآخرين، الأنثروبولوجيا وقضية الطبيعة فرساي، دار النشر كاي، ٢٠١١م.

Descola Philippe, L'Ecologie des autres, L'anthropologie et la question de la nature, Versailles, Éditions Quae, 2011.

- دوفلو إستير: الخبرة والعلم ومكافحة الفقر، محاضرة في الكوليج دو فرانس، الشبكة العنكبوتية:

Duflo Esther, « Expérience, science et lutte contre la pauvreté », Leçon au Collège de France : http://www.college-defrance.fr/default/EN/all/cha_int/experience_science_et_lutte__1.jsp

- رغبات وخطابات وأمثال، ترجمة ماسيل كونش، باريس، دار النشر بوف، ١٩٨٧م.

Epicure, Lettres et maximes, trad. M. Conche, Paris, Puf, 1987.

فيتوسي جون بول ولوران إِلْوَا: "البيئة السياسية الجديدة، الاقتصاد والتنمية البشرية" باريس، دار النشر سوي، عن جمهورية الدراسات الفكرية، ٢٠٠٨م.

Fitoussi Jean-Paul et Laurent Eloi, La Nouvelle écologie politique. économie et développement humain, Paris, Le Seuil, « La République des idées », 2008.

فيشباش فرانك، بدون موضوع، الرأسمالية والذاتية والعزلة، باريس، دار النشر فرين، ٢٠٠٩م.

Fischbach Franck, Sans objet. Capitalisme, subjectivité, aliénation, Paris, Vrin,2009.

ميشيل فوكو، من الواجب أن ندافع عن المجتمع، باريس، دار النشر جاليمار/ سوي، ١٩٩٧م.

Foucault Michel, Il faut défendre la société, Paris, Gallimard/Le Seuil, 1997.

- مولد السياسة الأحيائية، محاضرات في الكوليج دو فرانس، ١٩٧٨م-١٩٧٩م، باريس، دار النشر جاليمار/ سوي، ٢٠٠٤م.

— Naissance de la biopolitique. Cours au Collège de France, 1978-1979, Paris, Gallimard/Le Seuil, 2004.

الرغبة في المعرفة، تاريخ الحياة الجنسية، باريس، دار النشر جاليمار، ١٩٧٦م.

— La Volonté de savoir. Histoire de la sexualité, Paris, Gallimard, 1976.

جادري جون وجاني كاتريس وفلورنس، المؤشرات الجديدة للثروة، باريس، دار النشر لاديكوفيرت، ٢٠٠٥م.

Gadrey Jean et Jany-Catrice Florence, Les Nouveaux Indicateurs de richesse, Paris, La Découverte, 2005.

جورجيسكو- روجين نيكولاس، تراجع النمو في المستقبل. الاضطراب والبيئة والاقتصاد (١٩٧٩)، لوزان، دار النشر بيير مارسيل فافر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.

Georgescu-Roegen Nicholas, Demain la décroissance. Entropie, écologie, économie(1979), Lausanne, Pierre-Marcel Favre, 3e éd. 2006.

جليسون إدوارد، كل البشر، باريس، دار النشر جاليمارد، ١٩٩٣م.

Glissant Edouard, Tout-monde, Paris, Gallimard, 1993.

جورز أندريه، الرأسمالية والاشتراكية والبيئة، باريس، دار النشر جاليلي، ١٩٩١م.

Gorz André, Capitalisme. Socialisme. écologie, Paris, Galilée, 1991.

- علم البيئة، باريس، دار النشر جاليلي، ٢٠٠٨م.

— Ecologica, Paris, Galilée, 2008

- أشياء غير مادية، دار النشر جاليلي، ٢٠٠٣م.

— L'Immatériel, Paris, Galilée, 2003

جوتاري فيليكس، ثلاثية علم لبيئة، باريس، دار النشر جاليلي، ١٩٩٩م، ط٢ ٢٠٠٨م.
Guattari Felix, Les Trois Ecologies, Paris, Galilée, 1999, rééd. 2008.
هاش إميلي، البيئة السياسية.. المجتمعات، الكون، البيئات، باريس، دار النشر أمستردام، ٢٠١٢م.
Hache Emilie (dir.), Ecologie politique. Communautés, cosmos, milieux, Paris, Editions Amsterdam, 2012.
هاريبي جون ماري، التنمية المستدامة، باريس، دار النشر أكونوميكا، ١٩٩٨م.
Harribey Jean-Marie, Le Développement soutenable, Paris, Economica, 1998.
- الاقتصاد والاقتصادي، باريس، دار النشر هارماتان، ١٩٩٧م.
— L'Economie économe, Paris, L'Harmattan, 1997.
(تحت إشراف...)، هل للتنمية مستقبل، من أجل مجتمع متضامن واقتصادي، باريس، دار النشر ميل إي أون نوي، ٢٠٠٤م.
— (dir..), Le développement a-t-il un avenir ? Pour une société solidaire et économe, Paris, Mille et une nuits, 2004.
هوبز توماس ، لفياثان (الملتوي)، ترجمة فرنسوا تريكو، باريس، دار النشر سيري، ١٩٧١م.
Hobbes Thomas, Léviathan, trad. François Tricaud, Paris, Sirey, 1971.
- جاكسون تيم، الرخاء من دون نمو.. نحو اقتصاد مُسْتَدَام، بروكسيل، دار النشر دو بوك، ٢٠١٠م.
Jackson Tim, Prospérité sans croissance. La transition vers une économie durable, Bruxelles, De Boeck, 2010.
كينز جون مينارد، وجهات اقتصادية نظر تتعلّق بأطفالنا، عن سلسلة المال والاقتصاد، باريس، دار النشر مكتبة بايو الصغيرة، ١٩٧١م.
Keynes John Maynard, « Perspectives économiques pour nos petits-enfants »,in Essais sur la monnaie et l'économie, Paris, Petite Bibliothèque Payot,1971.
- جيفونز وليم ستانلي، قضية الفحم، تحقيقات تتعلّق بتقدُّم الأمة ومدى استهلاك مناجم الفحم لدينا، لندن، دار النشر ماكميلان، ١٨٦٥م.
Jevons William Stanley, The Coal Question. An Inquiry Concerning the Progress of the Nation, and the Probable Exhaustion of our Coal-Mines, Londres, Macmillan and Co, 1865.
جوناس هانس، المسؤولية الأساسية، باريس، دار النشر سيرف، ١٩٩٠م.
Jonas Hans, Le Principe responsabilité, Paris, Cerf, 1990.
- برونو لاتور، السياسات والطبيعة، كيف يمكن تطعيم الديمقراطية بالعلم، باريس، دار النشر لاديكوفيرت، ١٩٩٩م.
Latour Bruno, Politiques de la nature. Comment faire entrer les sciences en démocratie, Paris, La Découverte, 1999.
- لارير كاترين، فلسفة البيئة، باريس، دار النشر بوف، ١٩٩٧م.
Larrère Catherine, Les Philosophies de l'environnement, Paris, Puf, 1997.
لارير كاترين ولارير رافائيل، الاستخدام الأمثل للطبيعة، من أجل فلسفة بيئية، باريس، دار النشر فلاماريون، ٢٠٠٩م.
Larrère Catherine et Larrère Raphaël, Du bon usage de la nature. Pour une philosophie de l'environnement, Paris, Flammarion, 2009.

- ليوبولد ألدو، معلومات متنوِّعة عن منطقة الرمال، بالإضافة إلى مقالات منشورة في سلسلة كونسيرفيشن راوند ريفر، نيويورك، دار النشر بالانتين بوكس، ١٩٤٩م، ترجمة فرنسية: معلومات متنوعة عن منطقة الرمال، باريس، دار النشر فلاماريون، ٢٠٠٠م.

Leopold Aldo, A Sand County Almanac. With Essays on Conservation from Round River, New York, Ballantine Books, 1949 ; trad. fr. : Almanach d'un comté des sables, Paris, Flammarion, « GF », 2000.

- ليفي ستروس كلود، العرق والتاريخ، باريس، دار النشر جاليمارد، ١٩٥٢م.

Lévi-Strauss Claude, Race et histoire, Paris, Gallimard, 1952.

- ليبيتز آلان، ما هو علم البيئة السياسية؟ التحول الكبير في القرن الواحد والعشرين، باريس، دار النشر لي بوتي ماتان، ٢٠١٢م.

Lipietz Alain, Qu'est-ce que l'écologie politique ? La grande transformation du XXIe siècle, Paris, Les Petits Matins, 2012.

- ليوتار جون فرنسوا، اللاإنسانية.. لقاءات مجدولة، باريس، دار النشر جاليلي، ١٩٩٨م.

Lyotard Jean-François, L'Inhumain. Causeries sur le temps, Paris, Galilée,1998.

- مالتوس توماس روبرت، مبادئ الاقتصاد السياسي وما يرتبط بها من تطبيقات عملية، باريس، دار النشر كالمان ليفي، عن سلسلة وجهات نظر اقتصادية، ١٩٧٧م.

Malthus Thomas Robert, Principes d'économie politique sous le rapport de leur application pratique, Paris, Calmann-Lévy, « Perspectives économiques »,1977.

- ماندفيل برنار، أسطورة النحل، ترجمة: لوسيان وبوليت كاريف، باريس، دار النشر فرين، ١٩٧٤م.

Mandeville Bernard, La Fable des abeilles, trad. Lucien et Paulette Carrive, Paris, Vrin, 1974.

- ميدوز دينيس، محدودية النمو.. التحدي الكوني، تقرير نادي روما عن الأزمات التي ستتعرض لها الإنسانية، نيويورك، دار النشر يونيفيرس بوك، ١٩٧٢م.

Meadows Dennis, The Limits to Growth. A Global Challenge; a Report for the Club of Rome Project on the Predicament of Mankind, New York, Universe Books, 1972.

- ميدا دومنيك، ما هي الثروة، باريس، دار النشر فلاماريون، عن سلسلة شوم، ١٩٩٩م.

Méda Dominique, Qu'est-ce que la richesse ?, Paris, Flammarion, « Champs »,1999.

- خبايا إجمالي الناتج المحلي: مقاييس أخرى للثروة، باريس، دار النشر فلاماريون، ٢٠١١م.

— Au-delà du PIB, pour une autre mesure de la richesse, Paris, Flammarion,2011.

- مينيل ألان، الطريق نحو الانخراط، مقالات عن إدوارد جليسون، جرونوبل، دار النشر دو لانسيدونس، ٢٠١١م.

Ménil Alain, Les Voies de la créolisation. Essai sur Edouard Glissant, Grenoble, De l'incidence, 2011.

- ميل، جون ستيوارت، مبادئ الاقتصاد السياسي وبعض من تطبيقاتها على الاقتصاد الاجتماعي، ترجمة فرنسية هـ. دوسار وجـ.-جـ. كورسيل- سونوي، باريس، دار النشر جويومان، ١٨٧٣م.

Mill John Stuart, Principes d'économie politique avec quelques-unes de leurs applications à l'économie sociale, trad. fr. H. Dussart et J.-G. Courcelle-Seneuil, Paris, Guillaumin, 1873.

- نيجري أنتونيو وهارد ميشيل، إمبراطورية، باريس، دار النشر لاديكوفيرت، ٢٠٠٤م.

Negri Antonio et Hardt Michael, Empire, Paris, La Découverte, 2004.

- نايس أرني، بيئة ومجتمع ونمط حياة، ترجمة: شارل رويل، باريس، دار النشر ام اف، سلسلة ديهور، ٢٠٠٩م.

Naess Arne, Ecologie, communauté et style de vie, trad. Charles Ruelle, Paris, Editions MF, coll. « Dehors », 2009.

نوسبو مارتا وسين أمارتيا، جودة الحياة، أكسفورد، منشورات جامعة أكسفورد، ١٩٩٣م-٢٠٠٢م.

Nussbaum Martha et Sen Amartya, The Quality of Life, Oxford, Oxford University Press, 1993-2002.

- أرليون أندريه، إمبراطورية القيم.. إعادة بناء الاقتصاد، باريس، دار النشر سوي، ٢٠١١م.

Orléan André, L'Empire de la valeur. Refonder l'économie, Paris, Le Seuil,2011.

- بولاني كارل، التحوُّل الكبير، الأصول الاقتصادية والسياسية لزمننا المعاصر، ترجمة: كاترين مالامو وموريس أنجينو، باريس، دار النشر جاليمار، ١٩٨٣م.

Polanyi Karl, La Grande Transformation. Aux origines économiques et politiques de notre temps, trad. Catherine Malamoud et Maurice Angeno, Paris, Gallimard, 1983.

- راحنيما ماجيد، عندما يبحث البؤس عن الفقر، آرل، دار النشر آكت سود، ٢٠٠٣م.

Rahnema Majid, Quand la misère chasse la pauvreté, Arles, Actes Sud, 2003.

- بالتعاون مع روبير بول ، مقدرة الفقراء، آرل، دار النشر آكت سود، ٢٠٠٨م.

— et Robert Jean, La Puissance des pauvres, Arles, Actes Sud, 2008.

- راولز جون راولز، نظرية العدالة، ترجمة: كاترين أودار، باريس، دار النشر سوي، ١٩٨٧م.

Rawls John, Théorie de la justice, trad. Catherine Audard, Paris, Le Seuil,1987.

- الليبرالية السياسية، ترجمة: كاترين أودار، باريس، دار النشر بوف، ١٩٩٥م.

— Libéralisme politique, trad. Catherine Audard, Paris, Puf, 1995.

- رايس جيبير، التنمية، تاريخ المعتقد الغربي، ١٩٦٦م، باريس، منشورات العلوم السياسية، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

Rist Gilbert, Le Développement, histoire d'une croyance occidentale (1996), Paris, Presses de Sciences Po, 2e éd. 2001.

- روتي ريتشارد، العرضية والسخرية والتضامن، كامبريدج، منشورات جامعة كامبريدج، ١٩٨٩م، ترجمة فرنسية: بيير إيمانويل دوزات، العرضية والسخرية والتضامن، باريس، دار النشر أرمون كولين، ١٩٩٣م.

Rorty Richard, Contingency, Irony and Solidarity, Cambridge, Cambridge University Press, 1989 ; trad. fr. Pierre-Emmanuel Dauzat, Contingence, ironie et solidarité, Paris, Armand Colin, 1993.

- سين أمارتيا، التنمية هي الحرية، ١٩٩٩م، ترجمة فرنسية: نحو نموذج اقتصادي جديد، تنمية وعدالة وحرية، باريس، دار النشر أوديل جاكوب، ٢٠٠٣م.

Sen Amartya, Development as Freedom, 1999, trad. fr. Vers un nouveau modèle économique. Développement, justice, liberté, Paris, Odile Jacob, 2003.

- ساش جيفري دافيد، دول الكومنولث : اقتصاد لكوكب مزدحم، نيويورك، منشورات بينجوين، ٢٠٠٨م.

Sachs Jeffrey David, Common Wealth: Economics for a Crowded Planet, New York, Penguin Press HC, 2008.

- سالين مارشال، اكتشاف حقيقة البربرية وتجارب أخرى، باريس، دار النشر جاليهار، ٢٠٠٧م.

Sahlins Marshall, La Découverte du vrai sauvage et autres essais, Paris, Gallimard,2007.

- العصر الحجري، عصر الرخاء، باريس، دار النشر جاليهار، ١٩٧٦م.

— Age de pierre, âge d'abondance, Paris, Gallimard, 1976.

- سميث آدم، أبحاث في طبيعة وأسباب ثراء الأمم، ١٧٧٦م.

Smith Adam, Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations, 1776.

- ستيدمان جونز جاريث، نهاية الفقر؟ مناقشات تاريخية، لندن، دار النشر بروفيل بوكس، ٢٠٠٤م، ترجمة فرنسية: نهاية الفقر؟ نقاش تاريخي، ميزون- ألفور، دار النشر إير، ٢٠٠٧م.

Stedman Jones G., An End to Poverty? A Historical Debat, Londres, Profile Books, 2004 ; trad. fr. : La Fin de la pauvreté ? Un débat historique, Maisons-Alfort, Ere, 2007.

- لم يتضح بَعْدُ مفهوم الحاجات الاجتماعية، حديث لصالح مجلة موفمون ذي الرقم ٥٤، يوليو- أغسطس ٢٠٠٨م، ص. ٨٨-٩٢. فيفيان فرنك- دومينيك، التنمية المستدامة، باريس، دار النشر لاديكوفيرت، سلسلة روبير، ٢٠٠٥م.

— « La notion de besoins collectifs n'est pas éclairante », Entretien in Mouvements n° 54, Juillet-Août 2008, p. 88-92.

Vivien Franck-Dominique, Le Développement soutenable, Paris, La Découverte,« Repères », 2005.

مراجع فلسفية عامة

- جاليلي، قراءة في نيوتن لأينشتاين.. الفضاء والنسبية (الطبعة الرابعة)، لفرنسواز باليبار.
- 1. Galilée, Newton lus par Einstein. Espace et relativité (4e édition), par Françoise Balibar
- بياجي والطفل (الطبعة الثانية)، لليليان موري.
- 2. Piaget et l'enfant (2e édition), par Liliane Maury
- دوركايم والانتحار (الطبعة الرابعة) لكريستيان بودلو وروجي استابلي.
- 3. Durkheim et le suicide (4e édition), par Christian Baudelot et Roger Establet
- هيجل والمجتمع (الطبعة الثانية)، لجون- بيير لوفيفر وبيير ماشيري.
- 4. Hegel et la société (2e édition), par Jean-Pierre Lefebvre et Pierre Macherey
- كوندورسي، قراءة الأنوار (الطبعة الثانية)، ليمشيل كرامب- كاسنابي (غير منشور).
- 5. Condorcet, lecteur des Lumières (2e édition), par Michèle Crampe-Casnabet (épuisé)
- سقراط، (الطبعة الرابعة)، لفرنسي ولف.
- 6. Socrate (4e édition), par Francis Wolff
- الفيلسوف فيكتور هوجو، لجون موريل.
- 7. Victor Hugo philosophe, par Jean Maurel
- سبينوزا والسياسة (الطبعة الرابعة) لاتيان باليبار.
- 8. Spinoza et la politique (4e édition), par Etienne Balibar
- روسو، الاقتصاد السياسي (١٧٥٥م)، لايف فارجا (غير منشور).
- 9. Rousseau. économie politique (1755), par Yves Vargas (épuisé)
- كارنو والآلة البخارية، لجون- بيير موري.
- 10. Carnot et la machine à vapeur, par Jean-Pierre Maury
- سوسير، علم اللغة (الطبعة الثالثة)، لفرانسواز جادي.
- 11. Saussure. Une science de la langue (3e édition), par Françoise Gadet
- لاكان، الذات (الطبعة الثالثة) لبرتران أوجيلفي.
- 12. Lacan. Le sujet (3e édition), par Bertrand Ogilvie
- كارل ماركس، أطروحات حول فيورباخ، لجورج لابيكا.
- 13. Karl Marx. Les Thèses sur Feuerbach, par Georges Labica

- فريني والتربية، لليليان موري.
- 14. Freinet et la pédagogie, par Liliane Maury
- زارا دشت لنيتشه (الطبعة الثانية)، لبيير ايبير- سوفرين.
- 15. Le « Zarathoustra » de Nietzsche (2e édition), par Pierre Héber-Suffrin
- كانت الثوري.. قانون وسياسة (الطبعة الثانية)، لأندريه توزيل.
- 16. Kant révolutionnaire. Droit et politique (2e édition), par André Tosel
- فرانكنشتاين، أسطورة وفلسفة، (الطبعة الثانية)، لجون جاك لوسيركل.
- 17. Frankenstein : mythe et philosophie (2e édition), par Jean-Jacques Lecercle
- سان بول، لستانيسلا بروتون.
- 18. Saint Paul, par Stanislas Breton
- هيجل والفن (الطبعة الثانية)، لجيرار برا.
- 19. Hegel et l'art (2e édition), par Gérard Bras
- انتقادات لحقوق الإنسان، لبرتران بينوش.
- 20. Critiques des droits de l'homme, par Bertrand Binoche
- المكيافيلية وحالة الدولة، لميشيل سينيلار.
- 21. Machiavélisme et raison d'Etat, par Michel Senellart
- كونت، الفلسفة والعلوم، لبيير ماشيري.
- 22. Comte. La philosophie et les sciences, par Pierre Macherey
- هوبز.. فلسفة وعلم ودين، لبيير- فرانسوامورو.
- 23. Hobbes. Philosophie, science, religion, par Pierre-François Moreau
- آدم سميث. فلسفة واقتصاد، لجون ماثيو.
- 24. Adam Smith. Philosophie et économie, par Jean Mathiot
- كلود برنار. الثورة الفسيولوجية، آلان بروشينتز.
- 25. Claude Bernard. La révolution physiologique, par Alain Prochiantz
- هايدجر وقضية الزمن (الطبعة الرابعة) لفرنسواز داستير.
- 26. Heidegger et la question du temps (4e édition), par Françoise Dastur
- ماكس فيبر والتاريخ، لكاترين كويو- تيلين.
- 27. Max Weber et l'histoire, par Catherine Colliot-Thélène
- جون ستيورت ميل، الاستقراء والمنفعة، لجيلبير بوس.
- 28. John Stuart Mill. Induction et utilité, par Gilbert Boss
- أرسطو، اللغة، لآن كوكلين.
- 29. Aristote. Le langage, par Anne Cauquelin
- روبسبير، سياسة الفلسفة، لجورج لابيكا.
- 30. Robespierre. Une politique de la philosophie, par Georges Labica
- ماركس، إنجلز والتربية، للي ثان خوي.
- 31. Marx, Engels et l'éducation, par Lê Thành Khôi
- الدين الطبيعي، لجاكلين لا جري.
- 32. La religion naturelle, par Jacqueline Lagrée

- أرسطو والسياسة (الطبعة الثانية)، لفرنسي وولف.
- 33. Aristote et la politique (2e édition), par Francis Wolff
- عن الرياضة، لايف فارجا.
- 34. Sur le sport, par Yves Vargas
- أينشتاين ١٩٠٥م، من الأثير إلى الكم، فرنسواز باليبار.
- 35. Einstein 1905. De l'éther aux quanta, par Françoise Balibar
- فيتجنشتاين: فلسفة ومنطق والمداواة، لجراهام لوك.
- 36. Wittgenstein : philosophie, logique, thérapeutique, par Grahame Lock
- تربية وتعليم، كانت وفيشت، للوك فينسونتي.
- 37. Education et liberté. Kant et Fichte, par Luc Vincenti
- الفيتيشية، التتبع التاريخي للمفهوم، لألفونسو ياكونو.
- 38. Le fétichisme. Histoire d'un concept, par Alfonso Iacono
- إيربير ماركوز. فلسفة التحرر، لجيرار رولي.
- 39. Herbert Marcuse. Philosophie de l'émancipation, par Gérard Raulet
- الحق في الكذب؟ كونستون أو كانت، لفرنسوا بواتيزا.
- 40. Un droit de mentir ? Constant ou Kant, par François Boituzat
- العواطف من داروين إلى فرويد، لليليان موري.
- 41. Les émotions de Darwin à Freud, par Liliane Maury
- العمل، اقتصاد وفيزياء، ١٧٨٠ - ١٨٣٠م، لفرنسوا فاتين.
- 42. Le travail. Economie et physique, 1780-1830, par François Vatin
- باشلار والثقافة العلمية، لديديي جيل.
- 43. Bachelard et la culture scientifique, par Didier Gil
- ليبنز واللانهاية، لفرانك بورباج وناتالي شوشان.
- 44. Leibniz et l'infini, par Frank Burbage et Nathalie Chouchan
- شارل ساندرز بيرس والبراجماتية، لكلودين تيرسلين.
- 45. C. S. Peirce et le pragmatisme, par Claudine Tiercelin
- التدمير. نقد، لبيير ف زيما.
- 46. La déconstruction. Une critique, par Pierre V. Zima
- جيرمي بنثام. قوة القصص الخيالية، لكريستيان لافال.
- 47. Jeremy Bentham. Le pouvoir des fictions, par Christian Laval
- بيير بايل والدين، لأوبير بوست.
- 48. Pierre Bayle et la religion, par Hubert Bost
- مارسيل موس، الواقع الاجتماعي الشامل، لبرونو كارسونتي.
- 49. Marcel Mauss. Le fait social total, par Bruno Karsenti
- مالارمي، شعر وفلسفة، لبيير كامبيون.
- 50. Mallarmé. Poésie et philosophie, par Pierre Campion
- موريس هالفاكس، الاستهلاك والمجتمع، لكرستيان بودلو وروجي استابلي.
- 51. Maurice Halbwachs. Consommation et société, par Christian Baudelot et Roger Establet

- ديكارت و"المبادئ" ٢. جسد وحركة، لفريديريك بوزون وفانسون كارو.
- 52. Descartes et les « Principia » II. Corps et mouvement, par Frédéric de Buzon et Vincent Carraud
- السببية من جاليلي إلى كانت، لاهنان ياكيرا.
- 53. La causalité de Galilée à Kant, par Elhanan Yakira
- دولوز؟ فلسفة الحدث، لفرنسوا زورابيتشفيلي.
- 54. Deleuze. Une philosophie de l'événement, par François Zourabichvili
- جون كافايي، فلسفة رياضية، لحوريا سيناكور.
- 55. Jean Cavaillès. Philosophie mathématique, par Hourya Sinaceur
- باسكال، صور من الخيال، لجيرار برا وجون بيير كليرو.
- 56. Pascal. Figures de l'imagination, par Gérard Bras et Jean-Pierre Cléro
- باسكال، مصادفات وممكنات، لكاترين شوفالي.
- 57. Pascal. Contingence et probabilités, par Catherine Chevalley
- فيكو والتاريخ، لباولو كريستوفوليني.
- 58. Vico et l'histoire, par Paolo Cristofolini
- ديدرو والدراما، مسرح وسياسة، آلان مينيل.
- 59. Diderot et le drame. Théâtre et politique, par Alain Ménil
- هوسرل، من الرياضيات إلى التاريخ، لفرنسوا داستور.
- 60. Husserl. Des mathématiques à l'histoire, par Françoise Dastur
- الإله والكائنات لتوماس داكوين، للورونس رونو.
- 61. Dieu et les créatures selon Thomas d'Aquin, par Laurence Renault
- المبادئ لنيوتن، لميشيل بالي.
- 62. Les « Principia » de Newton, par Michel Blay
- بيركيلي، مفهوم الطبيعة، لروزلين ديجرومون.
- 63. Berkeley. L'idée de nature, par Roselyne Dégremont
- اركس ومفهوم النقد، لامانويل رونو.
- 64. Marx et l'idée de critique, par Emmanuel Renault
- اختلاف الأجناس، لجنفييف فريس.
- 65. La différence des sexes, par Geneviève Fraisse
- فينيلون وحب الإله، لدونيز لودوك- فاييت.
- 66. Fénelon et l'amour de Dieu, par Denise Leduc-Fayette
- مونتسكيو، سياسة وثروة، لكلود موريلها.
- 67. Montesquieu. Politique et richesses, par Claude Morilhat
- إراسم، إنسانية ولغة، لبول جاكوبين وجاكلين لاجري.
- 68. Erasme. Humanisme et langage, par Paul Jacopin et Jacqueline Lagrée
- سبينوزا، سبل إلى الأخلاق، لباولو كريستوفوليني.
- 69. Spinoza. Chemins dans l' « Ethique », par Paolo Cristofolini
- برتران روسيل، الذرية المنطقية، لعلي بن مخلوف.
- 70. Bertrand Russell. L'atomisme logique, par Ali Benmakhlouf

- الغائية من الطبيعة، من ديكارت إلى كانت، لكولاس دوفلو.
- 71. La finalité dans la nature. De Descartes à Kant, par Colas Duflo
- مونتاني الفيلسوف، ليان ماكلين.
- 72. Montaigne philosophe, par Ian Maclean
- كانت، تاريخ ومواطنة، لجيرار رولي.
- 73. Kant. Histoire et citoyenneté, par Gérard Raulet
- حنا أرنت، سياسة وحدث، لآن أمييل.
- 74. Hannah Arendt. Politique et événement, par Anne Amiel
- الرواقية والروح، لجون- بابتيست جورينات.
- 75. Les stoïciens et l'âme, par Jean-Baptiste Gourinat
- ديكارت، الهندسة في ١٦٣٧م، لفانسون جوليان.
- 76. Descartes. La géométrie de 1637, par Vincent Jullien
- التسامح، مجتمع الديمقراطية والرأي والرذائل والفضائل، لباتريك تييري.
- 77. La tolérance. Société démocratique, opinion, vices et vertus, par Patrick Thierry
- مكيافيلي، قوة الأمير، لجورج فاراكلاس.
- 78. Machiavel. Le pouvoir du prince, par Georges Faraklas
- أرسطو، العدل والمدينة، لريشار بوديوس.
- 79. Aristote. La justice et la Cité, par Richard Bodéüs
- جويوم دوكامي، منطق وفلسفة، لجويل بيار.
- 80. Guillaume d'Ockham. Logique et philosophie, par Joël Biard
- فلسفة الطبيعة عند هيجل، آلان لاكروا.
- 81. La philosophie de la nature de Hegel, par Alain Lacroix
- كيركجور، وجود وأخلاق، لأندرى كلير.
- 82. Kierkegaard. Existence et éthique, par André Clair
- شكوك مونتاني، لفريدريك براهامي.
- 83. Le scepticisme de Montaigne, par Frédéric Brahami
- مونتسكيو، رسائل فارسية، لسيلين سبكتور.
- 84. Montesquieu. Les « Lettres persanes », par Céline Spector
- فلسفات البيئة، لكاترين لارير.
- 85. Les philosophies de l'environnement, par Catherine Larrère
- كانت، أفكار كونية، لبول كلافيي.
- 86. Kant. Les idées cosmologiques, par Paul Clavier
- جوتلوب فريج، المنطقي والفيلسوف، لعلي بن مخلوف.
- 87. Gottlob Frege. Logicien, philosophe, par Ali Benmakhlouf
- أفلاطون والمدينة، لجون- فرنسوا برادو.
- 88. Platon et la cité, par Jean-François Pradeau
- وليام جيمس، التجريبية والبراجماتية، لدافيد لابوجاد.
- 89. William James. Empirisme et pragmatisme, par David Lapoujade

- لا ميتري، مادية متطرفة، لكلود موريلهات.
- 90. La Mettrie. Un matérialisme radical, par Claude Morilhat
- روسو، لغز النوع، إيف فارجا.
- 91. Rousseau. L'énigme du sexe, par Yves Vargas
- مور والفلسفة التحليلية، لروني دافال.
- 92. Moore et la philosophie analytique, par René Daval
- ما بعد فيتجنشتاين، القديس توماس، لروجي بويفي.
- 93. Après Wittgenstein, saint Thomas, par Roger Pouivet
- اللعبة، من باسكال إلى شيلر، لكولا دوفلو.
- 94. Le jeu. De Pascal à Schiller, par Colas Duflo
- دلتاي، الضمير والتاريخ، لليزيك بروجوفسكي.
- 95. Dilthey. Conscience et histoire, par Leszek Brogowski
- "العلم الجديد" للاقتصاد السياسي، فرنسوا كيناي، لفيليب ستينر.
- 96. La « science nouvelle » de l'économie politique. François Quesnay, par Philippe Steiner
- علم الدلالة عند دافيدسون، لفرنسوا ريفين.
- 97. La sémantique de Davidson, par François Rivenc
- ديدرو والمادية، لجون- كلود بوردين.
- 98. Diderot et le matérialisme, par Jean-Claude Bourdin
- إرفين جوفمان وعلم الاجتماع المصغر، لإسحاق يوسف.
- 99. Erwin Goffman et la microsociologie, par Isaac Joseph
- فوكو والجنون، لفريدريك جرو.
- 100. Foucault et la folie, par Frédéric Gros
- بوفون، الطبيعة وتاريخها، لأمور شيرني.
- 101. Buffon. La nature et son histoire, par Amor Cherni
- دوستويفسكي، الرواية والفلسفة، لميشيل التخانينوف.
- 102. Dostoïevski. Roman et philosophie, par Michel Eltchaninoff
- كانجلم ووالمعايير، لجوييوم لوبلان.
- 103. Canguilhem et les normes, par Guillaume Le Blanc
- ماخ، فيزيائي وفيلسوف، لاكزافيي فيرلي.
- 104. Mach, un physicien philosophe, par Xavier Verley
- موسيقى وفلسفة العصر الكلاسيكي، لأندريه شاراك.
- 105. Musique et philosophie à l'âge classique, par André Charrak
- المُتَحَرِّرُون التنويريون في فرنسا في القرن السابع عشر الميلادي، لفرنسواز شارل- دوبير.
- 106. Les libertins érudits en France au XVIIe siècle, par Françoise Charles-Daubert
- ديكارت، ليبنز- حقائق أبدية، للورونس دوفييار.
- 107. Descartes, Leibniz - Les vérités éternelles, par Laurence Devillairs
- شيلنج، من المطلق إلى التاريخ، لباسكال دافيد.
- 108. Schelling. De l'absolu à l'histoire, par Pascal David

- هابرماس وعلم الاجتماع، لستيفان هابير.
- 109. Habermas et la sociologie, par Stéphane Haber
- جاسندي، باسكال وصراع بلا طائل، لسيمون مازوريك.
- 110. Gassendi, Pascal et la querelle du vide, par Simone Mazauric
- بيكات، الحياة والموت، لفيليب هونمان.
- 111. Bichat, la vie et la mort, par Philippe Huneman
- بودين والسيادة، لجون- فابيان سبيتز.
- 112. Bodin et la souveraineté, par Jean-Fabien Spitz
- رابيلي: أنثروبولوجيا المشاعر الإنسانية، لامانويل نايا.
- 113. Rabelais : une anthropologie humaniste des passions, par Emmanuel Naya
- هيجل، زمن وتاريخ، لجون- ماري فايس.
- 114. Hegel. Temps et histoire, par Jean-Marie Vaysse
- أرسطو والقياس العادل، لماري- هيلان جوتيير- موزيلك.
- 115. Aristote et la juste mesure, par Marie-Hélène Gauthier-Muzellec
- فيشت وهيجل، المعرفة، لفرانك فيشباش.
- 116. Fichte et Hegel. La reconnaissance, par Franck Fischbach
- سيموندون، فرد وجماعة، لموريل كومب.
- 117. Simondon. Individu et collectivité, par Muriel Combes
- كلوزفيتز والحرب، هرفي جوينيري.
- 118. Clausewitz et la guerre, par Hervé Guineret
- برونو، اللانهائية والأكوان، لأنتونيلا ديل بريت.
- 119. Bruno, l'infini et les mondes, par Antonella del Prete
- الإنسان والحيوان، الفلسفة القديمة، لتييري جونتيي.
- 120. L'homme et l'animal. La philosophie antique, par Thierry Gontier
- هوم والتنظيم الأخلاقي، لاليونور لو جالي.
- 121. Hume et la régulation morale, par Eléonore Le Jallé
- مان دي بيران، الذات والسياسة، لأنياس أنتوان.
- 122. Maine de Biran. Sujet et politique, par Agnès Antoine
- التفكر الرمزي والحدس، لميشيل بوردو.
- 123. Pensée symbolique et intuition, par Michel Bourdeau
- التناغم الاغريقي من هيراقليطس إلى أرسطو، لبيير سوفاني.
- 124. Le rythme grec d'Héraclite à Aristote, par Pierre Sauvanet
- جوستاف تيودور فشنر، متواليات علم النفس الفسيولوجي، لازابيل دوبيرون.
- 125. G. T. Fechner, le parallélisme psychophysiologique, par Isabelle Dupéron
- أرسطو. الميتافيزيقا، لأنيك جولين.
- 126. Aristote. La Métaphysique, par Annick Jaulin
- الكيمياء عند كانت، لمي لوكان.
- 127. La chimie selon Kant, par Mai Lequan

- أتوم والضرورة، لبيير- ماري موريل.
- 128. Atome et nécessité, par Pierre-Marie Morel
- ابن سينا، النفس الانسانية، لمريام سيبتي.
- 129. Avicenne. L'âme humaine, par Meryem Sebti
- التذوق، فنون وعواطف ومجتمعات، لفابيان بروجير.
- 130. Le goût. Art, passions et sociétés, par Fabienne Brugère
- كيلسين وهارت، المعيار والسلوك، لايمانويل بيكافي.
- 131. Kelsen et Hart. La norme et la conduite, par Emmanuel Picavet
- فرانك روزينزويج، الوجود والفلسفة، لجيرار بنسوسان.
- 132. Franz Rosenzweig. Existence et philosophie, par Gérard Bensussan
- محاضرات كانت، مشكلة الازدواجية، لكريستوف بوريو.
- 133. Lectures de Kant. Le problème du dualisme, par Christophe Bouriau
- كومينيوس، يوتوبيا الجنة، لأولفيي كولي.
- 134. Comenius. L'utopie du paradis, par Olivier Cauly
- فايراباند، الإبستمولوجيا والفوضوية والمجتمع الحر، لإيمانويل مالولو ديساكي.
- 135. Feyerabend. Epistémologie, anarchisme et société libre, par Emmanuel Malolo Dissakè
- روسو والعقد الاجتماعي، لليليا بيزيلو.
- 136. Rousseau et le contrat social, par Lelia Pezzillo
- سارتر، الوعي والأنا والنفس، لجون- مارك موييي.
- 137. Sartre. Conscience, ego et psychè, par Jean-Marc Mouillie
- ليبنز واللغة، لفريدريك نيف.
- 138. Leibniz et le langage, par Frédéric Nef
- نيتشه، الرغبة في السلطة، لبيير مونتبيلو.
- 139. Nietzsche. La volonté de puissance, par Pierre Montebello
- رامسي، حقيقة ونجاح، لجيروم دوكيتش وباسكال إنجل.
- 140. Ramsey. Vérité et succès, par Jérôme Dokic et Pascal Engel
- نيتشه وعلم الأحياء، لبربارا ستيجلر.
- 141. Nietzsche et la biologie, par Barbara Stiegler
- مونتسكيو والانفعالات، لجون جولدزينك.
- 142. Montesquieu et les passions, par Jean Goldzink
- فريدريك نيتشه، لمازينو مونتيناري.
- 143. Friedrich Nietzsche, par Mazzino Montinari
- الإله والنظام والعدد، لجون- مارك رورباسي.
- 144. Dieu, l'ordre et le nombre, par Jean-Marc Rorhbasser
- لوكريس، الذرات الحركة الطبيعية والأخلاق، آلان جيجاندي.
- 145. Lucrèce. Atomes, mouvement physique et éthique, par Alain Gigandet
- كوين، دافيدسون، مبدأ الخيرية، لإزابيل ديلبا.
- 146. Quine, Davidson. Le principe de charité, par Isabelle Delpla

- هيرمان كوهين، لإريك دوفور.
- 147. Hermann Cohen, par Eric Dufour
- فلسفة وأدب، لفيليب سابو.
- 148. Philosophie et littérature, par Philippe Sabot
- فن وتجسيد وتعبير، لجون- بيير كوميتي.
- 149. Art, représentation, expression, par Jean-Pierre Cometti
- ما يفعله الفن، لماري- دومينيك بوبلار.
- 150. Ce que fait l'art, par Marie-Dominique Popelard
- هاينريش هيرتز، دائرة الأدلة، لميشيل أتين ودومينيك بيستر.
- 151. Heinrich Hertz. L'administration de la preuve, par Michel Atten et Dominique Pestre
- هيلاري بوتنام، الإرث الذرائعي، لكلودين تيرسلين.
- 152. Hilary Putnam, l'héritage pragmatiste, par Claudine Tiercelin
- رؤية ومعرفة العصر الكلاسيكي، لفيليب هامو.
- 153. Voir et connaître à l'âge classique, par Philippe Hamou
- سيمون فايل، الدقة والعمل، لجويل جانييو.
- 154. Simone Weil. L'attention et l'action, par Joël Janiaud
- الزمن والسببية، ساشا بورجوا- جيروند.
- 155. Temps et causalité, par Sacha Bourgeois-Gironde
- ميشيل فوكو والسجون، لفرنسوا بولان.
- 156. Michel Foucault et les prisons, par François Boullant
- جيرمي بنثام، خديعة الرأسمالية، لكرستيان لافال.
- 157. Jeremy Bentham, les artifices du capitalisme, par Christian Laval
- لوكريس، النفس، لبيير- فرنسوا مورو.
- 158. Lucrèce. L'âme, par Pierre-François Moreau
- فيشت (١٨٠١- ١٨٠٣م)، التحرُّر الفلسفي، لجون- كريستوف جودار.
- 159. Fichte (1801-1803). L'émancipation philosophique, par Jean-Christophe Goddard
- التحوُّل التفسيري للعلم الظواهر، لجون جروندين.
- 160. Le tournant herméneutique de la phénoménologie, par Jean Grondin
- التنوير الأسكتلندي، لنوربير فاشيك.
- 161. L'Ecosse des Lumières, par Norbert Waszek
- جيل دولوز، سينما وفلسفة، لباولو ماراتي.
- 162. Gilles Deleuze. Cinéma et philosophie, par Paola Marrati
- جفرسون- ماديزون، مناقشة حول الجمهورية، لأني لوشيني.
- 163. Jefferson-Madison, un débat sur la république, par Annie Lechenet
- هوم، الهوية الشخصية، لفرانك ساليون.
- 164. Hume. L'identité personnelle, par Franck Salaün
- رؤية المرئي: الفلسفة الثانية لفيتجنشتاين، لكريستيان شوفيري.
- 165. Voir le visible : la seconde philosophie de Wittgenstein, par Christiane Chauviré

- الوفاء بالعهد، لمحمد ناشي.
- 166. Ethique de la promesse, par Mohamed Nachi
- ألفريد شوتز ومخطط علم اجتماع الظواهر، لفريدريك تيليي.
- 167. Alfred Schutz et le projet d'une sociologie phénoménologique, par Frédéric Tellier
- كانت وأبيقور، الجسد والنفس والروح، آلان بويير.
- 168. Kant et Epicure. Le corps, l'âme, l'esprit, par Alain Boyer
- كارل بوبر، اللغة والتزييف والعلم الموضوعي، لامانويل مالولو ديساكي.
- 169. Karl Popper. Langage, falsificationnisme et science objective, par Emmanuel Malolo Dissakè
- لودفيج فيتجنشتاين، مقدمة "لرسالة منطقية فلسفية"، لماثيو ماريون.
- 170. Ludwig Wittgenstein. Introduction au «Tractatus logico-philosophicus», par Mathieu Marion
- فيتجنشتاين والتحوُّل النحوي، لأنطوان سوليز.
- 171. Wittgenstein et le tournant grammatical, par Antonia Soulez
- روسو، دين وسياسة، لجيسلان واترلو.
- 172. Rousseau. Religion et politique, par Ghislain Waterlot
- أدورنو، اللغة والتحول، لجيل موتو.
- 173. Adorno. Langage et réification, par Gilles Moutot
- جاليلي، "حوار عن نظامين كبيرين عالميًّا" لمارتا سبرانزي.
- 174. Galilée. Le « Dialogue sur les deux grands systèmes du monde », par Marta Spranzi
- مالبرانش، "المحادثات المسيحية"، لفريدريك دو بوزون.
- 175. Malebranche. Les « Conversations chrétiennes », par Frédéric de Buzon
- هوم، احتمالية وخيار متعقل، لهيلين لاندمور.
- 176. Hume. Probabilité et choix raisonnable, par Hélène Landemore
- لوفيناس، المسؤولية ليست السبب، لأجاتا زيلينسكي.
- 177. Levinas. La responsabilité est sans pourquoi, par Agata Zielinski
- كاستورياديس، لنكولا بوارييي.
- 178. Castoriadis, par Nicolas Poirier
- ليفي- شتراوس والفكر البربري، لفريد يك كيك.
- 179. Lévi-Strauss et la pensée sauvage, par Frédéric Keck
- مذهب الشك عند هوم، "حوارات عن العقيدة الطبيعية"، لماريان جروليز.
- 180. Le scepticisme de Hume. Les « Dialogues sur la religion naturelle », par Marianne Groulez
- شافتسبري، الحس الأخلاقي، لميشيل بيزيو.
- 181. Shaftesbury. Le sens moral, par Michaël Biziou
- مرلو- بونتي، الجسد والشعور، لكلارا داسيلفا- شاراك.
- 182. Merleau-Ponty. Le corps et le sens, par Clara da Silva-Charrak
- كريبك، مرجعية وكيفية، لفيليب درابو فيير كونتيب وباسكال لودفيج.
- 183. Kripke. Référence et modalités, par Filipe Drapeau Vieira Contim et Pascal Ludwig
- الفلسفة السرية في العصر الكلاسيكي، لجيان باجانيني.
- 184. Les philosophies clandestines à l'âge classique, par Gianni Paganini

- الفلسفة الرواقية، لفاليري لوران.
- 185. La philosophie stoïcienne, par Valéry Laurand
- دونت، المذهب الطبيعي المدروس، لجون سيمون.
- 186. Dennett : un naturalisme en chantier, par John Symons
- فلسفة سيمون دي بوفوار ، لميشيل كيل.
- 187. Simone de Beauvoir philosophe, par Michel Kail
- ريكور، دريدا، قضية المجاز، لجون- لوك أمالريك.
- 188. Ricoeur, Derrida. L'enjeu de la métaphore, par Jean-Luc Amalric
- جماعة فيينا، لميليكا أولباني.
- 189. Le Cercle de Vienne, par Mélika Ouelbani
- توكفيل وحدود الديمقراطية، لنيستور كابدوفيلا.
- 190. Tocqueville et les frontières de la démocratie, par Nestor Capdevila
- الفن والمعرفة والحقيقة عند نيتشه، لأوبير فانسون.
- 191. Art, connaissance et vérité chez Nietzsche, par Hubert Vincent
- مكيافيلي والتقاليد الفلسفية، لماري جاي.
- 192. Machiavel et la tradition philosophique, par Marie Gaille
- العلمنة والعلمانية، لجون- كلود مونو.
- 193. Sécularisation et laïcité, par Jean-Claude Monod
- الجنس والنوع والشهوانية، لالسا دورلين.
- 194. Sexe, genre et sexualités, par Elsa Dorlin
- الفيلسوف واليهودية: كوهين. روزينزويج، ليفيناس، لسوفي نوردمان.
- 195. Philosophe et judaïsme : H. Cohen, F. Rosenzweig, E. Levinas, par Sophie Nordmann
- بياجي والضمير الأخلاقي، للوران فيدي.
- 196. Piaget et la conscience morale, par Laurent Fedi
- دريدا/ سورل، التفكيك واللغة العادية، لراؤول مواتي.
- 197. Derrida/Searle, Déconstruction et langage ordinaire, par Raoul Moati
- حرب عادلة، حرب غير عادلة، تاريخ ونظريات وانتقادات، لكريستيان نادو وجولي سآدا.
- 198. Guerre juste, guerre injuste. Histoire, théories et critiques, par Christian Nadeau et Julie Saada
- الإسلام والسياسة في العصر الكلاسيكي، لمكرم أبيس.
- 199. Islam et politique à l'âge classique, par Makram Abbès
- ألتوسير والتحليل النفسي، لبسكال جييو.
- 200. Althusser et la psychanalyse, par Pascale Gillot
- هايدجر، معنى وتاريخ (١٩١٢-١٩٢٧م) لسيرفان جوليفي.
- 201. Heidegger. Sens et histoire (1912-1927), par Servanne Jollivet
- السبيل إلى الفكر عند إميل ميرسون، لفريدريك فروتو دو لاكلو.
- 202. Le cheminement de la pensée selon Emile Meyerson, par Frédéric Fruteau de Laclos
- رولس، عدالة وإنصاف، لسمية ميستيري.
- 203. Rawls. Justice et équité, par Soumaya Mestiri

- فهم الفقر، جون رولس- أمارتيا سين، لدانيال زوارثو.
- 204. Comprendre la pauvreté. John Rawls - Amartya Sen, par Danielle Zwarthoed
- لزوم الأنا، لكريستيان شوفيري.
- 205. L'immanence de l'ego, par Christiane Chauviré
- دولوز ومكافحة أوديب، تَوَلُّد الرغبة، لجوييوم سيبيرتين- بلان.
- 206. Deleuze et l'Anti-OEdipe. La production du désir, par Guillaume Sibertin- Blanc
- رعاية وعدالة واعتماد، لميري جارو وأليس لوجوف.
- 207. Care, justice et dépendance, par Marie Garrau et Alice Le Goff
- ما بعد كونجويليم: تعريف الصحة والمرض، لالودي جيرو.
- 208. Après Canguilhem : définir la santé et la maladie, par Elodie Giroux
- باكون والترويج للمعارف، لشانتال جاكي.
- 209. Bacon et la promotion des savoirs, par Chantal Jaquet
- بيرجسون، التصوف والفلسفة، لأنطوان فينوي.
- 210. Bergson. Mystique et philosophie, par Anthony Feneuil
- الهوية، حكاية فلسفية، لعلي بن مخلوف.
- 211. L'identité, une fable philosophique, par Ali Benmakhlouf
- ديكارت، سياسة المشاعر، لدلفين كوليسنيك.
- 212. Descartes. Une politique des passions, par Delphine Kolesnik
- تبعية واستقلالية الفكر عند مارثا س. نوسباوم، لبيير جوليستين.
- 213. Vulnérabilité et autonomie dans la pensée de Martha C. Nussbaum, par Pierre Goldstein
- بورديو وديمقراطية التربية، لبراز أديلينو.
- 214. Bourdieu et la démocratisation de l'éducation, par Braz Adelino
- ليوتار، الاغتراب، لكلير باجيس.
- 215. Lyotard et l'aliénation, par Claire Pagès
- ستانلي كافيل، السينما ومذهب الشك، لاليز دوميناش.
- 216. Stanley Cavell, le cinéma et le scepticisme, par Elise Domenach
- زيزك، الماركسية والتحليل النفسي، لرونان دو كالان ورأول موآتي.
- 217. Žižek. Marxisme et psychanalyse, par Ronan de Calan et Raoul Moati
- فن واغتراب، لجون- مارك لاشو.
- 218. Art et aliénation, Par Jean-Marc Lachaud
- ليوباردي، الأعمال الأخلاقية البسيطة، لفيليب أوديجين.
- 219. Léopardi. Les Petites Œuvres morales, par Philippe Audegean
- ويلفريد سيلار وأسطورة معينة، لأود بانديني.
- 220. Wilfrid Sellars et le mythe du donné, par Aude Bandini
- هانز جوناس ومبدأ المسؤولية، لإيريك بوميي.
- 221. Hans Jonas et le Principe Responsabilité, par Eric Pommier
- الزمن، الخيال الأكثر شيوعًا، لفيرونيك لورو.
- 222. Le temps, la plus commune des fictions, par Véronique Le Ru

أسماء الأعلام الواردة بالكتاب

كشاف الموضوعات